

١٦

كتاب شرح اظهار قيمة غروش ١٨ كتبه عبد المنان

١٦
٨
٥
٢٩

ليت شباب يعود يوما هل انا كر زيد

ليت يعود

بيك ايكيوز يكرمي دوت سننده. دلم يابانك

صفر الخيرك اون ايكنجي كوننده كه

يوم المستعلي الصباح قرنيم خطيجه

شريفه دنيايه

كلدي الله

بيك ايكيوز يكرم ييدي سنه سنك التي
رجب شريفنك اون بشنجي
كوننده يوم جمعه ده ساعت
اوجده قرنيم زليخا جهانه كلدي
حق تعالى عمر طويل نصيب و ميسر

طول عمر ايله معمر ايليه

منيم منيم عليه

مؤونتي متعلقي موقوف

ان الدور على ضربين مصرح ومضمر والمصرح ان يكون ... ... والمضمر ...

دان اكرمتني واكرمتك

ماهية اعتباري حقيقة موجود في ذهنه موجود في خارج





* هذا فهرست الكتاب *

تمت

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى * وفضلها على
سائر الاصوات بنظم درر حروف المبانى * وبفضله رفع الخطاء
عن الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة * ولايسع ظروف
الكتابات تعريف موصولات نعمائه * ولايتأتى بالاشارة اظهار
مضمرات الائه * والصلوة والسلام على من اوتى جوامع الكلم
من بين المرسلين * محمد الذى اعرب عن نهج الدين للعالمين
وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه * والممتازين
عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه * اللهم اجعل
صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف جوارحنا عما منع
فى الاسلام * وابدل مغفرتك عما جنينا به غلطا * واجعلنا مع الموحدين
لا القائلين شططا اما بعد فيقول العبد الفقير * الى لطف ربه القدير
الشيخ مصطفى بن حمزه * اسكنهما الله بفضله فى الجنة * ان
كتاب اظهار الاسرار * للفاضل صاحب امعان الانظار
بديع الفضل فى الاعصار * ما رات مثله الابصار * خلف السلف
الاخيار * وسند الخلف الاخبار * مولانا الشيخ محمد المحقق
الحقانى * والنحرير الحبر المدقق الربانى * الشهير المعروف
بالبركوى * لفائز بالنوال الوفى * اسكنه الله فى جنة

قوالب المعانى باعتبار ان المعانى تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها مه

فيه اشارة الى قوله عليه السلام رفع عن امتى الخطاء والنسيان اى حكمهما وفى ذكره تفاؤل للاعتصام عنهما للعيشى الزوى مه

عن بمعنى الصلة او زائدة اذا كان اعرب بمعنى اظهر ومفعوله محذوف وعن بمعناه اذا كان اعرب بمعنى ازاله تقدير الكلام ازاله الفساد عن نهج الدين مه

اى جعل مغفرتك بدلا وعوضا عن غلطنا وخطايانا مه

مفتحة

مفتحة الازهار * واركنه فى كنة تجرى من تحتها الانهار
لما كان مشتملا على مسائل دقيقة * وتحقيقات عميقة * واعتبارات
لطيفة * ورموز خفية * ومرتبا بالترتيب البديعة * ومنكبا
فى الاساليب البديعة * ومقصورا على محض الفوائد * ومحذوفا
ما هو كالزوائد * مع غاية الاقتصار * ونهاية الاختصار
ولهذا طار كالامطار فى الاقطار * وصار كالامثال
فى الاعصار * ونال فى الافاق حظا من الاشتهار * اشتهار
الشمس فى نصف النهار * وكان اظهار اسراره والتعمق
فى الاغوار * قد اوقد فى افئدة الطالبين النار * سالنى
بعض الاخوان * واخص الخلان * ان اكتب لهم شرحا يحل
عقد الفاظه ومبانيه * ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه
ويبين ماله وما عليه وما فيه * مشتملا على نكت دقيقة * ورموز
خفية * موجزا غاية الايجاز بلا اخلال * تسهيلا للضبط والحفظ
بلا املال * فقلت لهم انى قد وهن العظم منى * ووهنت الطبيعة
والقوى * وفاحت القطيعة والجوى * ولحبت ولازمنى عدة العلل
ووجبت وقاربنى علة الاجل مع انكدار اوانى * وانتشار جنانى
من نائبات وحوق * وابن الصفاء هيهات ايقاع الامل * وقد
صدر منى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء هذا الكلام * انى ان وهب لى
ربى ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام * ثم لما
وهب لى ربى ولدا سميا لفخر الانام * اعادوا الاقتراح على
وجه الاهتمام * فنظرت لوكرر الاعتذار والالتماس * لوصل
الى ضرب اخماس باسداس * فلاح لى ان لبس فيه فلاح
سوى اسعاف حاجتهم وانجاح * فنظرت الى ما عندى من البضاعة

جمع قطر اي فى الاطراف مه



الهجران مثل ان يموت الولدان لاسيما الولد العزيز عبد الله فى اثناء قراءة الامتحان مه

فوجلتها مزجاة * وتاملت ضعف استطاعتی فوجدتها غیر مزجاة غیر انی الهمت بان الضرورات * تبیح المحظورات * فشرعت فیه معترفا بان شروع مثلی فی مثل هذا من الفضاعة * کما ان کتابة الاشل من الضیاعة * ولکن تضرعت الی من هو علیه هین یسیر وما من ممکن علیه بعسیر * وتوکلت علی الحی الذی لایموت وکل حی غیره یموت * ومن یتوکل علی الله فهو حسبه * ومن یدعوه صدقا فهو یجیبه * ثم لما وهب لی شقیقه عبد الله لوعده الکریم * بقوله تعالی ولئن شکرتم لازیدنکم بفضله العظیم * لزم علینا الاقدام علی وجه الاهتمام * فلما تیسر الاتمام * بعون الملك الغفار سمیته بنتایج الافکار * سائلا منه تعالی ان ینفع به هذان الولدان وسائر الطلاب * ویکون لنا ذخرا یوم یقوم الحساب * ثم اقتضی الحکمة الالهیة * انتقالهما الی دار الاخرة * انا لله وانا الیه راجعون لایسئل عما یفعل وهم یسئلون * جعل الله بفضله جنة الماوی لهما مأوی * وجعل کلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا فی العقبی * والمرجو من اخوان الصفاء * ان لاینسوهما من الدعاء لانهما کالعلة الغائیة لهذا * لعله یستجیب من وعد الاستجابة لمن دعا * لئن ادرکت فی نظمی فتورا * ووهنا فی بیانی للمعانی فلا تنسب بنقصی ان رقصی * علی مقدار تنشیط الزمان * ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة کما هو اسلوب الکتاب المجید وعلیه الاجماع فی الدفتر العتیق والجدید * صیانة لتالیفه عن الاقطعیة والاجزمیة * علی ما نطقت به المقالة القاسمیة علی قائلها الصلوات الاحدیة * والتسلیمات الابدیة * قال

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد) له معنی لغوی وهو الوصف بالجمیل

تعظیما

ای استطاعة الضعیفة

ای ردیة اوقلیلة

قال علاء الدین الرومی ان المشهور فیما بین القوم ان معنی الحمد لله الحمد ثابت لله وهو فاسد لان الحمد فعل اللسان وهو قائم بالقائل الذی هو الحامد الحادث والقائم بالحادث حادث واذا کان ذلك الحمد ثابتا لله تعالی یلزم ان یکون الباری عز اسمه محلا للحوادث وهو محال اذ یلزم ان یکون حادثا ضرورة ان ما هو محل الحوادث لایکون خالیا عن الحوادث فالحق فی تفسیره الحمد لله التعظیم ثابت له تعالی حیث ذکر المصدر واریدبه الحاصل منه وهو التعظیم وهو صفة قایمة به تعالی فلا محذور

قوله المقالة الحدیثیة المنقول عن النبی علیه السلام قال النبی علیه السلام کل امر ذی بال لم یبدأ فیه ببسم الله او بحمد الله فهو اجزم او فهو اقطع

ای قصدا لانعامه اولا

تعظیما علی الجمیل الاختیاری مطلقا وعرفی وهو فعل یشعر بتعظیم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشکر ایضا معنی لغوی وهو فعل ینبیء عن تعظیم المنعم قصدا لانعامه علی الشاکر علی الحامد وغیره وعرفی وهو صرف العبد جمیع ما انعم الله علیه ای اعطاه الی ما خلق له والمدح هو الوصف بالجمیل تعظیما علی الجمیل ملطقا والثناء ای عبادة فعل یشعر بالتعظیم فهو اعم مطلقا من الکل لانه یکون باللسان وغیره وبمقابلة الانعام وغیره اختیاریا وغیره والحمد اللغوی اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفی والشکر اللغوی اعم من وجه منهما ومباین للشکر العرفی بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفی اعم مطلقا من الشکر اللغوی والعرفی ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشکر العرفی مباین للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود کذا فی الامعان شرح المصنف للمقصود ولامه الجنس او الاستغراق وایا ما کان فتعریف المسند الیه لتخصیصه بالمسند کما فی التوکل علی الله والکرم فی العرب فیکون جمیع افراده متصفا بالمسند اما فی الاستغراق فظاهر واما فی الجنس فلان المسند الیه هو الماهیة فی نفسها لا فی ضمن الفرد فیکون المسند لازم الماهیة کما فی قولنا الاربعة زوج فلا یوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالکینونة لله تعالی کما لایوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجیة وما وقع لغیر الله تعالی ظاهرا فراجع الی الله تعالی فی الحقیقة والمصنف اختار الثانی فی الامعان لظهوره فی اداء المرام ولان معنی الاستغراق یدل علی وجود المحامد وحصولها له تعالی بخلاف معنی الجنس اذ لا وجود له فی الخارج فیکون فی الافادة اوفی * وبمقام الثناء احری * فان قلت

والوصف مخصوص باللسان والفعل بخلافه لا بجمیع الاعضاء وهو یشمل باللسان وغیره

تعظیما مقصودا او قصدیا احترازا عن الاستهزاء

ای علی ذات من یکون شاکرا عند صدور الفعل المبنی عنه لاجل هذا الانعام فالاطلاق مجازی اولی فافهم ومنهم من لم یشترط کونه علی الشاکر فیکون مرادفا للحمد العرفی عنده

من جهة عدم اختصاصه بکونه فی مقابلة الانعام بخلافهما

لعدم اختصاصه بکون الانعام علی الحامد بخلاف الشکر اللغوی واما عمومه من الشکر العرفی فغنی عن البیان

لانه کلما وجد الصرف وجد الوصف لا العکس

فى اى معنيى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد
الاخر خارجا عن التخصيص الذى يفيده تعريف المسند اليه
بلام الجنس او الاستغراق فلايكون حمدا لمخصص على وجه
اكمل قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد
فى بداء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد
لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك
ان جعله جزءا من شكر عرفى بان صرف سائر ما انعم عليه
الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (لله
اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر
الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثانى بين الذاتين
نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق
بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل
الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار
عند المصنف قال فى الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات
واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف
واللام فجعل علما معهما وخذفت الف لاه فى الخط لئلا يكون
على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا
يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما فى اوله لام
ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان
رب العالمين) اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم
اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو
كل ما سواه من الجواهر والاعراض انما جمع ليشمل ما تحته
من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون

اذ لو حمل على اللغوى خرج ما بالاعتقاد وفعل الجوارح غير اللسان وان حمل على العرفى خرج الا يكون فى مقابلة الانعام ؎

بان يريد بالحمد ما يطلق عليه وهو معنى مجازى عام للحمد العرفى واللغوى ؎

اى اشتراك اللام فى المعانى ؎

يعنى انه مشتق من العلم لامن العلامة لكنه ليس بصفة بل هو اسم لما يحصل به العلم بالشىء اى شىء كان صانعا او غيره ؎

كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين
وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع (والصلوة) هى فى اللغة
الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع
الاجناس بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت فى عرف الشرع من احد
المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى
اللغوى المتنوع على الانواع الثلاثة ولامها كلام الحمد فى تحمل
الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا صاحب
الهوادى ومراده الله تعالى اعلم القصر الادعائى او الاستغراق
العرفى اذ جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنبينا عليه الصلوة
والسلام ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده
فى ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل
ان يكون مراده ما اراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه
او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل (على محمد) ودعاؤه
تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه الصلوة والسلام واحسانه
تعالى اليه وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم
طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة
معنوية بين الانواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد
كل منها فى اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم
فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف يصح
استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا مخصص
بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد فى الاصل يقال

اى القدر المشترك بين اجناس ذوى العلم فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس وعلى مجموعها فلما اختص بذوى العلم جمع بالياء والنون ؎

وتناوله لغيرهم من غير حاجة الى التغليب لان تربية العالمين تستلزم تربية غيرهم اذ لا بد لهم من غيرهم ؎

اى متنوع

ممن كون الصلوة من اى مصلى دعاء ؎

لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه ع م انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (واله) اى اتباعه صحابة اوغيرهم فلذا ترك عطفها اولتركه عليه السلام فى تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث والجملة الصلاتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى (اجمعين) تأكيد للال لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق (وبعد) اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو امابتدائية قائمة مقام اما اوعاطفة له مع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة (فهذه الفاء جواب اما المقدرة اوالموهومة اجراء لها مجرى المحققة (رسالة وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التى تلى بعد والتى بين الدفتين وعلى الثانى يكون اشارة الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن اوفيه وفى الالفاظ اوفيهما وفى الكتابة ولوعكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتداء اوفى الخبر فافهم (فى) بيان احوالى (ما يحتاج اليه كل معرب اوفى تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب من الباب الاول

اوحال من محمد واله اى مجتمعين على ما فى مرآت الاصول اوصفة لاله بحمل اضافته على العهد الذهنى على ما فى القهستانى منه

لفظا خو[illegible] معنى

فهذه الالفاظ رسالة الالفاظ [illegible] وعلى نفسه

اى فى رابطة بين مبتداء خبر

اى كل

اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد (اشد الاحتياج وهو) اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفى اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منهما بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه اى الاعراب) انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى جعل الرسالة ثابتة (على ثلاثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر اوالاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة اومشتملة على ثلاثة ابواب اوقصرها اواشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور واورد عليه انه حينئذ هو الحذف

كما جعل المطرزى نظرا الى انه يحتاج اليها فى الجملة منه

فى قوله تعالى وهو الد الخصام فى سورة البقرة منه

مقصورة هذا على ما سياتى فى التضمين من القولين الاخرين بان الحاصل المعنى لا تقدير فى النظم فلا تغفل منه

فى جعل المذكور اصلا والمضمن قيدا او بالعكس والاول ارجح لان الضمنى احق بان يجعل قيدا ورجح الثانى بان ذكر صلة المضمن وترك صلة المذكور يدل على ان المضمن مقصود اصلى فلا يليق به ان يجعل قيدا ورد بان ذكر صلة المضمن انما يدل على كونه مقصودا فى الجملة لا مقصودا اصليا اذ لولاه لم يكن مرادا اصلا منه

اى مو راد تضمين حذف متعلق اوكناية عن متعلق

فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه لابعد فى تسمية قسم منه
شايع فى كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق
ذلك الاجنبي ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته
وفى التضمين لابد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له
اذ لابعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها
ولكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو عبارة عن
ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معه من غير
استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر
متعلقه ورد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير
عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن عامل آخر لاسيما اذا كان المتعلق
هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعمال فى معناه
وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه
فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين
من المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط
لا تحققه واما على ما اختاره فى شرح الفوائد وما يستفاد من شرحه
للتلخيص من ان تحققه شرط فلا حتى يحتاج الى الدفع ولكن
يرد ان الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال
الى المكنى عنه واما فى التضمين فمعنى المذكور والمعنى المضمن
مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم
ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا
لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شروح الفرائد والعلامة التفتازانى
فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه

كزيد فى جائنى القوم خلا زيدا
فان خلا فيه لازم لما ينصب
المفعول به بلا حرف الجر
والحذف فى مثله غير قياس
فضمن معنى جاوز فلو كان
معناه كما ذكره يلزم جعل
المفعول به القوى معمولا
لعامل من غير تقدير ✻
لا لنفى الجنس وسمى بمعنى
المثل اسمها مضاف الى
المستثنى وهو هنا اذا
المضاف الى كان فح مازائدة
اوالى ما وهى نكرة غير
موصوفة ومابعدها بدل
منها وعلى كلا التقديرين
خبرها محذوف ✻

فلا يلزم ما لزم فى الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ آخر فلا يكون
حذفا حتى يرد الايراد المذكور (الباب الاول) الذى عهد جزءا
من الرسالة لفظا او معنى كائن (فى) بيان احوال (العامل) ومسوق له
وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع باعتبار انه
كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها احاطة الظرف
بمظروفه يجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعانى
باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح
هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعانى محالا للالفاظ
توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة
والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد
لا يكون مستقرا فى محله ومتجاوزا عنه فى حالة واحدة او فى تحصيل
ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل
كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ
يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل فى
لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند
او التعليل على ما قيل حتى قيل ان فى هنا ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى
فذلكن الذى لمتننى فيه فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها
فلا حاجة حينئذ الى ما ذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية وهكذا
سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة
قدمه لتوقف اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين ولشرفه
لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متاثر ولما كان البحث عن احوال
العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة
على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه

ان كان المراد بها الالفاظ
والعبارات على ما هو المختار
✻
ان كان المراد بها المعانى
والمدلولات على ما قيل ✻
قوالب يصب فيها المعانى
كالذهب والفضة ✻

اذ المراد بالمعنى التى عبر عنها
بالباب ما به يحصل ادراك
احوال العامل لا نفس
الاحوال المعلومة ✻

اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا ومعرفا لها ولكل قسم
من اقسامها وبين كون كل منها عاملا كلا او بعضا فى اثنائه ويعرف
العامل ويقسمه ثانيا فقال (اعلم) بخطاب عام (اولا) اى قبل
الشروع فى المقصود فى الصحاح والقاموس اذا جعلت اول
صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى
قبل هذا العام (ان الكلمة) لامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن
الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو راى
البعض والتعريف تبعى فعلى هذا فى الضمير استخدام او من حيث
هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه
الفاضل العصام فى اوائل شرحه للكافية وتاؤها للوحدة
الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين
الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الفرد وانما
التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح
للتاثير فى القلوب وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد (وهى
الواو اعتراضية (اللفظ) هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف
صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور
وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ
على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون
المراد بما فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير
الاصطلاحى به كما لا يخفى كذا فى الامتحان خرج به الدوال الاربع
كالخطوط والعقود والاشارات والنصب عرفه باللام للتنصيص

اى غير المعينة احتراز
عن الشخصية المعينة فانها
ملبست معنى التاء اصلا
منه

يخرج به الضمائر المستترة
لكونها فى حكم الالفاظ
فيجب خروجها عن
تعريف اللفظ كما يجب
خروج زيد الشجاع
عن تعريف الاسد منه

على

على الجنسية والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع
ولان اسم المفعول ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر
منه بخلاف الماضى فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل
فى الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول
فهم الثانى ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظى نوعان شخصى
هو تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه
او بنفسه عينه
ونوعى هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق
هو الوضع الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه
او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان عدل عن التخصيص
لان استعمال الوضع باللام دون الباء ياباه وليشمل التعريف
وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى بالتعيين زائد
على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما فى الافعال
وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبية
كما فى المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا
كالمبشوم المحرف عن المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى
بل قصده به يتوهم انه مجعول له وبقى الحرف لان احتياجه
الى متعلقه فى الدلالة وفهم معناه لا فى التعيين والجعل المذكورين
فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا
ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا مشاحة
فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها

على ما قاله العلامة
التفتازانى الوضع عند
الاطلاق يراد به تعيين
المادة او الهيئة منه

بفتح الهمزة وضمها والحاء
المهملة يدل على وجع
الصدر وبالفتح والخاء
المعجمة يدل على مطلق
الوجع وبالضم والخاء
المعجمة يدل على التلذذ
والسرور منه

والمجاز والكناية (لمعنى) هو فى الاصل مصدر ميمى ثم نقل ابتداء
اوبعد جعله بمعنى المفعول الى مايقصد بشىء اواسم زمان اومكان
ثم نقل اليه اواسم مفعول وفى الاصل معنى كرمى ثم خفف ونقل
قال الفاضل العصام وهواقرب الوجوه بحسب المعنى لكن
لانظر لتخفيفه خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب
لابازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فى مفهومه
تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف
فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع
عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها
لذكره فى مفهومه كما سبق وللمصنف فى هذا المقام تحقيق مذكور
فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع فى هذه الرسالة
ابن الحاجب فى ترك الدلالة لان لكل مقام مقال (مفرد) صفة لمعنى
وهو ما لايدل جزء لفظه على جزئه فانه قبل هذا يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به
بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز
كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا مما لايجوز فى التعريف قلت
لاتجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد
بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان
حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع
تقدم ذاتى على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية
كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لايقع على الحى
حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فالقتل حقيقة كما
حققه المصنف فيما علقه على الامتحان فى بحث المعطوف وخرج

فيكون نقل اسم السبب الى المسبب اواسم اللازم الى الملزوم اواسم المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح ✻

لامبنى على التجريد كما زعم الفاضل الجامى ✻

ولامجال لجعله صفة اللفظ لانه معرفة ومفرد نكرة ✻

بهذا

بهذا المركبات كلامية اوغيرها ومثل قائمة وبصرى مما له معنى
يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا
فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل
منها كمادته تدل على معنى فلايكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض
تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف كالحركات
لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف
لاكيفية له كما هو مذهب الشيخ بن سينا فيصدق عليه تعريف
المفرد والكلمة ولايخرج مثل عبدالله علما لانه مما له معنى لايدل
جزء لفظه على جزئه وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب
من الامتحان (ثلاثة فعل) سمى باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث
قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية لان الكلام فى العامل
وهواصل فى العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به
وهو) اى الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة
بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهى الاقتران باحد الازمنة
غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا
احتيج الى التاويلات التى ذكرت فى الامتحان اومفيدا اقتران المعنى
فوجب حينئذ ان يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف
لايشعر به اللفظ عدل عنها فقال (ما دل) وما عبارة عما كان الكلمة
عبارة عنه فتذكير الضمير فى دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه
الفاضل العصام لاعن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه
كما زعم الفاضل الجامى (بهيئته وضعا) اى دلالة وضع اوزمانه
اودلالة وضعية اوحال كونه موضوعا اووضعيا (على احد الازمنة
الثلاثة) اى الماضى والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له

حيث قال انه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز عن مثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع ✻

ابتدائية اواستئنافية اواعتراضية ✻

كعبارة ابن الحاجب والبيضاوى فى وجه الحصر ✻

كعبارة ابن الحاجب فى تعريفه الصريح ✻

بوضع نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا ايضا كما يخرج الاسم لان منه مالا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب ومنه مايدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغد والان وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال بالاتفاق يشعر بكون هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن فى الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى على من له الاذهان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع والاشتراك انما نشاء فى الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى بها اكثر منه بالحد وان كان الحد

لان دلالتها على الزمان ليس بالهيئة *

لان الدلالة على هذا المنوال كبرفى لاسم *

يعنى ان المضارع مشترك لفظى على ماهو الاصح كما صرح به فى الامتحان لكن الاشتراك لا فى الوضع بل هو عارض فى لاستعمال فيدل عليه فى اصل الوضع صريحا *

اشرف لكونه من الذاتيات وانفع فى نفسه لافادة التمييز الذاتى ولذا اقدم قال (ومن خواصه) خبر قدم على المبتدا وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبنى على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتداء التقديم مع مايتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر فى الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التى هى المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعيض وحده وهى ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا فى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التاكيد وهى جمع خاصة وخاصة الشئ مايختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وماذكر هنا من القسم الثانى والحد لا يكون الا شاملا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيهما ذكره فى الامتحان ووجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلى او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضى الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم

اى وان لم يكن احد الامرين مرادا ولم يكن من للتبعيض *

النفى راجع الى القيد فيكون مأله ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فيكون تفسيرا لكلا معنيى الاختصاص اعنى الايجابى والسلبى لا الجزء السلبى فقط كما توهم البعض كذا ذكره الفاضل العصام *

اى على الدخول وقد *

والسين) اى سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف) ويسميان حرفى التنفيس لكنه فى الثانى زائد وجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان لانه لتعليق الشئ بالحدث الفعلى (ولم ولما) لانهما لنفى الحدث الفعلى (ولام الامر) لانه لطلب الحدث الفعلى (ولاء النهى لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا فى الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو راى الرضى او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهى كذا فى الامتحان قال السيد السند فى حواشى الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد فى آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظه (وكله عامل على ما سيجئ) فى بحث العامل القياسى (واسم) ماخوذ من السمو وهو العلو سمى به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما (وهو ما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل على معنى) وضعا اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها وهى الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل ولما كان كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم) اى بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل

بناء على ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى * وبهذا اندفع السؤال السابق فلا تغفل *

قوله من السمو لا من الوسم كما قيل لانه رده جمعه على اسماء وتصغيره على سمى حاشية الامتحان *

كما سيجئ (غير مقترن) وضعا تركه اكتفاء بما ذكره فى تعريف الفعل فيه) اى فى الفهم عما دل عليه (باحد الازمنة) والظاهر المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع فى احد الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج من حد الفعل مثل رجل وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ما ذكر فى الفعل (دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما استثنى البيضاوى لانهما لكونهما فى غاية الندرة لا يراد ان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتقرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه

على ان يكون حالا من ضمير دل *

حيث قال فى الفهم عن لفظه الدال عليه *

وليس المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد به استعداد فى الاخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابله البناء *

فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما اختصاص تنوين
المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد
الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته
فى الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل
فلا يوجد الا فى الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم
بشهادة الاستقراء هذا على راى ابن الحاجب وانكر الزمخشرى
تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان (وحرف الجر
لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل
الا اياهما ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين
للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل ولا يصح جعل
الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزءا من حروف المبانى
وحروف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء فى كل منها
ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما يجئ والمقصود
بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار
عند المصنف فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا
كما صرح فى الامتحان (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام
لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد
نبه فى الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدى ثم ان فى هذا اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام
وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه
المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما ووجه الاختصاص
انه لتعيين المعنى المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء

عدل عن قول الفاضل الجامى فينبغى ان يدخل لانه يفيد الاولوية لا الاختصاص ✻

اى فلا يقرب الدليل على المدعى ✻

وما عداها كلام الابتداء وجواب لو ولام الامر ولام جواب القسم لا يختص بالاسم ✻

وهو لا يوجد الا فى الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه
مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه
الى قوله (وكونه مبتداء وفاعلا) وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه
اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل فى المسند اليه المبتداء
والفاعل والبواقى فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم
وحق الثانى التأخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد
عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه
من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم
بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع
الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فحينئذ لا يلزم المحذوران
وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعى فالمعنى كون
الشئ مبتداء وفاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد
مفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه مبتداء وفاعلا لا يكون
الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتداء وفاعلا يلزم الخروج
عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة
واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجئ
فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافا) اى كون الشئ
مضافا ووجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف
او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته
بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا فى الاسم واللفظية
فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به (وبعضه عامل كاسم الفاعل
سيجئ فى بحث العامل القياسى (وبعضه غير عامل كانا وانت
والذى وحرف وهو) فى اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل

على اختلاف الرايين ✻

حيث قال ولما كان تمييزا لافراد بالخاصة اوضح ✻ لابد من معرفة المعرف بهذا القدر قبل التعريف لئلا يلزم طلب المجهول ثم يحصل به التمييز عما عداه فيفيد الخبر ويحصل الغرض بلا اشكال فافهم ✻

لى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفى الاصطلاح (مادل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم) حال (غيره) وهو متعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا الحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى فى غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ماذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل

بيان وتفسير لما فى طرف الكلام وجانبه او حال منه او من ضميره واحترز به عن المسند والمسند اليه فان كلا منهما جزء منه وداخل فيه وليس فى جانبه منه

عطف على جزء ولا تاكيد للنفى واحترز به عن مثل زيدا فى مثل ضربت زيدا فانه وان كان فى طرف الكلام لكنه لاستقلاله كانه ليس فى جانبه ولا متعلقا به منه

اى المجموع من الحدث والنسبة منه

وقدم) اعلم اى بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم (العامل) الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى او الرتبى اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت (هو ما اى شئ لفظا او غيره (اوجب بواسطة) بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولابد منها ولا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة (كون بالنصب (آخر الكلمة) فعلا واسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية (على وجه مخصوص من الاعراب) بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم فى مثل غلامى فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعانى الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ما سيبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل فى تعريفه فيما بعد الا ان يقال انه هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها

من ان التعريف اذا اعيد الى آخره منه

من كون المراد بالواسطة معانى الخفية منه

كتعريف المؤنث كما يجئ منه

القصاص والقود قتل من بدل من قتله عمدا من غير خطاء منه

وشرائطها كما صرح به فى الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمى
واللفظى مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته (والمراد بالواسطة
مقتضى) بالكسر (الاعراب) فيخرج بها عن التعريف
مالا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى من الحروف الجارة
الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين
على الماضى الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلى
فيلزم كون ذكرها فيما سياتى استطرادا مع كونه من مقاصد الفن
ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب كذا اعترض
فى الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر ويمكن ان يقال انه
اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها
فى التقسيم كما يجئ هذا مفهوم من كلامه ايضا فى بحث المجرورات
فى الامتحان (وهو) اى مقتضى الاعراب (فى الاسماء) حال
من المبتداء والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه
او ظرف له وهو اظهر (توارد المعانى المختلفة عليها) اى كل واحد
من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم
واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام
الاحاد الى الاحاد فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله
فانها الى آخره وقوله وهى تقتضى الى آخره لا توارده الكن اضافه
اليها اشارة الى ان اقتضاءها له بسبب توارده عليها (فانها
اى المعانى المختلفة (امور خفية تستدعى علايم) اى كل امر منها
يستدعى علامة علاحدة (ظاهرة) لكن قد يمنع من ظهورها
مانع فان كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فمحلية
كما يجئ فى الباب الثالث (لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو

فضرب

مما لا يتعلق بشئ كما سيجئ منه

اى لمعنى الفعل منه

اى للاعراب منه

فضرب اوجب كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا
بواسطة ورود الفاعلية) اى بواسطة الفاعلية الواردة (على زيد
و) بواسطة ورود (المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما
تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى (واوجب غلام ايضا
كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه
منسوبا اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل يحصل المعانى الخفية
فى الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى
نصب علايم هى الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة
وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلائمها انما هو اعتبار
النحويين واما فى التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو
الالة وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو راى الرضى
وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل العامل آلة
مبنى على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما
اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع
لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد به
هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس
بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه (وفى الافعال) اى مقتضى
الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجئ
التصريح به (وهى فى المضارع فقط) لا فى سائر الافعال وانما لم يقل
وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة
بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد
للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالجحد المطلق والمستغرق
الى غير ذلك او للنظر الى الافراد (فانه مشابه لاسم الفاعل) ولو صورة

من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كما اشار اليه الشارح بالتفسير منه

متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع بقوله فيوجد الى آخره فافهم منه

مع انه لو قال وفى الفعل يوجد حسن المقابلة لما يخفى كما لا يخفى منه

كما فى صورة دخول اللام عليه فانه حينئذ فعل معنى كما سيجئ
لفظا ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا
فلموازنته) اى المضارع (له) اى لاسم الفاعل (فى الحركات
اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا (والسكنات) فى عددهما
وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال المصنف
واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فلبس بمفيد هنا اذ ليس
معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال
جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه
وكونه بمعنى كل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه
غيره (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج) مثل بمثالين
من الاصلين (واما الثانى) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما
اى المضارع والاسم الفاعل (الشيوع) والانتشار بين المعانى
والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشايع فى كلامهم
اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما والحمل على الشيوع بعيد
والتصريح به اولى (والخصوص فان الاسم) اى اسم الفاعل
عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع) بين الافراد (وعند دخول
حرف التعريف عليه يتخصص) انما قال حرف التعريف ولم يقل
عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر
وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل
عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف
ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة
والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له
بل فعل فى المعنى والتحقيق على ما هو راى الجمهور كما سيجئ

انما

انما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه
عند التجرد ثم ان فى اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجارى فى
حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار فى الموصول
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب
سيبويه كما فى حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زيدا وعمرا
وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف
التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة
عند المخاطب (كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال
والحال) قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد
فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال
عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة
الى حرف الحال (يحتمل الحال والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال
اليه ارجح لتبادره بخلاف الثانى (نحو يضرب وعند دخولهما
اى دخول احدهما (عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب
وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن) حالية
او مقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم
وحرف الحال والان وغدا فيهما (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما
الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه استعمالا (فلوقوع كل منهما
صفة لنكرة) بحسب الظاهر واما فى التحقيق فجزء اول منهما
نحو جاءنى رجل ضارب او يضرب) فانها فى الاول مركبة
وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور
المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء (ولدخول
لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب فهذه المشابهة

اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضى تطفل المضارع اى تبعيته (للاسم فيما) اى فى شئ (هو) اى الاسم (اصل فيه وهو) اى ذلك الشئ (الاعراب) والمراد به هنا استعداد الاخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا اوتقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لايخفى كما يقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس ونظر المصنف ادق وبالقبول احق لانها لوكانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة كل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لوكان بمعنى الماضى لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت فى كلا الجانبين ولانه حينئذ لايظهر من هذا الشبه اثر فى اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين فى امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز فى مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلان اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم) اعلم اى بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان (العامل) المراد به ما يعم الاصلى وما يلحق به لذكره فى الاقسام ولذا اعاده مظهرا اولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على ضربين لفظى ومعنوى فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ) ولا يكون معنى يعرف القلب (وهو) اى اللفظى (على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى فى الاصطلاح (هو الذى يتوقف اعماله) بخصوصه

هذا هو الملائم للسياق والموافق لكلامه فى الامتحان فى بيان وجه اختصاص التنوين فى لاسم ومن عكس فقد عكس فافهم ✻ اى الشارح الاول ✻

على

على السماع) والمراد به اللغوى فلا دور ولا يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية فى عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ وانما قدمه على القياسى عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسى فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسى ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج فى العمل فى بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجئ فلابد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لابد له من متعلق على ما سيجئ كما تحتاج اليه فلابد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعى فللاطراد لحرف الجر (وهو) اى السماعى ايضا) اى كاللفظى (على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل فى الاسم ايضا) اى كالسماعى (على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتداء والخبر فى الاصل) اى قبل دخول العامل (ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له) اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له (والعامل فى اسم واحد) قدمه لكون معموله واحدا

ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره
على القياسي للاطراد له (حروف تجره) اى اسما واحدا سماعا
ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوى فى الاصلى وللحمل عليه
فى غيره (تسمى حروف الجر وحروف الاضافة) لوجودهما
فى مفهومها وهو ماوضع لافضاء الفعل اومعناه الى الاسم اوالمؤول به
اوحمل عليه (وهى عشرون الباء) هو (للالصاق) اى لافادة
لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحو به داء وامسكت الحبل
بيدى اومجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب
منه زيد ومنه القسم ولذا لايذكر باءه وهو يستلزم المصاحبة بلاعكس
فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لايلزم ان يكون السرج
ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق اصلا
وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر
سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لابيان معانيه
قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه
حروف الجر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه
ويكون للابتداء والامر ولذا لايكسر فى المضمر الافى ياء المتكلم
ومن) هى (للابتداء) فى المكان بلاخلاف وفى الزمان ايضا عند
الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قبل علامته صحة ايراد الى اوما
يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه
فيه انه لايتمشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه
بعض الكمل بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو
فى تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور
فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل

وهو مادل على الحدث
كالاسماء المتصله بالفعل
والظرف منه

اى على ماوضع فيتناول
الزوائد ومثل ربه ووجه
الجمل سيجئ منه

قال ابن الكمال الكامل فالباء
فيه للتعدية فيكون لتكميل
متعلقه منه

والبواقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره
وقد عرفت ان مقصود بيان العامل لااستيفاء المعانى قدمها
ليناسب معناها هنا فى الجملة (والى) هى (للانتهاء) فى المكان
نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
بلاخلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منته ميله وشوقه اليك
لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين
معنى الضم كما ذكره فى الامتحان ولوسلم فلقلته قدمها على عن
لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع
ولانها لاتدخل الا على المظهر فلا يستحق التقديم على ما قدم عليها
وعن) هى (للبعد) لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدمامينى
فى شرح التسهيل (والمجاوزة) اى لتعدية شئ عن شئ الى شئ آخر
وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصول الى الثالث
كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان
بالوصول بلازوال كاخذت عنه العلم اوبالزوال وحده كاديت عنه
الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا
من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم
لابحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمنا سبتها
لمن اذ قد يجوز استعمالها فى محل واو بالاعتبارين نحو سقاه
عن الغيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز من بمعنى سقاه من جهة
الغيمة قال مولانا السرورى يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع
اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هى (للاستعلاء) اى استعلاء
شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح اومجازا كعليه دين كان

ولايجوز استعمال من فى
موضع لايصلح الالمعنى
التعدية كما لايجوز
استعمال عن فى موضع
لايصلح الالمعنى الابتداء منه
بالغين المعجمة العطش
وحرارة الجوف منه

اى من جانب يميني
اى من فوقه

ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لعن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت على بنو قشير اى عنى لعمر الله اعجبنى رضاها (واللام) هى (للتعليل) اى لبيان علة شئ اذ هنا كضربت للتاديب اوخارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره فى الامتحان (والتخصيص) اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكر الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفى تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على فى لبساطتها (وفى) هى (للظرف) اى الظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفى وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك

قدمها

كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها والقرينة دخول حرف الجر

اى غير معتد به ولا معتبر

قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة فى المرفوع نحو ما انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف فى (والكاف) هى (للتشبيه) نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا (وحتى) هو (للغاية) نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب (ورب) هو (للتقليل) اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه القرآن قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا (وواو القسم وتاؤه ولم يذكر باءه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق قدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما (وحاشا) هو (للاستثناء) اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل فى الاقل كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما (ومذ قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب (ومنذ) هما (للابتداء) اى لابتداء زمان الفعل

حال كونهما (فى الزمان الماضى) يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان
الماضى فمعناهما ان مبداء زمان الفعل مثبتاً او منفياً هو ذلك الزمان
الماضى لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او مارايته مذ سنة كذا
ولم نكن فى تلك السنة يكون المعنى مبداء مسافرتى او عدم رؤيتى
كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان
الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض فمعناهما ظرفية
لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت مارايته مذ شهرنا او يومنا وكنت
فى ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا
الشهر او اليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ماوراءهما فلا يصح اعتبارهما مبداء له (وقد يكونان اسمين
بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتداء وما بعدهما خبرا
فهذا البيان استطرادى قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما
عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا (وخلا) قدمه لتقدم الخاء (وعدا
هما (للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر) يجئ التفصيل فى بحث
المستثنى قدمهما على لولا لان كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها
فى الاستعمال (ولولا) هى (لامتناع شئ لوجود غيره) فانها
يجر بها (اذا اتصل بها ضمير) كما ورد فى بعض اللغات نحو لولاك
لهلك عمرو فسيبويه تصرف فى العامل لئلا يلزم التأويل فى الفاظ
كثيرة فجعل لولا حرف جر يعنى نزل منزلته لانه فى المآل واقع موقع
لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش تصرف
فى الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعارا
للمرفوع كما فى قولهم ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير
لكونه مبتداء حذف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كى قدمها

وهى لولاك لولاكما لولاكم الى آخره منه

عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطاً باتصال الضمير بها
لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية (وكى) فانه يجر به
اذا دخل على ما الاستفهامية) هو (للتعليل) نحو كيمه فعلت اى
لاى غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما فى لم
وعم قال الدمامينى فى شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها
انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثانى انه جر دائما
وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل
تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) هو (للترجى) فانه يجر به
فى لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين مصغرا ذكره الدمامينى كقوله
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابى المغوار منك قريب
ولابد) اى لافراق حاصل (لهذه الحروف) اى الحروف الجر
من متعلق) بفتح اللام ولو محذوفاً والظاهر لابداً لظهور تعلق
الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضى يجب صرف مثله عن
الظاهر بجعل الظرف مستقراً متعلقاً بمحذوف وكل مصدر يتعدى
بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا
عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما فى قوله تعالى
لا تثريب عليكم اى حاصل عليكم وحكى ابو على عن البغداديين
جواز تعلق الظرف بالمنفى المبنى وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه
بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه
انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو (فعل او شبهه
وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل) (او معناه
والمراد به ما سيذكره من ان كل لفظ يفهم منه معنى فعل كاسماء
الافعال والظرف وسيجئ تحقيقه (الا الزائد) بالجر او النصب استثناء

وهو بد هنا منه

وقال الفاضل عن بعض البغداديين منه

٢ وهى اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وافعل التفضيل والمصدر

واو لمانعة الخلو والجمع لانه لا يتعلق حرف منها الى الفعل وشبهه معاً ولا يخلو من احدهما

من هذه الحروف منها (نحو كفى بالله) مثال للفاعل وبحسبك درهم) مثال للمبتداء (و) الا (ربّ وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل) فان لها بدّاً من المتعلق (فانها) اي هذه المستثنيات (لا تتعلق) اصلاً (بشئ) من الفعل وشبهه ومعناه اى لا توصل ذلك الشئ الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشئ بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التأكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد فى العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك فى الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل ورب اما على الزائد للاشتراك فى عدم الافضاء او على غيره للاشتراك فى افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك فى افادة التأكيد ذهب الى هذا الرمانى وابن طاهر وتبعهما المصنف وذهب الجمهور الى انها معدّية لعاملها كسائر الحروف الجارّة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يستوفى معموله كما فى رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً وقد جاز فى الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما (فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا او مبتداء كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول

معانيه فيه

منه الدماميني

فى الثانى ومبتداء فى الاول او مفعول كما فى مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهى حاشا وخلا وعدا (كالمستثنى بالا على ما سيجئ) فى بحث المستثنى فى وجوب النصب ولو محلا فى كلام موجب تام وفى جواز النصب واختيار البدل ولو محلا فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر فى بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كرب وتبعه المصنف واستصوبه ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد فى العمل للاشتراك فى عدم التعدية وقال الدمامنى كون معنى التعدية ما ذكره ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر منعاً باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر (ومجرور لولا ولعل مبتداء) مرفوع المحل (وما بعده) لفظا كما فى الثانى او تقديرا كما فى الاول (خبره) فهما غير متعلقين بشئ ومحمولان فى العمل اما على الزائد او على غيره لما سبق (نحو لولاك) موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم) كما سبق (ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه) اى ما عدا هذه (ان كان الجار فى او ما) كان (بمعناه) كالباء (نحو صليت فى المسجد او بالمسجد) هذا على رأى ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير فى

من قبيل الاضمار على شريطة التفسير منه

وهو ما وضع لافضاء الفعل او شبهه ومعناه الى ما يليه

لان ما بعد لولا غير خبر بل خبره مقدر وهو موجود فهو بعده تقديرا منه

من الاشتراك فى عدم التعدية ومن افادة المعنى منه

او) على انه (مفعول له) لمتعلقه (ان كان الجار لاما او ما بمعناه ككيه (نحو ضربت زيدا للتأديب و كيه عصيت) وهذا كالمفعول فيه فى الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور) اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة حرف الجر ففى العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من قبيل المعمول كما حققه فى الامتحان (فيكون) اى مجموع الجار والمجرور على ما هو المناسب للسباق فعلى هذا يكون فى قوله (مرفوع المحل) تسامح او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فحينئذ لا تسامح ولا تجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد و يجوز تقديم ماعداهذا) اى ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلقه نحو بزيد مررت) لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ فى بحث المرفوع وقال العلامة التفتازانى فى شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه (وقد يحذف المتعلق فان كان) المتعلق (المحذوف فعلا اصطلاحيا) فاكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما (عاما) لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود

والمستقر

بين ابن الحاجب والجمهور

وتمام التحقيق مذكور فى حاشيتنا له رزقك الله تعالى بمطالعتهما

لعدم خلوه عن زمان ومكان فى الاغلب

والمستقر (متضمنا فى الجار والمجرور) اى مفهوما معناه منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور فى الاصطلاح (ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما الاول فظاهر واما البوافى فبانتقال كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا (نحو زيد فى الدار) اى حصل او حاصل (وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما (اولم يحذف متعلقه اى الجار ولو عاما (يسميان ظرفا لغوا) اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلاثة منه اليهما ولا لهما اعراب فى انفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق (نحو زيد فى الدار اى اكل) او آكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا (ومررت بزيد) ووجد زيد فى الدار وقد يحذف الجار وهو) اى حذف الجار (على نوعين قياسى اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد فى جزئى من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه (وسماعى) اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزء بخصوصه فالسماعى فى ثلاثة مواضع) الموضع (الاول المفعول فيه فان حذف فى) لاما بمعناه اذ لا يقدر الا الشائع لندرته وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسى ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدودا) اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما

يشير الى انه من الحذف والايصال

بان لم يفهم معنى العامل منهما عرفا بل احتاج انفهامه منهما الى قرينة

والفرق بين المحذوف والمقدر والمتروك ان المحذوف ما يبقى معناه ولا يبقى اثره والمقدر ما يبقى اثره ومعناه والمتروك ما لا يبقى اثره ومعناه

فالقياسى

والشائع فى الظرفية فى كما ان الشائع فى التعليل اللام

والمبهم من الزمان ما لم يعتبر حده ونهايته كالحين والوقت والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة

انتصابه بشبهه اومعناه وان لم يكن ذلك جزء من مفهوم مبهما فبالحمل عليه والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية نحو سرت حينا)اوزمانا (وصمت شهرا) اويوما الاول للاول والثانى للثانى (او) كان (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام (وهو ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه) بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل فى عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه فى ويجب ان يستثني منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف مسلكهم واختار ماهو المرضي عند ابن الحاجب على ماذكره الفاضل العصام ولقد اصاب فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضى (كالجهات الست وهى امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان اوغيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند) نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب اومافى حمايته كداره ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولايتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك (ولدي) بمعنى عند الا انه مختص

وهو جزء من الحين

وماذكره فى الكافية فليس بمرضي عنده ولذا اسنده الى غيره حيث قال فسر وانما ذكره فيها لكونه اقرب الى فهم المبتدى ذكره الفاضل العصام فى شرح الكافية

بالحضرة

بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين قال فى مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء) والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر (وكالمقادير الممسوحة) اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما اومحدودا (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر الف خطوة وهى امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ (وبريد) وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدارا باثنى عشر ميلا (الا جانبا) يعنى يحذف فى قياسا من المكان المبهم الا جانبا (وجهة ووجها) كلها بمعنى (ووسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير الثانى لانه اسم لمعين مما بين طرفى الشي ومبهم على تفسير المصنف لكنه مخرج عن حكمه (وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت و) الا (كل اسم مكان) هو فى العرف ظرف مشتق بزيادة الميم فى اوله (لا يكون) ملتبسا (بمعنى الاستقرار) بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان مع القرار ولو فى الجملة (نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشي مستقرا الاخر فلا بد من فى للتنصيص على الظرفية (وكذا) اى كما يستثنى

معدود

وهو تفسير المكان المبهم بما لم يعتبر له حد ونهاية

اى القتل والضرب

اى مستقر فيه

اى مستقر فيه

كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان
بمعناه) اى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان
فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما
ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار
فلا بد من فى للتنصيص على ظرفيتهما له (فان هذه المستثنيات
لا يجوز حذف فى منها) مع كون كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه مما
ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن المسمى واما اسم المكان
فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع
فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره
فى اسم المكان ولعل سره فى مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل
فى الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك
اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم
المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف
البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون فى حكم
المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة فى مثل
الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه
انه ليس باصل فى الظرفية بل يستعمل كثيرا فى غيرها فلا بد
من فى للتنصيص على الظرفية (لا يقال اكلت جانب الدار) وجهة
البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه
اومضرب زيدا ومقامه بل) يقال اكلت (فى جانب الدار
اوفى مضرب زيد اوفى مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير
وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان (بمعنى الاستقرار
كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه اولا

يجوز

اي عدم حذف في منها

يجوز حذف فى منه) لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر بكونه
ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر فى (نحو قمت مقامه وقعدت
مكانه) الاول للاول والثانى للثانى (وان كان ظرف مكان محدودا
وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه) غير خارج عنه
نحو دار) وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء
داخلة فيها كالدار فى البلد والبيت فى الدار والجدار والسقف
فى البيت (فلا يجوز حذف فى) منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود لعدم اصالته (فلا يقال
صليت دارا بل) يقال صليت (فى دار الا ما) اى من مكان محدود
وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف فى منه على الحذف
والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة
ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمى انه
مفعول به وليس كذلك لمجئ استعماله بنى على ان مصدرها
على فعول وهو فى الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم
الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما
كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد بذلك متعديا عرفا
نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد و) الموضع
الثانى المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان
فعلا) اى حدثا لا عينا كجئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل) به اي
اتحد فاعلهما (ومقارنا له) اى للفعل المعلل (فى الوجود) بان يتحد
زمان وجودهما كما فى مثالى المتن او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد

اى القيام المفهوم من قمت والقعود المفهوم من قعدت

بكسر الميم وسكون الراء

فان زمان القعود بعض من زمان الجبن

بالوجود اعم مما فى الواقع اوفى قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست مما لابد منه لوجودها فى قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر (نحو ضربت زيدا تأديبا له) اى ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتاً قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب ومايليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والتصيحة وغير ذلك (بخلاف اكرمتك لاكرامك) لعدم الاتحاد فى الفاعل (وجئتك اليوم لوعدي) بذلك (امس لعدم المقارنة في الوجود (وفى هذين الموضعين) اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعنى لايبقى مجرور لاقياساً ولاشذوذاً (بالاتفاق) ثم ان الرفع على تقدير النيابة وقوعى فى الاول وفرضى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لاينوب مناب الفاعل (والثالث) من المواضع الثلاثة (ان) بالسكون وان) بالتشديد وفتح الهمزة فيهما (فالجار يحذف منهما قياساً لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم (نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى (و) قوله تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله (والسماعى فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم) اى بعد بيان مواضع

اى بالشروط المذكورة

حذف

حذف الجار (القياس بعد الحذف) قياسيا اوسماعيا (فى غير الاولين) من السماعى والثالث من القياسي اذ فى الاولين لايبقى مجرورا اصلًا بالاتفاق كما مر (ان توصل متعلقه الى المجرور فان (تظهر الاعراب المحلى) فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ماابهم حاله وذهب الخليل والكسائى فيه الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذاً قليلاً وقس عليه مالم يظهر فيه لمانع آخر من بعض السماعى (وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى) اى ماذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهارا لاعراب المحلى فيه حذفا وايصالا) وجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعى نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و) مثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القياسي مر ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت اوانك ضارب (وقد يبقى) المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجروراً على الشذوذ) وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل (نحو الله) بالجر (لافعلن اى والله ولا يجوز

على صيغة المجهول

تعلق الجارين) ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين (بمعنى
واحد بدون العطف) والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة
هذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان
اشمل واولى (بفعل واحد) اصطلاحى بقرينة المثال فاكتفى به
عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما لان
مبنى العمل على الاقتضاء وانما تعلق احدهما به اشتغل بالعمل
فى مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى
يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى
عن الاخر حينئذ (فلا يقال مررت بزيد بعمرو) بل يقال وبعمرو
ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء
بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره
ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت) بل يقال ويوم السبت
ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين
ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثانى لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتى من المثالين قيل لانه
يلزم فى الاول لصوق مرور واحد فى حالة واحدة بشيئين
وفى الثانى وجود ضرب واحد فى حالة واحدة فى زمانين وهما
ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل
وان اريد به الجنس الذى هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى
بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه
فان الجارين فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا
بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد بالوقوع فى
مدخول الاول فى الاول وبكونه مبدءا وناشئا من الاول فى الثانى

فكان

اى كلام المص وهو قوله بمعنى واحد بدون العطف منه

علة لعدم جواز التعلق منه

فان الاول بدل الكل والثانى بدل الاشتمال منه

الشارح الاول

فكان الاول متعلقا بفعل عام والثانى بخاص فلا اتحاد
لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق
لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز
لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى
والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله تعالى كلما
رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم
اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان ومعنى
الثانى ظرفية المكان ومعنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر
ومعنى الثانى خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام
هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام
لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير
التمام مع انه لا يكفى لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود
المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص
بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص
ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد
معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل فى اسمين
يعنى المبتداء والخبر فى الاصل (على قسمين ايضا) اى كالعامل
فى اسم (قسم) منهما (منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس
اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف) ولقد
احسن فى اختيار القلة (ستة منها تسمى حروفا) والاحسن
الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها
باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما شابه الفعل وعمل
عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار

انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل الماضي (لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا) اى لكونها منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كلعل وكان والخماسى كلكن (ولفتح اواخرها) اى لبنائها على الفتح (و معنى و استعمالا بالفعل مطلقا (لوجود معنى الفعل) وهو الحدث (فى كل منها) مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى ولملازمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعى له تنبيها على فرعيتها له فى العمل وزيفه الرضى بانه مشترك بينها و بين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفى الجنس لان فى التأكيد وملازمة الاسماء جعل مساو بالها فى العمل لعدم عملها الفرعى وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون مايشبه به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى لا على الاصل اعنى ان وحمل ماعليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدى اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع (ان وان

قال الفاضل العصام بزيفه انه لم يخبر عنها الا بالستة ✻

ناظر الى قوله واستعمالا ✻ وبافعال القلوب خاصة فى تعلقها نسبة بين اسمين قاله الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل فافهم ✻

هما (للتحقيق) اى لتقرير مضمون الجملة بلا تغير فى الاول وبه فى الثانى كما سيجئ (وكان) هو حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو (للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود هنا والمصنف كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسع (ولكن) ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك) اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا تشبيها بالاستثناء ومن ثمه قدر اداة الاستثناء فى المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضى وفى القاموس استدراك الشئ بالشئ حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك مافاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما ذكر بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب درك السامع

سمى به لانه صانع الزجاج او بايعه فالصنعة للنسبة ✻

لان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير ✻

فى شرحه للكافية ✻

بحمل على المجاز ✻

بدفع ماعسى ان يتوهمه ورده الفاضل العصام بان المستدرك
وهو المتكلم هو من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك
غيره ما فاته وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتاً
معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمراً غائب اولفظاً ايضاً
كجاءنى زيد لكن عمراً لم يجئ (وليت) هو (للتمنى) اى لانشائه
وهو طلب مالا طمع فيه اوما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع
الرجاء ليت لى مالا فاحج به (ولعل) هو (للترجى) اى لانشائه
هو ارتقاب شئ لاوثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو
ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب
مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة كذا قال الرضى ورضى به
المنصف على ماهو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض
للثانى بناء على ماقيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام
صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجى اوالاشفاق قال المحقق
الحقانى العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ان هذا قديكون
من المتكلم وقديكون من المخاطب وقديكون من غيرهما كما يشهد به
موارد الاستعمال انتهى وقال الرضى ان لعل اذا وقعت فى كلام
علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق
لان الاصل فى الكلمة ان لاتخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب
الكشاف ان لعل الواردة فى القرآن قدتكون للاطماع و بينه
بما حاصله ماذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى انها للاطماع
فى محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل
على انه لاخلف فى اطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام

فاخبره بما فعل المشيب ✱
ليت الوصول يعود يوما فاخبره
بما فعل الفراق ✱
قال الرضى ماهية التمنى محبة
حصول الشئ سواء كان
مع ارتقاب حصوله اولا
فيستعمل فى الممكن المرتقب
والغير المرتقب وفى المحال
✱

فلا يقال لعل الشمس
تغرب ✱

كاو المفيدة للشك اذا وقعت
فى كلامه تعالى يحمل
على التشكيك والابهام لانه
تعالى متعال عن الشك ✱
اى ان لايعتمدوا ✱

العظماء اولينبه العباد على ان لايتكلوا على العبادة وقيل انها
للتحقيق كان ورده الرضى بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام
بان المتفرع احد الامرين و يحتمل انه خشى وان لم يتذكر ثم ان
العلامة التفتازاني قال لما كان مابعد لعل الاطماعية قطعى
الحصول وماقبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون مابعدها
بمنزلة الغرض لماقبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من ائمة العربية
ان لعل قديكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها
الترجى سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون اولا مثل لعلكم
تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعنى صاحب الكشاف
بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا فى بيان معناها الحقيقى على الترجى
والاشفاق و بان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية
مما وقع عليه الاتفاق الاترى انك تقول دخلت على المريض كى
اعوده واخذت الماء كى اشربه ولايصلح لعل وقال الرضى القائل
بالتعليل قطرب وابو على وردهما بانه منقوض بقوله تعالى
ومايدريك لعل الساعة قريب اذلا معنى فيه للتعليل واجاب عنه
الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب فى النظر فالمعنى
اى شئ يجعلك دارياً بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك
فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل
قد يجئ للاستفهام نحو لعل زيداً قائم بمعنى هل زيد قائم
ولايتقدم معمولها) اى هذه الحروف (عليها) لئلا يبطل
الصدارة فى غير ان واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية
ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لايتقدم على الموصول

وقيل القائل به الاخفش
✱
تلميذ سيبويه ✱
تلميذ الزجاج ✱

لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمشابهة
وهذا غير ملايم لما ذكره الرضى والفاضل العصام فى وجه العمل
فافهم (ولها صدر الكلام) وجوباً اي الكلام الذي دخلت
هى عليه مقصوداً لذاته كان زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم
ليعلم من اوّل الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدى
ام تشبيهى ام غيرهما واما قول الفاضل العصام فى وجه
وجوب صدارة ان ان الجملة فى المآل فاعل لمضمونها لانها
حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لايتقدم
على الفعل فنظور فيه (غيران) المفتوحة ولما لم يفد هذا
الاستثناءِ قطعا وجوب عدم الصدر لها الذى هو المقصود
افاده بقوله (فلاتقع في الصدر) اى فى صدر الكلام (اصلا
اى لابالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار
فى حكم المصدر ولا بالنّظر الى كلام جعلت معه جزءا منه كما فى
مثل عندى انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر
موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر
اوظرفا لخبرها (وتلحقها) اى الحروف المذكورة (ما) الكافة
فتلغى) اى يبطل عملها (وتدخل حينئذ على الافعال) ولاتختص
بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لايلزم حينئذ كون مدخولها
صالحاً للمعمولية (نحو انما ضرب زيد) ونحو انما زيد ضارب
فان) المكسورة (لاتغير معنى الجملة) الى المفرد بل تؤكده
وان) المفتوحة (مع جملتها) اى اسمها وخبرها والتسمية بها
باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست لادنى

اى غفلة المخاطب *

كقوله تعالى انما الله اله
واحد *

ملابسة بل حقيقة عرفية (فى حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها
مصدر مضاف الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنى
ان زيدا قائم اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية
نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرّضى
وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه قد لايمكن الاخذ
من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما
الى الاخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك بانهم
قوم لايفقهون اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزئه
مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان
تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه
وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم
اى قيام ابيه (ومن ثمه) اى من اجل عدم تغير المكسورة
وتغير المفتوحة (وجب الكسر فى موضع الجمل) الاولى اما
جمع المفرد اوافراد الجمع على طبق قوله (والفتح في موضع المفرد
فكسرت) ان اى مادتها هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه
كما تقرر فى محله قاله الفاضل العصام (فى الابتداء) اى حال كونها
فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استئنافا نحو قوله تعالى
ولايحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر
نحو ان زيدا قائم وفى جواب القسم) لانه جملة مستقلة لامحالة
خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون
الفتح فيه حينئذ لتاويلهم بالمفرد واستبعده الرّضى بانه لايقع
المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به (نحو والله ان زيدا
قائم وفى الصلة) لانها لاتكون الاجملة كما يجئ (نحو قوله تعالى

اشارة الى ان نائب الفاعل
راجع اليها ان كانت
الصيغة للغيبة والى ان
المفعول محذوف ان كانت
للخطاب *
فلا يلزم تحصيل الحاصل
*

وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى الخبر
عن اسم عين) لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم
معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى انك قائم كما يكسر فى نحو العلم
انه حسن (نحو زيد انه قائم وفى جملة دخلت) فيها (على خبرها
اى ان (لام الابتداء) لانها لتاكيد مضمون الجملة كالمكسورة
فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح
كما سيجئ (نحو علمت ان زيدا القائم و) حال كونها (بعد القول
العرى عن الظن) لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها
فلا يتصرف فى مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى
باعتبار لفظها فهى بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا
لا يدخل فى قوله مفعولة لان مفعوليتها انما هى باعتبار معناها
وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان فى حكم افعال القلوب
فتفتح بعده (نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية) اى التى
يبتداء بها الكلام قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد
على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح
بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله) وجه الكسر
هنا ظاهر (وبعد حروف التصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما
نحو نعم ان زيدا قائم) لمن قال زيد قائم او ازيد قائم (وبعد حروف
الافتتاح) اى حروف يبتداء بها الكلام وهى الا واما وقد تقلب
همزتها هاء وعينا وقد يحذف الالف فى الاحوال الثلاث ذكره
الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر
حرفي الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى
وان فريقا من المؤمنين لكارهون) لوجوب كون ما

والمراد باسم العين ما يقوم بذاته

الذي هو بمعني التلفظ

بعد هذه الحروف جملة (وفتحت) ان حال كونها (فاعلة
مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها لكونها فى حكمها لا للجرى
على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او فى المفعولة نظرا
الى اصلها (نحو بلغنى انك قائم ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيدا
قائم) اي قيامه (ومبتداءة نحو عندى انك قائم ومضافا اليها
نحو اجلس حيث ان زيدا جالس) لوجوب كون كل منها مفردا
وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى
فاذا دخله ان تفتح لا محالة (و) حال كونها (بعد لو) قدمها
لبساطتها (لانه) اى ما بعدها (فاعل) لمحذوف لا مبتداء كما جوزه
الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم
نحو لو انك قائم لكان كذا) كذا فى الجامى والصواب فت بالخطاب
لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا مشتقا ليكون كالعوض
عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا
فى الامتحان وغيره فى بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر
فى الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه
تكلفا يرد عليه ان موضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر
فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى
اى لو ثبت قيامك وبعد لولا) الامتناعية والتعميم للتحضيضية
لا يساعده قوله (لانه) اى ما بعدها (مبتداء) لا فاعل كما زعم
الكسائى والفراء اى لولا وجدها بك فان ما بعدها فاعل لا مبتداء
للزومها الفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية) اى المنسوبة الى التوقيت
بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى

وان مع اسمها وخبرها قائم مقام المفعولين عند سيبويه واما عند الاخفش فان مع معمولها مفعول الاول والثاني محذوف تقديره ان زيدا قائم حاصلاً كذا في سيد الشريف

وليس بعوض حيقفة لكونه خبرا

اى حين وقع بعد لو

تعليل لعدم المساعدة

ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها (لانه) اى مابعدها (فاعل لاختصاص ما المصدرية) توقيتية اولا ولذا اظهر وانما قيدبها اولا لانها لولم يردبها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لايخفى (بالفعل) لفظا اوتقديرا عند سيبويه وتبع الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق (نحوا جلس ماان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ماقاله الرضى ان صلتها ماض مثبت اومنفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب (بمعنى مدة ثبوت قيام زيد) اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها (وبعد حروف الجر نحو عجبت من انك قائم) للزوم كون مابعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها لاتكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد عبدالله فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكى فى بحث العطف وكلام العلامة المذبور قبل التصريح المذكور والمختار على ماقيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكرت فى محله لايتحقق فى الجمل على انه لوتم الثانى لكان مابعدها مما يجوز فيه الامران فافهم (نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ) الاسمين لدخول الحرفين فى حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف لبعض الجمل والمضاف اليه لايكون الامفردا فتامل نحو مارايته مذ انك قائم وحيث جازا التقدير ان) اى تقدير كون

وحمل كلامه فى المحلين مولانا حسن چلبى على القولين محرر

وجه الفهم ان النحاة يجوزون فيما بعدها الامران فالقول بالثانى لا طائل تحته محرره

ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالجواز ما يجامع ترجح احد الطرفين لان الخلق عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام (جازا الامران) اى الكسر والفتح (كان التى وقعت بعد فاء الجزاء) اواذا المفاجاة (نحو من يكرمنى فانى اكرمه) اواذا انى اكرمه (فان كسرت) وهو الارجح لسا مر فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان المكسورة لاتغير (وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع جملتها مبتداء محذوف الخبر على وفق ماذكره الرضى وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لايجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتداء غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لايحصل فى التقديرى والمحلى واما فى اللفظى فللاطراد (اللام) عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفى كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله

فان قلت خبر المبتدا ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولهذا لم يعده المص من مواقع المفرد كما عد المبتداء والمفعول قلت الخبر للجزاء المبتدا يجب ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدا فى مقام تعليل وجوب الفتح

حين الالغاء وحين الاعمال

عند المدح وان مالك كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتداء على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجئ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم التعليق بها فى باب علمت كما فى المثال الاتى فافهم (فى خبرها) لفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف (ويجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الاخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرحه (ودخولها) مبتداء خبره على فعل من افعال المبتداء والخبر) كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منهما لانه لا يدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره اوشذوذه كالمعدوم كذا فى الامتحان (نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين) ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما فى التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد قائما ان زيدا لقائم صرح به الدمامينى فى شرحه وكذا المفعول الثانى لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق

الاخفشين احدهما سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة الشهير بابى الحسن وهو الاوسط اخذ النحو من سيبويه وكان اكبر منه سنا والاخر على بن سليمان بن الفضل هو صغير العينين مع سوء بصره روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى علم النحو وليس له تصنيف فيه وهو الاصغر واما الاخفش الاكبر فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة منه

لودخلت

لودخلت على اول مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثانى ايضا لامتناع الاقتصار كذا فى الرضى (تخفف المفتوحة فتعمل) اى المفتوحة المخففة فى ضمير شأن مقدر) وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها فى ظاهر فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف (ويلزم) حينئذ (ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتى من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج فى الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة فى التحقيق وهى وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التى كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت ان زيد قائم اى انه (وتدخل) اى يجوز دخولها (على الفعل مطلقا) من افعال المبتداء اولا متصرفا اولا شرطا اودعاء اولا اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى المفتوحة بمعناه فى المكسورة فافهم (ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء) اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة (حرف النفى) لا وما ولن ولم ولما وان (نحو

انما سمى به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان وعظيم ووقع فى قلوب الناس والكوفيون يسمونه ضمير مجهول جلبى

فان قيل العمل فى اللفظ اقوى من العمل فى المقدر فيلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قلنا ان المفتوحة لا تزول فى العمل والمكسورة تعمل تارة وقد لا تعمل فالدوام يقابل العمل فى اللفظ فلا يلزم زنده

المناسبة

واما التى كان قبلها فعل التحقيق الحقيقى فلا تحملها لان الفعل المصدر بها لكونها للطمع والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق منه

علمت ان لا تقوم) بالرفع اى انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت
ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم (اوالسين نحو قوله تعالى علم
ان سيكون اوسوف) كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتى كل ما قدرا (اوقد نحو علمت ان قد يقوم) ليكون كل منها
كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه
الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها معه بتاويل المصدر
والفصل بها بنافيه الابلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل
بالفصل الابها فانها لكثرة دورانها تدخل فى مواضع لا يدخلها
اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان
مابعدها ان كان منصوبا لفظاً فالناصبة والا فالمخففة اوبالمعنى
فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون
الفارق حينئذ ماكان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام
الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر
فى الجملة فافهم (ولو كان) اى الفعل الداخلة هى عليه (غير
متصرف اوشرطا اودعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف) بل لا يجوز
لعدم الالتباس حينئذ بالناصبة لانها مع مدخولها فى حكم المصدر
ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر
نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون) قد اقترب اجلهم مثال غير
المتصرف (وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون) الغيب
مثال الشرط (وقوله تعالى والخامسة ان فى قراءة نافع غضب الله
عليها) مثال الدعاء (وتخفف كان فتلغى) اي يبطل عملها (على
الاستعمال (الافصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر

قوله فعلم المرء جملة معترضة
وان سوف ياتى مفعول
واعلم والالف فى قدرا
للاشباع *

نحو قوله كان ثدياه حقان) صدره وصدر مشرق النحر
على ما فى الرضى ووجه مشرق النحر على ما فى شرح التسهيل ونحر
مشرق اللون على ما فى شرح لب الالباب ولو اعملت على الغير
الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشان
لعدم الداعى اليه كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره
وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر
الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها
اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه
وصرح به الرضى مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كان
قد وردت الاظعان (وتخفف لكن فيجب الغاؤها) لفوات
بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر ولمشابهتها العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها لبس لها
ما اجريت هى عليه (نحو ما جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر) الواو
لعطف الجملة على الجملة اوللاعتراض (ويجوز حينئذ) اى حين
التخفيف والالغاء (دخولهما) اى المخففتين (على الفعل) لانتفاء
المانع عنه وهو العمل (نحو كان قد قام زيد) لانه مما لابد منه
كما ذكرنا (و) نحو (ماقام زيد ولكن قعد والسابع) من الاحرف
الثمانية التى منصوبها قبل مرفوعها (الا) الواقع (فى المستثنى
المنقطع) لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل
اوشبهه اومعناه على رأي البصريين (وهو الذى لم يخرج
على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله
فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن اوالمراد كقولك
جاء فى القوم الا زيداً مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج

وفيه وجه وصدر مشرق اللون
كأن ثدييه حقان عكس
الاعمال والنحور وقيل
النساء

كالكاف فى قوله تعالى
كان لم تغن اى كانك *

اى ابن مالك

الظعن وهو الناقة التى
فوقها الهودج كذا
فى الصحاح *

وهو المرضى عند الرضى
من حيث المعنى ووجه بانه
لا تعلق بما قبله وجئ به
لغرض من الاغراض
وههنا كذلك لان استدراك
منها وفيه ان كونه
للاستدراك الذي هو دفع
التوهم وفى آخر الكلام
مرجوح كما بين فى المعاني
*

يستلزم الدخول (لكونها بمعنى لكن) فتعمل عملها باتفاق
المتاخرين (فيقدر له الخبر) فى الاغلب (نحو جاءنى القوم الا حماراً
اى لكن حماراً لم يجئ) وقد يظهر (والثامن) من الثمانية (لا
الكائن (لنفى الجنس) اى لنفى الحكم عنه ذكره فى الامتحان
فالاضافة لادنى ملابسة (وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة
لامتناع تأثيره فى المعرفة لعدم الجنسيّة (مضافة اومشبهة بها
لانها لوكانت مفردةً حقيقة تبنى على ماتنصب به كما سيجئ
غير مفصولة عنها) اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال
المضافة (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) ظرف للخبر على ماهو
الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفى الجلوس
عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا يجعله مستقرا ليظهر
عمل الرفع فى خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر
فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال
المشبهة نحو لا عشرين درهماً لك (والقسم الثانى) وهو
ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حرفان ما ولا المشبهتان
بليس فى كونهما للنفى) لكن مشابهة ما اكثر لانها
لنفى الحال كليس بخلاف لا فانها لنفى المطلق اولنفى الاستقبال
وللدخول) اى دخولهما (على المبتداء والخبر) قال الفاضل
العصام ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء فى خبره كما فى
خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء فى الخبر مختص بلغة من
اعمل ما واعتبر مشابهته بليس (وشرط عملهما ان لا يفصل
بينهما وبين اسمهما بان) زائدة عند البصريين وتسمى عازلة
ونافية موءكدة عند الكوفيين والا فنفى النفى اثبات وفى هذا

ومن اراد التحقيق فليرجع
الى حاشيتنا للامتحان ٭
اى سواء كانت مفردة
اومضافة ٭

وهو المرضى عند الرضى
٭

اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسى انه قال ينبغى ان يراعى
فى عمل لا الشروط المعتبرة فى عمل ما بل هى فى لا اولى منها فى ما
لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها
فى عمل لا كما فى الرضى اوعلى ان عدم ذكرها فى عمل لا لا نفهامها
دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامى نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا فى استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط
عدمها فلا يقتضى الوجود فى الاستعمال بل يكفى الامكان
على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه
ولا بخبرهما) مطلقا خلافاً للبعض فيه وللاخر فى الظرف قياساً
على ان (ولا بغيرهما) اى ان والخبر كمعمول الخبر (وان لا ينتقض
النفى بالا) اى نفى الخبر لا نفى البدل مثل ما زيد شيأ الاشئ اذ انتقاضه
لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا قيد بها
لانه لو انتقض بغير بمعناه لا يبطل عملهما بل يعملان فيه نحو
ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل
العصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها فى ابطال
العمل واقول تركه لندوره (وشرط فى لا معهما) اى مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض (كون اسمها نكرة) لانها لكونها
اضعف عملا من ما لا تعمل الا فى النكرة التى هى اضعف من المعرفة
بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة ايضا ولانها فى الاغلب لنفى الجنس
وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها فى عدم العمل
الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا
لنفى الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل

سواء كان ظرفا وغيره ٭

عبر بالجمع بجعل عدم
الفصل بغير ان شرطا آخر
٭

حيث قال قيل ٭
لجواز ان يكون الاستقراء
غير تام ٭
الفاضل الجامى حيث قال
قيل ٭

وجه فافهم لا ينتقض النفى بحسب الظاهر

لكثرة مشابهتها بليس ٭
لقلة مشابهتها بليس ٭

عليها عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان
فلكونها موصوفة بالوحدة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا
وان لم يوجد احد الشروط) المذكورة (لم تعملا) اى ما ولا
لضعفهما فى العمل لا مع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم) ولا
بخبرهما (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو
ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفى الذى هو العمدة
فى المشابهة (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر ولا
مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل
رجل بزيد (ولا يتقدم معمولهما عليهما) لما مر (والعامل فى
الفعل (المضارع) من السماعي (على نوعين ناصب وجازم
اذ لا جار فى الفعل والرافع معنوي كما يجئ (فالناصب اربعة
احرف) بالاستقراء (ان) لمناسبتها بان فى المادة لاسيما عند
التخفيف وفى كون الجملة معها فى تاويل المصدر وهى اصل
فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال
للمصدرية) احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش
كقوله تعالى ومالهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة
كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة
ولن) اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف فى احدهما نونا وفى الاخر
ميما ولا ان عند الخليل كايش فى اى شئ وحرف برأسه عند سيبويه
وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصله ولورد فالظاهر ما خطر
بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن كذا
قاله الفاضل العصام هى (للنفى المؤكد) فى الاستقبال لا المؤبد
كما زعم المعتزلة كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى

لكونه بمشابهة فعل غير متصرف مشابهة ضعيفة

اما فى الخبر فظاهر لوجود الانتقاض فيه واما فى الاسم فلئلا يبقى الخبر بلا مبتداء

بحذف الالف لالتقاء الساكنين

لان حتى للانتهاء وهو يناقض التأبيد قال الفاضل العصام
ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف
النفى ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (وكى) هى (للسببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها
لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للاخر بالاعتبارين
نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله
كى لتقضينى رقية ما وعدتنى فاللام بدل وان تاخرت كما فى قوله
تعالى لكى لا تأسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تأكيد فى الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كى ان تقوم فقيل هى زائدة وقيل بدل
منها ويدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل
عليه ما فيقال كيما يضر بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكى
جارة والمعنى لمضرته ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره
الفاضل العصام واجازه الكسائى على ما فى الرضى (واذن) عند
سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها بالنون مطلقاً
مبنى على ما نقل عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف
لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف وما نقل عن الفراء
انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى
على ما نقل من المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
اخرها عن كى على عكس ما فى الكافية لطول بحثها واشتراط عملها
بشروط بخلاف كى هو (للشرط والجزاء) فى الغالب مثل
اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله
وشرط عمله) وجوبا او جوازا مرادا به الامكان العام (ان يكون

بأن يكون تحقق ما قبلها فى الخارج سببا لما بعدها

بأن يكون تصور ما بعدها سببا لما قبلها

أي سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن
عصام

الدخول اعم لما علا على شى وما جاء بعده عكس اللحوق فلا يرد ان ما فى مثالنا هذا لم يدخل على كى

فعله) المدخول عليه (مستقبلا) لاحالاً اذ الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد تجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذاً وانا من الضالين وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما فى قول من قال لكونها جواباً وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال (غير معتمد) اصلاً اوكاملا على ما قبله اى فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا فى اخواته (وان اريد به الحال او اعتمد) فعله (على ما قبله اعتماداً كاملا بان يكون خبراً عنه او جواباً لقسم او لشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء فى هذه الثلاثة او فصل بغير ما ذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثانى فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل فى السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله فى السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اظنك) بالرفع (كاذبا لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع

الفاضل الجامى

أي كاملاً ولا ناقصاً

حيث جزم بكونها جوابا وجزاء ونفى الامكان فى غير الاستقبال مع كونها واقعين فيه

أي المطلق او عن القوي

وهو الاعتماد كاملا

وهو الاعتماد كاملا او ناقصا

جزاء

اى عدم العمل بالاعتماد

اللذين احدهما احق بالآخر منه

اي من اذن

أي واما عدم العمل على تقدير فصله بغير ما ذكر فلضعفه

احمد نازلى

كالمبتداء والخبر وكالشرط وجزائه وكالقسم وجوابه عيشى

بالرفع ونحو ان تاتني اذن اكرمك بالجزم قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتماداً ناقصاً كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتني آتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه (ويجوز اضمار ان) قد خص (خاصة) او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع (فينتصب المضارع به) اى بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد تحولها من العطف الى السببية لان تغيرا للفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهراً وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو اما امر (نحو زرنى فاكرمك) اى ليكن منك زيارة فاكرام منى رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل هذا على ما هو المشهور وقال الرضى التقدير زرنى فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو برز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدى

أنما قال ظاهراً لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر

فيكون ما بعدها مجزوماً او مرفوعاً

ما يقصد به كون ما قبلها سببا لما بعدها

ولان المنصوب بان مفرد ولا يصح عطف على الجملة السابقة

لان شائبة اضمار ان يكفي فى عمل النصب

خيرمن ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه فى تقدير المفرد عندهم نظراً الى المال لان معنى قولنا زرنى
فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم
ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول
فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم
على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن اونهى نحو لا تشتمنى
فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء
نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك والحق الكسائى
بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم
فعل بمعنى الامر نحو عليك زيداً فاكرمك والامر المقدر نحو
الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جنى فى مثل نزال لانه فى حكم الامر
فى الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجئ اونفى وهو فى حكم الانشاء
فى استدعائه جوابا نحو ماتاتينا فتحدثنا اى مايكون منك اتيان
فتحديث ويلحق به ماجرى مجراه نحو فلما تاتينى فتكرمنى ولولا
التحضيض لاستلزامه نفى فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا اوتمن نحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى
بالنصب اوعرض نحو الا تنزل بنا وتصيب خيراً اى الا يكون
منك نزول فاصابة خيرمنى اواستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه
اى هل يكون منك ماء فشرب منى ولما كان مقصوده بيان
عاملية ان مضمرة لاضبط المواضع التى يضمر فيها ان اكتفى
فى التمثيل بالامر الذى هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف
امثلة تلك المواضع على ماهو دأبه فى هذه الرسالة (والجازم خمس
عشرة كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلاً واحدا وهى لم ولما) هما

الذى هونهى ولذا قدمه على النفى

قدمه لمناسبة النفى

قدمه لمناسبة التمنى

لنفى الماضى) بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفى المتوقع كثيرا
دون الاولى (ولام الامر) احترازعن لام الجر والابتداء (ولاء النهى
هما (للطلب) اى لطلب الفعل وتركه استعلاءً اوخضوعاً
اواستواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عمل كل منها
الجزم لمشابهة بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معنى مدخوله
واحد عشرمنها تجزم) لفظا اوتقديرا (فعلين ان كانا مضارعين
وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا فى احدهما
تسمى كلم المجازاة) اى الجزاء على مافى القاموس فالمعنى كلم
تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها
تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهى ان) هى
للشرط) سمى به لانه شرط لتحقق الثانى (والجزاء) مجاز بطريق
التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان لاقتضائه اياهما وجعلهما كشئ واحد المقتضيين طولاً
فى الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى
ان لمناسبتها اياه فى الابهام (وحيثما) لايجزم به بلاما وهى كافة
عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود
والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها معناه (واين) يجزم بما وبدونها
وهى ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت
الجزم بها بالطريق الاولى (وانى) كل من هذه الثلاثة (للمكان
واذما) قال السيرافى ماعلمت احداً من النحاة اثبته الا سيبويه
واصحابه وهى حرف عنده غيرمركبة من كلمتين بل هى فعلى
كان مهما فعلى وقال المبرد هى اذا الظرفية كفها الحاق ما عن طلب

اما الاولان فكما عرفت واما الاخيران فلانهما يقلبان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان ان يقلب المجزوم الى المشكوك وجوباً اوجوازاً فافهم

صفة للاقتضاء والجعل

والطول فى الكلام ثقيل

الاضافة وهيئها للشرط كماهياء حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان (واذاما) لايجزم بلاما الاعلى قلة لقلة مناسبتها الان فى الاحتمال اذهو للقطع المنافي للابهام الاانه لما احتمل فى الامر المقطوع ان يقع على خلاف مايتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث (ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة (للزمان ومهما) بمعنى ما الامتى ولذالم يذكره معه قال بعض الكمل آصلهما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلهما (وما) وما فى التسهيل انه قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله ومانك يا ابن عبدالله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقاراً (ومن واى) اى مع ما وبدونها لما مر (ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها فى هذا النوع (فينجزم المضارع بها) اى بان المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحو زرنى اكرمك) اى ان تزرنى اكرمك فان المطلوب بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام وهى تصلح للسببية له وقصد اداؤها وقدران مع الفعل المأخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه

يكون

وقصد اداؤها ولو لم يقصد يجب الرفع فى المضارع الواقع بعده وهو اما نعت نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قراء مرفوعا اى وليا وارثا او حال مثل قوله فذرهم فى خوضهم يلعبون اى لاعبين او استئناف وقطع عما قبله نحو قم يدعوك الامير منه

يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضماران فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ماذكر فى ان المضمر غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسي فقال (والعامل القياسي) ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل (يمكن ان يذكر فى) بيان (عمله قاعدة كلية) اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها غير محصور) افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت (ولا يضره اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل (كون صيغته سماعية) كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى فعل اللازم ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى افعال الناقصة ومثل عدمه كما فى افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغى ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصورة فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا (وهو تسعة الاول

اى كما ينجزم المضارع بعد اسم فعل والدعاء على لفظ الخبر ينجزم ايضا منه

مع بقائه على معنى السببية نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون منه

كما اذا اردت ان تعرف ان ضرب مثلا يرفع الفاعل تقول انه فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان ضرب يرفع الفاعل منه

كالافعال الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم واسماء الافعال منه

فاذا ضممت الى هذا الكبرى صغرى هكذا هذه صفة مشبهة وكل صفة مشبهة ترفع الفاعل ينتج من الشكل الاول هذا ترفع الفاعل وتلك الكبرى قاعدة كلية افراد موضوعها غير محصور بخلاف السماعى كما عرفت فيما سبق

الفعل مطلقا فكل فعل) لازما اومتعدياً متصرفاً اوغيره فعل قلب اولا (يرفع) معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء (وينصب معمولاتٍ كثيرةً) مفاعيل اوغيرها كالخبر والحال والتميز وغيرذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لاينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم منصوبه عليه) لقوته فى العمل ومايجئ من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه (وهو على نوعين لازم ومتعد فا) لفعل (اللازم قدمه لكون مفهومه وجودياً (ما) فعل (يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغيرما وقع عليه الفعل) اى بلامدلول مفعول به صريح نحوقعد زيد ولا ينصب) اللازم (المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها (فمنه) اى اللازم (افعال المدح والذم لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام اومشهورة بهذا اللقب على ماقاله الفاضل الجامى ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد ولما كان هذه الافعال غيرمتصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فمنه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد (وهى) اى افعال المدح والذم مبتداء خبره (نعم) وماعطف عليه الكائنة (للمدح) اى لانشائه وقيل فى مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف وايضا لم نر

كما اذا كان الفعل تاماً

كما اذا كان الفعل ناقصاً

الاول على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافي والثاني على تقدير ان يراد بها ذلك

اي التفسير الاول على ما ادعاه الفاضل العصام

المراد به النبز بالفتحتين لا العلم المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحوي ذكره الفاضل العصام

من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتداء وجعلوا العامل ماذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتداء ثانيا بتقدير منهما خبرا وللمدح حالا من فاعل الظرف اوالعكس والجملة خبرالاول (وبئس) الكائنة (للذم وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما (وشرطهما) من حيث العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا باللام) للعهد الذهنى فيكون اشارة الى واحد غيرمعين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيدٌ وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما زيدٌ والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح اوالمذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما اوجميع الافراد وانه متحد معه لامغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس اوكل من افراده من المناقب اوالمثالب وباعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لافرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو واختار المصنف هذا لان كلا من لام الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوّت نوعاً من الابهام فلايلايم المقام (اومضافاً اليه) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولواريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا هذا فى حكم المعرف باللام (اومضمرا مميزا) بفتح الباء اى مفسرا (بنكرة) منصوبة على التميز ليحصل البيان اولا

والوجه ان يجعل صفة بتقدير المعرف كما اشرنا اليه وان كثر التقدير رعاية لجانب المعنى

اي الاستغراق

ناظر الى العهد الذهني

اي العهد الذهني

بخلاف لام العهد الذهني فانه في حكم النكرة

اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل فى التميز المضمر لانعم لانه لابهامه فى حكم اسم نكرة تم بالتنوين (ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بماذكر من حيث انه موصوف على ماهو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير (المخصوص بالمدح اوالذم لانه للتعيين بعد الابهام فلابد ان يذكر بعده على ماهو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لاعلى مدخول ان فافهم وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التميز لابعد الفاعل فلاحاجة الى ماذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل) المعهود الذى هو الموصوف بماذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع اوالمؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كماسبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلية الاتحاد لاالوصف المذكور بخلاف ماسبق كما اشرنا اليه ولقد احسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص (مبتداء وماقبله خبره) مقدما عليه اوخبر محذوف هو هو مثلا مستانف عما قيل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة (نحو نعم الرجل

زيد

من كونه معرفا باللام او مضافا اليه او مضمرا مميزا بنكرة ✱

وجه قوله فافهم ان هذه الجملة غير داخل تحت الشرط

من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا ✱

اي علامات التضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الغالب الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل البصريين رضي

زيد) مثال لماكان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد (ونعم غلاما الرجل الزيدان) مثال لماكان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما باعتبار العهدية اولاشتمال مدخولها على المبتداء ورده المصنف بانه لايتمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شئ واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كان فى حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لماكان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابقا له فى الافراد وهذا الضمير لايكون الامفردا مذكرا ولوكان التميز على خلافهما كالمخصوص كمامر مثالهما لان الابهام فى المفرد المذكر اكثر ممايدل على العدد والتانيث وابهام الفاعل مقصود فى الباب (وقد يحذف المخصوص اذاعلم) بالقرينة نحوقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب بقرينة ان الكلام فى ذكره (وقد يتقدم اى المخصوص (على الفعل) بناء على ان الاصل فى المبتداء التقديم وتأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتداء كما لايخفى ولذا اختاره المصنف (نحو الزيدون نعم الرجال وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو (مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم (وحبذا) يقال حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة (للمدح وفاعله ذا) من اسم الاشارة

ولو ذهنية لان تقدم المبتداء حكما قرينة للصرف اليه فيكون فى قوة العهد الخارجي ✱

على تقدير كونها للجنس او الاستغراق ✱

مضمرا كان او معرفا باللام ✱

اي مثال التمييز المخالف والمخصوص المخالف احمد

التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا بان يتغير فاعله او فاعله اوذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذي هو احدها لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المصنف قال بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذي هو المقصود في الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال حبذان زيدان ولا حب اولاء الزيدون ولا حبتا هند بل حبذا في الكل (و) يذكر (بعده) اى حبذا او فاعله اوذا (المخصوص) بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ماذكره المصنف او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا رأسا على ماذكره الفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) في ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ ووجه الرد فوت الغرض كما في الزعم السابق نحو حبذا زيد و) الفعل (المتعدى ما) فعل (لا يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لورود الرضى بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو

منسوب

فصار ذا كبعض حروف الفعل فحبذا على هذا فعل والمخصوص فاعله احمد پاشا

والامثال لا يتغير كما يقال في الصيف ضيعت اللبن وان كان الخطاب لغير المؤنث

فيجوز تقديم المخصوص عليه منه

انه هو زعم ان حبذا بتمامه فعل والمخصوص فاعله احمد

منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ماذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه (وهو) اى المتعدى (على ثلاثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لو منويا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اي بعثه (وبدونها) لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب (والثانى متعد الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول) منها (ما كان مفعوله الثانى مباينا للاول) اى لا يصدق احدهما على الاخر (نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما) معا (وحذف احدهما) فقط مع قرينة) لو منويا نحو سائل زيد عمرا درهما فاعطى (وبدونها) لو منسيا نحو فلان يعطى و (القسم الثانى) منها (افعال القلوب) اى افعال مشهورة بهذا اللقب (وهى افعال) اصطلاحية دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب كما في الامتحان لكان اظهر (قلبي) خرج به غيره (داخلة على المبتداء والخبر ناصبة اياهما) مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم (على المفعولية فخرج الفعل القلبي الذى ينصب الواحد كعرف وفهم (نحو علمت ورأيت ووجدت) هذه الثلثة للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن

اى مراد العصام

ان فسر بحصول الصورة

ان فسر بالصورة الحاصلة في العقل منه
ان فسر بانتقاش الصورة الحاصلة في العقل منه

والعلم (وظننت وخلت وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب على وزن دع تقول هب زيداً منطلقاً (بمعنى احسب) زيداً منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو (غير متصرف) لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة) لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معاً كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضاً لعدم الفائدة حينئذ اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصنف بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزل اللازم لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم باي شيء تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات (ومع قرينة كثر حذفهما معا) نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقاً (وقل حذف احدهما فقط) نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كأن لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائماً عرفت قيام زيد فحذف

كان يراد بنفيه نفي كماله فيفيد اثباته

أى علة الاستغناء عن المفعول بالتنزيل وهو قصد التعميم منه

أى كما توجد فى العلم بمعنى المعرفة توجد فى العلم المتعدى الى المفعولين فتسليم احدهما دون الآخر تحكم منه

القلة تشتمل على معنيين احدهما عدم الكثرة والثاني الجواز فالاول للاول والثاني للثاني منه

بتقدير مضاف اى اذ مضمون المفعول به او اسم مضمون من الثاني والمراد بالمضمون المعنى التضمني منه

احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول بشيء في حكمه من كل وجه (ومن خصائصها) جمع خصيصة بمعنى الخاصة (جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اي ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية (والاعمال) لكونها افعالاً مع قطع النظر عن قلبيتها (اذا توسطت بين معموليها) في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التاخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيداً وبين معمولي ان كان زيداً احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز به ايضاً على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى حينئذ لان لها حينئذ نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالاً فيرجح (او تاخرت) عنهما (نحو زيد منطلق علمت) والالغاء حينئذ اولى لعدم التقدم اللفظي رأساً قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيداً قائماً فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظاً لضعفه لما مر وما قال الرضي

وتركنا السين لانها لا تفصل عن مدخولها اصلاً منه

اى وجوب الالغاء فيما ذكرت منه

ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف برده انه
لايصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما
غالب انتهى يعنى ان ماذكره الشيخ من التوجيه غير متمش فى مثل
هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصراً بخلاف ماذكره
واقول ان ماذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لاينا فى توجيها
آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله
اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما فى احد الموضعين
والى الآخر فى الآخر (ومنها) اى ومن خصائصها (جواز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى
تكلما وخطاباً وغيبة (نحو علمتنى) وعلمتك وعلمه (قائما) ولايقال
ضربتنى بل ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب
غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحاً وتنبيها على ما عسى
ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان
بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة
النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان وقال بعض الكمل
تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبراً بالمضاف المشعر
بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة
مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا
حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه
المصنف فى الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه (وحمل
عدم وفقد فى هذا الجواز على وجد) حمل النقيض او النظير
فانهما نظيره فى عدم التأثير فى المفعول نحو عدمتنى وفقدتنى
ومنها) اي من خصائصها (جواز دخول ان) المفتوحة

على

على سبيل الندرة

لانه لايغفل عنه بسبب الغلبة

أي اذا اتحد الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب زادوا النفس تنبيها على امر نادر

فالمغايرة باقي لان مفعول الثاني مغاير للفاعل

لانه لا يغفل عنه بسبب الغلبة في وجه زيادة النفس

على مفعوليها) فى الجملة (نحو علمت ان زيدا قائم) قال الفاضل
العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه
ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي
تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى احق بالتصديق ومجملة
فى الثانى فهى ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال حينئذ
مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت
المفعولين لا تنصب ايضاً عند التحقيق الا مفعولا واحداً وهو
مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى
كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولاً
ثانياً عاماً وجعل التقدير علمت ان زيداً قائم حاصلاً وعلمت قيام زيد
حاصلاً (واما التعليق بكلمة الاستفهام) الداخلة على الجملة
او الجزء الثانى حرفاً او اسماً (او) كلمة (النفى) الداخلة ايضاً
على الجملة او الجزء الثانى وهي ما ولا وان (او لام الابتداء او) لام
القسم او ان المكسورة اذا دخل فى خبرها لام الابتداء) انما شرط
دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقاً وجه التعليق
بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعاً فتقتضى بقاء صورتها
وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت
حقوق هذه المذكورات لفظاً وحقوق تلك الافعال معنى
فهى عاملة معنى والعمل المعنوى كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه (اي ابطال العمل على سبيل الوجوب
لفظاً لا معنى) تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة
معلقة لمفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة
حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة فى اللفظ لوجوب

ع عطف على قوله تفسير

ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى
يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً
واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز فى الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثانى
ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين
الذي صرح به الرضى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ فقط (فيعم
خبر للتعليق (هذه الافعال) افعال القلوب (نحو علمت ازيد
عندك ام عمرو) اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام
وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد
فعل القلب استفهام جوابه نعم اولا فلا يقال علمت ازيد قائم
اوهل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال
فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة
وجواب هذا الاستفهام نعم اولا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف
جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي اوعمرو عندي فلا بد
من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة
لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس
مجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال
اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال
للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثانى نحو علمت زيداً
من هو وابطال العمل فى الاول بالنظر الى لفظى الجزئين وفى الثاني
الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكاً
بان الاستفهام يسري فى الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني
لان هذا منقوض بان النفي ايضاً يسرى فيهما مع انه لا يبطل العمل

لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ✻

واما على الاحتمال الآخر الذي صرح به الفاضل العصام واشار اليه الرضى فالابطال فى الالغاء يكون فى اللفظ لا فى المعنى كما فى التعليق فافهم ✻

ومنها علمت هل زيد منطلق وعلمت اين جلوسك واى الحزبين احصى ✻

اى فى المثال الاول وهو علمت ازيد عندك ام عمرو ✻

فى الاول

فى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ماهو قائماً
كذا ذكره الفاضل العصام تدبر (ورايت ما زيد منطلق
وظننت لا زيد فى الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب (ووجدت
لزيد منطلق) وقوله لقد علمت ليأتين منيتي (وعلمت ان زيدا لقائم
و) يعم (كل فعل قلبي غيرها) اى هذه الافعال (نحو شككت) ازيد
قائم (ونسيت) هل زيد حاضر (وتبينت) اين جلوسك (و
يعم (كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت) ما زيد جاهل (وسالت
هل هو حاضر (ومنه) اي من الفعل الذي يطلب به العلم
افعال الحواس الخمس) الظاهرة (كلمست) اهو لين ام خشن
وابصرت) ما زيد اسود (وسمعت) ان صوته كريه (وشممت
اهو طيب (وذقت) اهو حلو ولما كان المطلوب منها
العلم نزلت منزلته فى هذا الحكم (والقسم الثالث
من اقسام المتعدى الى مفعولين (افعال ملحقة بافعال القلوب
فى مجرد الدخول على المبتداء والخبر) ونصبهما على المفعولية
و) فى مجرد (عدم جواز حذفهما معا اوحذف احدهما
فقط بلا قرينة) لو منوياً (و) فى مجرد (قلة حذف احدهما
فقط بها) لا فى خصائصها انما لم تعرض لكثرة حذفهما بها لانها
لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها فى وجه الالحاق
نحو صير وجعل) بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير
كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون
من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعل زيد او جعل
زيد حقاً لمن قال من جعل هذا حقاً اي اعتقده اياه (وترك) بمعنى

وجهه ان فيه مخالفة لما نقلنا عن الرضى فى بحث تخفيف المكسورة وان الراجح ماهو المذكور هنا فافهم ✻

وعلامة لام القسم لحوق نون التاكيد بعد دخولها ✻

صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلي فلا يكون من هذا القسم (واتخذ) كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى وجد كقوله والفى قولها كذباً ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت اعده فقيراً فبان غنيا وحجا وارى مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد مما ذكره المصنف في بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب (الثالث) من المتعدي متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم واري) وانباء ونباء واخبر وخبر وحدث فالاولان هما آصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقى فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيراً ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبؤني باسماء هؤلاءِ (وهذه) اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول) وهو بمنزلة الفاعل حقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيداً واعلمت هندا اخته زيدا (كاول (مفعول باب اعطيت) في كونه مباينا للثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم والاخيران) اي الثاني والثالث (كمفعولي باب علمت) في كون احدهما عين الاخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما

اى اعلمت زيدا اباه فاضلا وزيدا هندا اخته عد

بدون

بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفي جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ثم) اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدي الى ثلاثة اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل انقساما آخر وهو (انه لابد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فان تم به كلاما) اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يحتج الي غيره) لافادته فائدة تامة بدونه يسمي) الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكانه موثر معنى فيه وموجد اياه اولوجود التاثير في اكثره و) يسمى (منصوبه ان كان متعديا) لان اللازم لا ينصب المفعول بدون حرف الجر (مفعولا) اي مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لها وشيء منهما

٢ ان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على القضاء منه

٤ يعني هذا الوصف وصف بحال جملته فيكون من قبيل تسمية الجزء باسم الكل منه

ا الا ان النسبة والزمان منه

لايفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالي لا وضعي حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمي (مرفوعه اسماله ومنصوبه خبراله) اشعارا بانحطاطهما عن حكمي الفاعل والمفعول (ولا يدخل) اى الفعل النّاقص (الا على المبتداء والخبر فى الاصل) لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي فى اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل النّاقص على قسمين) القسم (الاوّل ما لا يدل على معنى المقاربة) اى القرب من الحال (وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان) وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار (وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما وآصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثاني (و) كذا (آل ورجع وحال واستحال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة (وتحوّل وارتد) مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سيأتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السّماعي وقال الفاضل العصام انّ صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر (وجاء) قال فى الامتحان بمعنى كان وقعد اذا كن) اى المذكورات من آل الى قعد (بمعنى صار ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر واخّر الاخيرين لقلة

مجيئهما

اي مقاربة الخبر بالاسم اي قرب حصول مضمونه في زمان التكلم

من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق

ولابد من قرينة حالية كقول الفقير كنت ذا مال او مقالية كمثال الشارح
احمد بارك

قرينة بلا انقطاع

مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى لا ينحا وزان الموضعين الّذين استعملهما العرب فيهما اما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدتْ كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفرّاء يتجاوزانهما لمجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المصنف اختاره واصبح) قدمه لدلالته على اوّل النهار (وامسى) قدمه لدلالة على ضد ما يدل عليه الاول (واضحى) ولو قدمه على ما قبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده (و هو (ظل) ولذا قدمه على ما بعده (و) هو (بات) قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادّها وقد يكون بمعنى صار بلا دلالة عليها (وآض وعاد) يقال آض او عاد زيد من سفره اي رجع (وغدا) يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال (وراح) يقال راح زيد اي مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما يكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فيكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيري اصبح وامسى فى كونهما طرفي النهار واخر الاولين لكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محل على ما هو المناسب لمعناهما الاصلي ولما فرغ من البسائط اراد الشروع فى الماوّيات فقال (ومازال) من زال يزال قان ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لا ازول اميرا (ومافتئ بفتح التاء وكسرها) وبالهمزة

زيد قائما في جميع الليل

برفعها على انها اسم جاءت وخبرها ما قدمت لتضمنها معنى الاستفهام وبنصبها على انها خبرها واسمها ضمير راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة او ما نافية والضمير راجع الى ما تقدم من الترغيبة ونحوها اى لم يكن هذه على وفق مرادك

اى قول الاعرابي ارهقت شفرته اى حدد سكينه العظيم حتى قعدت اى صارت هذه الشفرة كانها حربة اى رمح صغير

اي المعنى المأخوذ منها وهو مصدر اخبارها المضافة الى اسمائها
احمد بارك

وهي الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوتة

اي جميع النهار

اي جميع الليل

وقيل بالباء (ومابرح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (ومافتاء
من الافعال (وماونى) بالباء من ونى بالامر يني بالكسر اى ضعف
يقال فلان لايني يفعله اى لايزال يفعله (ومارام) من رام يريم
اى برح قال الدمامنى نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين
الاخيرين غريبان لايكادان ان يعرفهما من النحاة الامن عنى
باستقراء الغرائب (كلها) اي كل واحد من المذكورات
من مافتئ الى مادام (بمعنى مازال) الاان مافتئ يختص بالجحد
على مافى مختار الصحاح وهولدوام خبره لاسمه مذقبله فمعنى
مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذزمان البلوغ اوالمراهقة
فلايضر انتفاؤه في اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه
النفي في كونه ناقصا (ومادام) لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان مافيها مصدرية
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى آتيك خفوق النجم ولذا
احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير
مستقل بالافادة كما جلس مادام زيد جالسا (وليس) لنفي
مضمون الجملة حالا اومطلقا اخره مع اصالته و بساطته لعدم
كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف
وقد يتضمن الفعل التام معنى صار) اى يدل عليه مع دلالته
على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فيصير
ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن (ناقصا) محتاجا الى خبر
منصوب ويكون معناه الاصلي حالا اوخبرا بعد خبر او وصفا
لهذا الخبر فى المآل للتأكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى تلك عشرة
كاملة كما يشير اليه فى تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا

لان نفى النفى يفيد دوام الوجود ؎

٢ اى كل واحد من المذكورات ؎

عند سيبويه ومن تبعه ؎

٣ مطلقا صح

الى المنصوب

الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالي
فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للمتضمن وفسر بقوله
اي صار مثل بشر فلاوجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه
حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة
المعنى فى كل منها ولبس المراد بهذا التضمين الذى سبق ذكره
اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا لبس باجنبي للفعل
التام كما لايخفى على ذوى الافهام وقد لايعتبر هذا التضمن
فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا فى الاغلب وقد يحتمل
ان يكون حالا وتميزا ومفعولا له كما صرح به البيضاوي فى قوله
تعالي وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا (نحو تم التسعة بهذا عشرة
اى صار عشرة تامة) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي (وكمل
زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد
اميرا اى صار اميرا عادلا (ويجوز تقديم اخبارها) اى هذه
الافعال الناقصة (على انفسها الا) تقديم خبر (ما) اى فعل
ناقص (في اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام اما اذا دخل ما
اوان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه
معهما لكن يجوز بالفصل بينه و بينهما نحو ماقائما اوان قائما
كان زيد واما فى هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها و بينهما
لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز
التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولانحو اجلس
جالسا مادام زيد لانها امانافية لها صدر الكلام فلا يعمل مابعدها
فيما قبلها او مصدرية وسيجئ ان معمول المصدر لايتقدم عليه
وكذا) لا يجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كما فى اقتضاء

فى الباب الاول اسم فاعل ؎

كالاستفهام ؎
خلافا لابى كيسان
لانقلاب النفى ايجابا ؎

١ كالاستفهام صح

الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بما على ما صرح به
الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه
في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه
في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام
خاصية فيها لا مجرد كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا
على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جري
في هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان بدل بلم) لم يذكر لما
لانفهام حكمه بالمقايسة على لم (ولن فيجوز نحو قائما لم يزل
اولما يزل اولن يزال (زيد) اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل
حتى يغيران معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما خرجا
عن كونهما حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدراة واما في لن
فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم مدخوله عليه حمل النقيض
على النقيض كذا في الرضي وبقي لا مهملا قال الدماميني ينبغي
ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضي
لا صدارة له لانه لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله
نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار مبتذلا منعزلا عن منصب
الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المعمول
المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتداء (والقسم الثاني
من القسمين (ما) اى فعل ناقص (اى امر خبر باب كان انتهى) (يدل على معنى القرب
من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع
واما كون ذلك مرجوا كما في عسي اومجزوما كما في كاد اومشروعا
كما في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها
كما تعرض ابن الحاجب (ويسمى افعال المقاربة) لدلالتها عليها

ولاتكون

٤ أي قول المص وكذا ان بدله

٤ معموله

لان لن للاستقبال المنفى وسوف للاستقبال المثبت ✻

ولاتكون اخبارها) اى خبر كل منها (الا فعلا مضارعاً) لا اسماً
ولا ماضياً بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال
مرجواً اومجزوماً اوشروعاً في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها
مايدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه مايدل
على الرجاء والاستقبال وذلك لايكون الا مضارعاً (نحو عسى
وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء والاستقبال
توضيحا وتأكيداً للرجاء الذى فيه زماناً او استعمالا (غالباً
نحو عسى)حال (زيد ان يخرج) اوذا ان يخرج ليصح الحمل
فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره
المتأخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج اوزيد كائناً
ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل
العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل لبس بخبر لعدم
صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء
والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى
كان قبل النقل وعلى هذا عسي تامة ورده الفاضل العصام
بان القرب مستفاد من الرجاء ولبس بمعنى لعسى فضلاً عن كونه
اصلياً وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد
خروجه فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلاً
وقد يحذف ان) من خبره تشبيهاً له بكاد فلا يحتاج الى محذوف
لصحة الحمل بدونه (وقد تكون تامة بان مع المضارع) بمعنى قرب
بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبراً منصوباً في الاستعمال
الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلاً له (نحو عسي

لا يقال عسى زيد منطلقاً
واما قولهم عسى الغوير
ابؤساً فشاذ كما في مختار
الصحاح ✻
تصغير غار بمعنى الشدة
والشر والابؤس جمع بأس
وهو خشونة العيش ✻
الرجاء توقع وجود الفعل
الذي لم يحصل بعد ✻
ولا عسى زيد انطلق ✻

ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضاً
ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلاً لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولما كان فى هذا
نوع تكلف اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضاً
فى الامتحان وقال الشيخ الرّضى ويحتمل ان يكون هذا من باب
التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
على الاسم وذا يجوز فى هذا الباب كما سيجيء (وكاد) فى الاصل
بمعنى قرب لكن لايستعمل على هذا الآصل آصلا (وخبره غالباً
مضارع بلاان) لدلالته على الجزم فلايناسبه ان الدلالة على
الرّجاء قال الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافى للحال
ورده المصنف بان كاد لايدل على الحال ولا ان على الاستقبال
البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوي الاستعمالان فى اوشك
مع كونه من القسم الثالث الّذى هواقرب الى الحال من كاد
نحو كاد زيد يخرج وقديكون معان) تشبيها له بعسى نحو كاد
زيد ان يخرج (وكرب) بفتح الرآء وكسرها والاول افصح ذكره
الدّمامنى بمعنى قرب فى الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت
من الغروب (وهو مثل كاد فى وجهيه) اى فى كون خبره بلاان
وبها (وهلهل) بمعنى قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد
فى وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة فى القرب الحق بالافعال الدّالة
على الشروع فالتزم كون خبره بلاان (وطفِق) بكسر الفاء
وفتحها بمعنى شرع فى الآصل يقال طفق فى الفعل اذا شرع فيه
واخذ) بفتح العين فى الآصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرع
وانشاء) بالهمزتين فى الآصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال اقبل

وجلة ان يخرج زيد فى محل الرفع على انه فاعل عسى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب اي الخروج والمنسوب اليه اي زيد كما استغنى علمت ان زيداً قائم بالمفعول الاول لاشتماله على المنسوب اي القيام والمنسوب اليه اي زيد عن المفعول الثانى فاقيم الاول مقام المفعولين فهي فى هذا الاستعمال ناقصة سرح

باشراف الخبر على حصوله للاسم *

لان الاستقبال القريب لاينافى الحال *

قال الرّضى مثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر *

عليه

عليه (وهبّ) على وزن ردّ قال الدّمامنى هي غريبة ومن شواهد
استعمالها قول الشّاعر هَبَبْتُ اَلُومُ الْقلبَ فى طاعة الهوى فلجّ
كَاَنِّي كُنْتُ باللّوم اُغْرِيهِ (وجعل) فى الاصل بمعنى اوجد
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنّور (وعلق) بكسر اللام
قال الدّمامنى وهى ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول
الشاعر اَرَاكَ عَلِقْتَ تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير
ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمينه معناه
فصار ناقصاً (واخبارها) اى خبر كل منها (الفعل المضارع
بلاان) لمثل مامرّ (واوشك) فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب
القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) يعنى يستعمل بان تاماً
اوناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد
يستعمل فى الطمع (و) استعمال (كاد) اي يستعمل بلا ان لانه
قد يستعمل فى الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على
انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرّفها
ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنّظر الى هذا لاتتقدم اخبارها
على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر
الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف
و) القياسي (الثاني) من التّسعة (اسم الفاعل) قدّمه لكونه
مشتقا من المعلوم وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدي واللاّزم
بخلاف اسم المفعول ولمّا كان الاسماء المتصلة بالافعال مبيّنة
فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها
من حيث الصّيغة من مباحث الصّرف ومن حيث العمل
من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي كالتعريفات

من الدلالة على الجزم *



قوله ترك تعريفاتها نظير قوله ولما كان الى قوله مختصراتها وقوله وترك البحث عن الصيغة نظير قوله وكان البحث الى قوله من مباحث الصرف وقوله فقط نظير قوله وكان البحث عنها آه ومن حيث العمل تامل

احمد نادلى

المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوى مخالفا لابن حاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازماً اومتعدياً لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدّمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها (فهو يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه (وشرط عملهما فى الفاعل) آصلاً اونائباً المنفصل) بارزا اومظهرا لانّ المتّصل مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتبارى محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقوّيهما فيه ولا على عدم ما يبعّدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى وعدم المبعّد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل (والمفعول به) الصّريح لانه معمول قويّ حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الّا بالمقوى وعدم المبعّد واما فى غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشّرط اما الظرف فمع كونه معمولاً ضعيفاً يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالجيم للعامل لعدم خلوّ مدلوله عن زمان ما ومكان ما فى الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجروراً فكالظرف وان منصوباً فكالمفعول المطلق كما يجئ واما المفعول معه فصاحب لمعمول فيكون فى حكمه (ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب) لان التصغير بمنزلة الصفة

في الباب الاول اسم فاعل

اي انتفي عنك الجنون ملابسًا انت بنعمته وكرمه

كالجيم له

احترازٌ عن فعل الله تعالى فافهم

نائبة منزّهة عن الملابسة بالزمان والمكان

من كونهما مصغرين وموصوفين

اي كالجيم

والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير اوحقير ولاموصوفين نحو جاءنى ضارب شديد) اذ بالصّفة يصيران مسندا اليهما فيبعّدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخّره لئلا يفصل عن قوله (وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السّابق) لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل (نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللّام) اى لام التعريف صورة (لا يشترط لعملهما غير ماذكر) من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللّام على الفعل لكونها فى صورة حرف التّعريف (نحو الضارب) اى الذي ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معه الاعتماد على المبتداء) ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف) كجاء رجل ضارب عمرا (اوذي الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه اوالاستفهام) حرفا اواسما (نحو اقائم الزّيدان وهل ضارب زيدا اخواه وماصانع البكران (اوالنّفى) حرفا كما وان او اسما كغير اوفعلا كليس (نحو ماقائم الزّيدان) وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تأكيد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتداء لا يكون مخبراً عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر فى المآل والاستفهام والنّفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (ويشترط مع الشروط المذكورة (فى نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل

بين المعطوف والمعطوف عليه

من الفاعل والمعول ومبنى العمل على الاقتضاء

من المتعدّي ولوالى واحد واسم المفعول ولوالى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال) تحقيقا كزيد ضارب عمراً اوحكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجوداً في ذلك الزمان الماضى اوالزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه (اوالاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمراً غداً وجه الاشتراط حصول كمال القوّة للتمكن على العمل فى المعمول القويّ وتثنيتهما وجمعهما) صحيحاً اومكسراً (كمفردهما) فى العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه (وكذا) اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول فى العمل والاشتراط وفى كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما (ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعّال وفعول ومفعال) وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر (و) لكن (لايشترط فى عمل هذه الثلاثة فى المفعول به (معنى الحال والاستقبال) لانّ الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلى قصداً الخ فهاهذا مذهب البصريّة وقال الكوفية انها لاتعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدّر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لمافات من المشابهة اللّفظية وردّه الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيداً عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب عنه المصنّف بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظة الغير هى التي بعّدته عن المشابهة واما مجرد الزّيادة والمبالغة في الحدث فمقرّب لكونه بمنزلة التجدد وبعض

صتمام المشابهة بالموافقة معنى كما كانت لفظاً ✱ التى بها يشابه اسم الفاعل والمفعول بالمضارع ✱

ط بل تبعا وانما يدلان قصداً على الذّات فلابدّ من التقوية بالدلالة على زمان فعل يوازنه ✱

فانها تدل عليه قصداً اذ المبالغة انما تكون فى الحدث دون الذات فافهم ✱

الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على ماهو الاصل فيه فتلك الدلالة هى التى بعّدته عنها لا الزيادة (والرابع) من التّسعة الصّفة المشبّهة) باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظّاهر بخلافه فانه لايعمل فيه في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به (فهى تعمل عمل فعلها) كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره فى الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل) من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال (غير معنى الحال والاستقبال فانه) اي معنى الحال والاستقبال لايشترط فى عملها) اى فى نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل) قدّمه على المصدر مع كونه عاملاً في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لماسبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه وبه يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ماسبق مع كونه آصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولايخفى ان ترتيب المصنف انسب بمرامه (وهو) لضعفه (لاينصب المفعول به) القوي بالاتفاق) واما مثل قوله تعالي وهو اعلم من يضلّ فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم (ولايرفع الفاعل الظّاهر) لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون) اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر (وصفاً) حقيقياً (لمتعلق) بكسر اللام وهو

واي كاسم الفاعل منه

طالاستمرار على نوعين احدهما الاستمرار الدوامي والآخر الاستمرار التجددي والثاني على نوعين احدهما الاستمرار الثبوتي والاخر الاستمرار النفي الاول في الاسم والثاني في الفعل الموجب والثالث فى الفعل المنفي منه

ان انظر الى جواب بعض الكمل منه

ط بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير منه

ناظر الي جواب الكمل منه

والعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاضل الجامي ولم يدر انه لايصلح شرح كلام ابن الحاجب دون المصنف كما لايخفى على الناظر المتامل بادنى تامل منه

سواء كان بمعنى الفعل اولا منه

لان حاصل المصنف بان ... الفاعل ... على العمل لا الاشتقاق
وجه بادراك الفاعل والعمل لا الاشتقاق منه

الكحل فى المثال (ما) اى شئ وهو رجلا فى المثال (جري
اسم التفضيل في اللفظ (عليه) اي على ذلك الشئ بان يقع نعتاله
اوخبرا عنه اوحالاً منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به
فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم
الفاعل ولذا لايعملان فى مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات
ما جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقاً مثل زيد ضارب عمراً
حال كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار التعلق) اى تعلقه
بما جري عليه (على نفسه) اى نفس المتعلق (باعتبار غيره
اى باعتبار تعلقه بغيرما جرى عليه وهوزيد فى المثال بان يكون
اوحال كونه اوتفضيلا (منفيا) يعنى ان المتعلق لابدان يكون مشتركاً
بين ذلك المجري عليه وبين غيره الذي يذكر بعدمن التفضيلية
ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج
اسم التفضيل عما هواصل فيه وهوالتغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه فيستعدا لخروج عن المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه
بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فينتفى الزيادة ويبقى اصل الفعل
فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة فى المفضل
عليه عرفاً لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لولم يعمل حينئذ
بل رفع اسم التفضيل على الخبرية ومابعده على الابتداء يلزم
الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهوالمبتداء ولوعمل يكون فاعلا
لااجنبيا (نحو مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد) معناه مارايت رجلا حسن فى عينه الكحل كحسنه في عين
زيد بل حسن الكحل فى عين زيد فوق حسنه فى عين غيره على ما
هوالمفهوم عرفاً فالكحل مفضل عليه مفروضا فى عين غيرزيد

اي الشي

ونظيره فى الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله م ما من ايام احب الي الله تعالي فيها الصوم منه فى عشر ذي الحجه هنب

ومفضل

ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان الامر على العكس
كما لايخفى (ويعمل فى غيرهما) اى في غير المفعول به والفاعل
الظاهر من المستكن فانه لاعتباريته لايكاد يابى عن عمل عامل
هومستتر تحته ولوضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك لمامرّ قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به
ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدي باول مفعولين بلام
التقوية يبق الثاني منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا
اكسى منك لزيد الثياب اي اكسوه الثياب انتهي واذا ثبت عمله
فيما ذكر فلاوجه لاسقاطه فى العامل القياسي كما اسقط الشيخ
عبد القاهر ومن تبعه (والسادس) من التسعة (المصدر) وهو
اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هومنه
ولهذه المناسبة قدم على المضاف (وشرط عمله فى الفاعل
والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو
لايقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة
فى وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما فى غيرهما
فيعمل بلاشرط لمامر (ان لايكون مصغرا ولاموصوفا) قبل
العمل لمامر ان الوصف بعده لايضره العمل السابق وذلك لانه
انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لايقدران بهما اذالفعل لايصغر ولايوصف ومجرد
المناسبة لايكفى فى العمل فيهما فلايقال اعجبني ضربيك زيداً
وضرب شديد زيد عمرا (ولامقترنا بدال (الحال) لانه لايؤول
بان مع الفعل لان المضارع اذادخل عليه ان خلص للاستقبال
ولااحتمال فى الماضى للحال فلايقال ضربك زيدا الان (ولامعرفا

فلابدله من صحة تاويل بما اعتبر النسبة فى وضعه ليحصل له قوة يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب وهى انما تكون بوجود هذه الشرائط كما يجئ منه

فانه اذادخل عليه ان يبقى على المضى وان يفيد مجرد المصدرية منه

باللام) لعدم جريان التأويل المذكور فيه لاختصاص
اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد للكل واما عند البعض
فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشيء لايلزمه
ان يكون فى حكمه من كلّ وجه ومنهم من قال انّ المقترن
بالحال مقدر بما مع المضارع فحينئذ لاحاجة الي هذا الجواب
لكن المرضى عند الرّضى كونه مقدّرا بان مع المضارع
لكونها اشهر واكثر استعمالا فحينئذ يحتاج الى ماذكر من الجواب
فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة
ومثال عمل المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت
فلم انكل عن الضّرب مِسْمَعاً فان مسمعا مفعول الضرب عنده
واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا
من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطّائفة
وعميدهم قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتّخفيف على
الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف
على قليل لبس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر
نقلا عن الفارسي فالوجه ان يجعل منزلة منزلة اللازم للمبالغة
والتاكيد اومفعوله محذوفا للضرورة اي اوجدت الكرة والحملة
اوحملت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من الكل قوله وهو
اولى المغيرة اي علمت انا مسمعا منها عاجزاً عن المقاومة لى على
حذف المفعول الثاني بقرينة العرف اوعرفت انا حالهم حال
مسمع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك الطّائفة اى
الطائفة الاولي من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له
واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا

قوله اولى المغيرة بضم الهمزة
موءنث اول اى مقدمة
الجماعة المغيرة اسم فاعل
من اغار على العدو *
اي لم ارجع ولم اعجز عن
ضرب مسمع بسيفى *
اي كررت مسمعا فلم انكل
عن الضرب به فيه محذوف
اوالتقدير عن الضرب
بمسمع فالنصب بنزع
الخافض *

يكون

يكون قوله انّنى بالكسر استينافا فكانه قيل ما علمت معد بعد العلم به
فاجاب انّى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم
علم حال من سواهم بالطريق الاولي ويحتمل ان يكون مفعول
الضرب على نزع الخافض وفيه مامر وان يكون مفعولا لفعل
مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل عن الضّرب لشخص اعني
مسمعا اوالمصدر آخر منون تقديره عن الضّرب ضرب مسمعا
اي هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولي المغيرة فاعل علمت
على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه
التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة عما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق
لهم مجال لانكار مايدعيه (ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا
حال كونها (مع الفعل اوبدونه) اي بدون الفعل (والفعل مراد
غير لازم الحذف) بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ
يكون العمل له لا للمصدر ولعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم
استقامة اقامتها مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة اوضربة
اوضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح لبّ الالباب واختاره
المصنّف وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي
ورده المصنف بان هذا يفيد الاولويّة لا الامتناع (وان كان
الفعل (لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سيبويه لا لمصدريّته
وكونه مقدرا بان مع الفعل بل (لقيامه مقام الفعل) حتى
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل
ويعمل الفعل المقدر عند السيرافي لانه لولاه لم ينصب المصدر
فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول (نحو سقيا زيدا ويجوز
حذف فاعله بلا نائب) لان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة

في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الي ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الي ذكره البتة ولا يجوز هذا) الحذف (في غير المصدر) من الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضعه فيحتاج الي ذكره البتة (ولا يضمر فيه) اي لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا وذلك لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في مفرده لاضمر في مثناه وجمعه قياسا علي الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له في نفسه تثنية وجمعا ورده المصنف في الامتحان بما لا مزيد عليه ولا يتقدم معموله) ولو ظرفاً (عليه) عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما في مثل قوله تعالي ولا تأخذكم بهما رافة وفلما بلغ معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمهما لكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمصنف على ما سيجئ في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قدمر ان المؤول بشئ لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجميم للعامل لما مر فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون (و) القياسي (السابع الاسم المضاف) مطلقا قدمه على اسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه (وهو يعمل الجر) لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه (وشرطه) اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه) ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه

تنوين

اي حذف الفاعل بلا نائب

من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما

فان الضمير فيه بارز لا مستتر

اختلف في عامل المضاف اليه قال بعضهم حرف الجر المقدر او الموهوم وقال بعضهم المضاف وقال بعضهم الاضافة رضي

وهو مذهب الجمهور

تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه) وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المثني ان حذفها في الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق (لاجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فقد واللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير النونين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد اولا كانسان وناطق (ولا اخص منه مطلقا) كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة (وهي اى الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية

دفع لما يقال ان التجريد يقتضي سبق الوجود ولا وجود للتنوين في بعض الاسماء قبل الاضافة حتى تجرد عنه لاجلها وحاصله ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء يعني ان التنوين في المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتهما لكن اعتبر كون نونهما نائبا وعوضا عنه لتنزيل قوته القريبة او امكانه منزلة الفعل او الوجود

وهو الضمير في وجهه

بتقدير حرف الجر كما فى عبارة البيضاوي وابن الحاجب (على نوعين معنوية) مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الي السامع المقصود من الكلام (ولفظية مفيدة شيئا فى اللفظ فقط ولذا سميت بها (فالمعنوية) علامتها ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها اومفعولها سواء لم يكن صفة آصلا (نحو غلام زيد) اوكان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الان اوغدا وعمرو حسن الوجه (وشرطها) اي المعنوية تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمي بذلك الاسم نحو زيد ناخير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اوالمراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه اومعرفة مجردة (وهي) اى المعنوية (اما بمعنى من البيانية وذا كثير قدم هذا علي بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الي بيان العامل الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الي بيان الفائدة

بتقدير حرف الجر اولا

فانه لما اريد به الماضي خرج عن المعمولية لانه شرط فى نصب اسم الفاعل المفعول به الدلالة علي الحال والاستقبال

قدر علامتها ليصح الحمل والشهود العام فى مثله تقدير ذو ولكن تقدير العلامة اجود معني كما لا يخفى عصام

لواضيف المعرفة الى المعرفة

لواضيف المعرفة الى النكرة

وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الي ان المضاف اليه فى هذه الاضافة يجب ان يكون آصلا للمضاف كما اشار بالمثال (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (اوبمعنى اللام فى غيره) اي الجنس الشامل ولوقال ان كان غيره لكان انسب (وهو الاكثر سواء كان مباينا له (نحو غلام زيد ورأس عمرو) او اخص منه مطلقا كيوم الاحد اواعم منه من وجه ولم يكن آصله كفضة خاتمك لم يذكر ما بمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا فى الامتحان (وتفيد) المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان المضاف اليه معرفة) لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءنى غلام زيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك لامعرفة آصلا اما بكونه اكبر غلمانه اواشهرها اومعلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا آصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة

اي هيئة التركيبية

ای غلام زید ... نظیر الاشتباه

وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني ذكره في الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه) ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت لكن جعل لندوره في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا (نحو غلام زيد و) تفيد (تخصيصا) للمضاف (ان كان) المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امراة وقلّت الشركاء فيه ورده المصنّف بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فاوجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا آصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك

(بين المتكلم والمخاطب – interlinear)

مثل نظير وسوى

بين المتكلم والمخاطب

اى اشتهار كل منها بمماثله للمضاف اليه في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة وغير ذلك او بمغايرته له فيه

مثل الحركة غير السكون

اى صيرورته جارا اصليا وعاملا قياسيا

الافادة

الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كما في الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة (و) علامة (اللفظية ان يكون المضاف صفة) فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد (ولا تفيد) اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ) فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيدا ورجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الان او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله (وحسن الوجه) اصله حسن وجهه ومجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل (ومعمور الدار) اي معمور داره من اسم المفعول

كلبث واسد

اى مناب النسبة الى المفعول في افادتهما افادته

لان الهاء حرف ثقيل في نفسه من اقصى الحلق بخلاف اللام فانها حرف خفيف من وسط المخارج منكات

لان صفة الهاء وهي الصفة التي هي انقل الحركات لحصولها بتحريك الشفتين بخلاف اللام فان صفتها سكون ابدا منكات

المضاف الى نائب الفاعل (و) اما بحذف نائبه وحده نحو
الضاربا زيد والضاربوا زيد) اومع الضمير نحو ضاربا الغلام
وضاربوا الفرس (وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
وسقوط التنوين باللام كما سبق (وجاز الضارب الرجل
مع عدمه (حملا) له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو
اجيز او لمحموليته (على) المختار في (الحسن الوجه) لاشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا
الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره
نحو الرجل الضارب غلامه (اصلها الحسن وجهه) والتخفيف
فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف (والثامن
من التسعة (الاسم المبهم التام) باحد الخمسة الآتية اذ لولاه
لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز
فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر
بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي
يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ولذا لا ينصب
التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التعلم (اسما نكرة) اشارة
الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة
الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين (على التمييز
بائن اى على التمييزية تشبيها له بالمفعول في المجئ بعد التمام
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال
وتمامه) ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ
كون الثاني جزءا من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين
ان المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال (اي كونه على حالة يمتنع

اضافته

اضافته معها) الى شئ واتصافه به يكون (باحد خمسة اشياء
بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك
قد عد في العرف من تمامه (بنفسه) لا باخر وهو في حكم النكرة
وذلك) اي التمام بنفسه يكون (في الضمير المبهم) في الاكثر
بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فياله رجلا
فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا
وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح
والتعجب (نحو ربه رجلا) لقيته اي لقيت رجلا اي رجل ردا
على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى
و) نحو (ياله رجلا) اللام للتعجب وقوله ياله مراما ما لا بعده (و
نحو (نعم رجلا) زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد
لا عن النسبة اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن
فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة (وفي اسم
الاشارة) لانه من المبهمات (كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا) على رأي من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لا حال
وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثقال ذهبا
واحد عشر رجلا) فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب
وكذا كم وكاين وكذا انما يمنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا
لاستحقاقه له في اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة
من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا
في حاشيته ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد
ان يذكرها في هذا المقام توفية للمرام فقال (ومميز ثلاثة
بلا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها او في حكمه والزائد

الرهط قوم الرجل وقبيلته من ثلثة او سبعة الي عشرة ومافيهم امرأة
كذا نقل العصام عن القاموس والقوم الرجال دون النسا لاواحد له
من لفظه حاشيه الكحال

عليها منتهيا (الى عشرة) بل عشرة (لاينصب بل هو مجرور
بالاضافة للتخفيف (ومجموع) ولو معنى نحو ثلاثة رهط وتمر
ليطابق المعدود العدد (نحو ثلاثة رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة
فان التميز فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها
على عدد معين وكان القياس مئين اومآت وهما لايجوزان
اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد
فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة
الغرض من التميز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولابد فى جمعه من اللام
والتميز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلاث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو
وقوع ما هو فى صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين
واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمات رجل
مثلا ان يلي التميز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو
لايجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو فى صورة المجموع
بالواو والنون اعنى عشرين الي تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر قال بعض الكمل لاغناء مفرد دال على الكثرة
عن لفظ الجمع (ومميز احد عشر) وزائد (الي تسع وتسعين
بل تسع وتسعين (منصوب) لتعذر الاضافة اما فى مثل عشرين
فلكراهتهم ابقاء ما هو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف
اوحذف نون غيره ان حذف واما فى غيره فلكراهتهم جعل
ثلاثة اشياء كالاسم الواحد اي الجمع بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف
اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف نحو

بسقوط التنوين * اي لووجد جمعيته من جهة المعنى دون اللفظ بان يدل على مافوق الاثنين من غير تعيين بان يكون اسم جنس اواسم جمع * كتمر وعسل كرهط وقوم مـ

يقال ثلاثة وعشرون *

لاصالته مـ

حبشي الزوى *

واذا لم يكن للمميز الاجمع قلة فيؤتى به وان لم يكن له الاجمع كثرة فكذا وان كانا فالاغلب القلة ثلثمائة
ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له المكسر فالمؤنث السالم كقوله تع ثلث عورات
وقد جاء قوله تع سبع سنبلات مع وجود سنابل كذا ذكره الفاضل العصام حاشيه الجامي

ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد (مفرد) دائما
لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة فى الفضلة اولى (ومميز مائة
والف و) مميز (تثنيتهما و) مميز (جمعه) اي الف فان جمع المائة
لايستعمل مع المميز (لاينصب بل هو مفرد) لانه قد يضاف
الي بعضها نحو ثلثمائة فيحصل التركيب فيرجح الخفة
على المطابقة وحمل المفرد عليه اطرادا للباب (ومجرور
بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة
ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اي ثلثمائة مدة نحو
مائة رجل) وما ئتا رجل (والف درهم) والفا درهم والاف
درهم (و بنون التثنية نحو منوان سمنا و يجوز فى بعض هذين
القسمين) ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن
مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين
الاضافة) الى التميز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن ولايجوز) الاضافة (فى غيرهما
اي القسمين اما فى الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم
الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذي هو شرط الاضافة المعنوية
واما فى الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما
فى الخامس فلامتناع اضافة المضاف (وبنون شبه الجمع) لابنون
الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التميز بعدها
انما يكون عن نسبة فى شبه جملة (وهو) اي شبه الجمع (عشرون
وزائد (الي تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما و بالاضافة
نحو ملؤه عسلا ولايتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه
فى العمل لكونه جامدا (والتاسع) من التسعة (معنى الفعل

اى مطابقة المعدود العدد *

أي التميز المركب مما لم يضف اليه نحو خمسة عشر حاشيه

اي على المركب الاضافي حاشيه

وهو ازالة الابهام *

تسعين صح

ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولاله وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لايحتاج الى القرينة بقوله (والمراد منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه فى الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به مايشملهما كما فى تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحي اي معناه المطابقى كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه مستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني اماداخل فى الفعل اوشبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه مايستنبط منه معني الفعل ولايكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله فى ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ الى آخره وبين فى التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب (فمنه اسماء الافعال) اصله اسماء معانى الافعال لانه لايفهم منها الالفاظ بل معان هى معانى افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره فى الامتحان (وهو) اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى والاول اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل الكلمة اذلايصح رجوعه الى اسماء الافعال لانّ التعريف للماهية لا للافراد التى تدل

عليها

احتراز عما كان فى الاصل مصدرا كرويد وتراك ✻ واما ماذكره فى بعض تعليقاته من انه كل لفظ لايتفق مع فعل فى الحرف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل عمله فمنقوض بنحو تراك فافهم ✻

ومن اراد التحقيق فليرجع الى حاشيتناله ✻

كاسم الفعل والظرف المستقر والمنسوب والمستعار عده لتعويله وانما عده الخ

عليها صيغة الجمع ولايمكن ادعاء العلمية اذلايقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة (ما) اسم (كان بمعنى الامر قدمه لكثرته (او الماضي) لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوّه بمعنى اتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضى له لم يقل ما وضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولايرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم (ويعمل) اي اسم الفعل اوما كان الخ (عمل) دال (مسماه) على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضى ما كان بمعني هو الامر او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لايساعده مانقلناه عن الامتحان (ولا يتقدم معموله) اي اسم الفعل (عليه) الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجئ فى بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثاني كالاول وارجاعهما الي اسماء الافعال كما لايخفى على من هو سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بوضعى له ولو سلم فليس باولي فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لايتقدم عليه لضعفه فغير

اي بمعنى وضع له ولم يقل ما وضع لمعنى اه لما مرّ ان دلالته عليه استعمالي لا وضعي او وضعي لا اولي حاشية الجامي

لانّ التعريف للتوضيح ولفظ كان مشترك بين معنى صار وبين غيره والاشتراك ينافيه احمد باركى

وهو لفظ الخ لان المراد منه ما كان غير المشتق ولا مشتق منه ✻

سواء كان المبتداء مقدما على الحال اولا واما عند الاخفش فجائز بشرط تقدمه عليها نحو زيد قائما فى الدار ✻

بعارض غلبة الاستعمال

آذا الكلام في مطلق اسم الفعل لا في المنقول
علي ما يفهم في كلام الشارح
حاشية الاصحاح

ملايم له اصلا (الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحو ها زيدا
اي خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره
من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروهم ويجيء
لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية
وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال
كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا فى بنى تميم فانهم
يقولون هلم هلما هلموا الى آخره كما وقع فى الحديث الشريف
هلموا الى حوايجكم (وهات شيئا اى اعطه وحيهل) اصله حيهلا
الثريد اى ائته) وحي وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو
حي علي الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد
يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه
فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اي بذكره
وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدي بعلي نحو حيهلا على زيد
وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اي الزمه) بكسر الهمزة
ودونك عمرا اي خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك) من نحو
آمين بمعنى استجب ووراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك
بمعنى تنح وغير ذلك (والثانى) وهو ما كان بمعنى الماضي
نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا
وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك) مثل بطئان
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون اشار بقوله
وغير ذلك فى الموضعين الي انها غير محصورة فيما ذكر وقال
فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكروا خمسها ولا عشرها
تعريضا لمن عدها سماعية انه لم يصب (ومنه) اي من معنى الفعل

واما المنقول عن الصوت
كصه فليس له معمول
منفصل فلا يتصور فيه
التقدم *
حيشى القروى *

والحاصل ان المركب اما بمعنى ائت
فيتعدي بنفسه واما بمعنى
اقبل فيتعدي بعلي واما
بمعنى اسرع فح اما متعد
بالي او بالباء وحتي بلا تركيب
اما بمعنى اقبل فيتعدي بعلي
واما بمعنى ائت فيتعدي
بنفسه احمد مارکی

الظرف المستقر وقد مر تفسيره) فى حرف الجر (وهو) لضعفه
فى العمل (لا يعمل فى المفعول به) القوي (بالاتفاق) ولان
عامله الذى ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه (ولا فى الفاعل
الظاهر الا بشرط الاعتماد) واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا
يعمل فيه بلا شرط (على ما ذكر) فى بيان شرط اسم الفاعل
والمفعول من الاشياء الخمسة ووجه الاشتراط ما مر (والموصول
ليكون نائبا عن الفعل الذي هو اصل فى العمل اذ الصلة لا تكون
الا جملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل
على ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما
احتاج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو
زيد فى الدار ابوه) ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعلى
كتفه سيف وافى الدار احد (وما فى الدار احد وجاءنى
الذى فى الدار ابوه ويجوز) فى هذه المواضع (كون الظرف خبرا
مقدما) وما بعده مبتداء مؤخر كما فى مثل اقائم زيد (واذا لم يرفع
الظرف اسما (ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه) اي فى الظرف
منتقل من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف ويعمل فى غيرهما
اى المفعول به والفاعل الظاهر (كالحال والظرف بلا شرط
اما فى الظرف فظاهر غير مرة واما فى الحال فلكونها فى حكمه (ومنه
المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه مؤولا به (نحو
مررت برجل هاشمي اخوه) اى منسوب الى الهاشم (ويشترط
فى عمله) اى المنسوب (ما يشترط فيه) اي فى اسم المفعول (ومنه
الاسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد
على اى مجترئ ولذا) اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ (عمل عمله ومنه

لان عمله ليس لذاته لجموده
بل لنيابته مناب عامله *

لان معنى جاءني زيد راكبا
جاءني زيد وقت ركوبه
*

كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالي وهو الله فى السموات اي المعبود) لمن (فيها) اي يعبده من فيها لا انه الكائن فيها (ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليت ولعل) نحو ليت اولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى اواترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضى لبس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبره بها اقول لبس هذا بقطعى بل محتمل للامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ماعداهما لبس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لابد منه ولو نوعا فافهم (و) حرف (النداء نحو يازيد راكبا اي ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا وكانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا (و) حرف (التنبيه) كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يؤول حينئذ بانبه (و) حرف (النفى) كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم كاسلا (وغيرها) من مثل ما شانك قائما اي ما تصنع (فهذه) المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل فى ضابط كلي فلا وجه لاسقاط فى بيان القياسي كما اسقطوا والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلاثة ثالثها

والمراد به تصوير المعنى لا تقديرا للفظ

من حيث انه معنى فعل

عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا او بناء فى مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المصنف والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجواري ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشمل عليهما فى المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتداء والخبر) اي ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما يجيء يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه مسندا اليه والثانى فى كونه جزءا ثانيا وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظى اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتداء وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظى ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد عنه

وفى مثل يا زيد زيد و يا زيد بشر واقتصر على مثل الصفة لكونها اكثر واشهر

بالرفع فانه بالنصب تابع لمحله وهو نصب بلا اختلاف

الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء لكنت حاملا للاناء والماء كذا في الضوء

علة لكون العامل فيهما عاملا في الرفع وعاملا فيهما

يعني ان المراد عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضي عدم وجود عامل اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس

او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفى اكثر النسخ التجرد اى التعري والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما فى تعريف المبتداء وموافق لما فى نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ليس باصل وفى الثانى الباء زائدة ملحق بالاصلى كذا فهم من الامتحان (لاجل الاسناد) اليه او اسناده الى الشئ وخرج به تجريد اسماء المعدودة فانه ليس بعامل قبل التجريد عدمى فعده مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي عدميا فلا يحسن تشبيه العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديراً واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبارى فعده مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه) لا بالناصب والجازم (موقع الاسم كوقوعه خبرا (نحو زيد يضرب) او صفة او حالا نحو جاءنى رجل او زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لان الاصل فى هذه المواقع وقوع المفرد لما سيجئ فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون

معمولا الا فى الموضعين كما سيجئ (وذلك الوقوع) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم) بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما فى الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما فى تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم (فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا (ستون) واما بمجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر

فى مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب واقع موقع ضارب لعدم صحة لن ضارب ولم ضارب ﷻ

قوله غير الاعراب اى بحسب المقتضي وذلك لان المقتضى له على تقديره اي الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقديره اسمًا هو الفاعلية حكما وهى الخبرية هنا ولذلك جعل اعرابه فى مثل زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره اسما فى الاخيرين النصب والجزم فافهم ﷻ

ومن تبعه علي ماذكر وافائدة زاد ونقص اما الاول فسبعة
خمسة في السماعي الثلاثة الاخيرة من حروف الجر ولا لنفي الجنس
واذا ما من كلم المجازات واثنان في القياسي اسم التفضيل ومعني
الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون
منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة
وثلاثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها
في اوّل القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة
اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة
منها اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم
وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في الاسم التام وهو
ثامن القياسي وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها
في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها
غير عاملة على الصّحيح فافهم (الباب الثاني) الّذي عهد جزءاً
من الرّسالة لفظاً او معنى كاين (في) بيان احوال (المعمول
او في تحصيل ادراكاتها (اعلم اولا) اي قبل الشروع في المقصود
انّ الالفاظ الموضوعة) لمعنى (اذا لم تقع في التركيب
كالالفاظ المعدودة من الاسماءِ والحروف مثل زيد غلام دار
هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة
لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم المعمول (وان وقعت فيه
فهي (علي ثلاثة اقسام القسم الاوّل ما لا يكون معمولا اصلا
لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظاً ولا تقديراً
ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه
وهو اثنان الاوّل الحرف مطلقا) عاملاً اولا بالاتفاق (والثاني

ومن قال لفوات موجب الاعراب فقد قصر سه

الامر

الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة
التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على ما مر
فاعرب واعمل فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما
فعاد الي اصله وهو البناء) الاصلي (وقال الكوفيون هو معرب
مجزوم بلام مقدرة) منوية وهي منسية عند البصريين ولهذا
قالوا هو موقوف (والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما) اي
يكون له اعراب لفظا اوتقديرا اومحلا لوجود مقتضيه (وهو
اثنان ايضا) اي كما لا يكون معمولا اصلا (الاول الاسم مطلقا
معربا اومبنيا (حتي حكم على اسماء الافعال) قال الدماميني
عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع
من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة
المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسدّ الخبر) كما في اقائم الزيدان
واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة
عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض به
حينئذ تعريف المبتداء جمعا وقال الرّضي قياسها على اقائم
مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافهما
اذ ليس فيهما من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية
ولا عبرة باللفظ كما في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتداء
لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة (اومنصوبة
المحلّ بافعال محذوفة (علي المصدرية) اي على انها مفعول
مطلق فرويد زيداً مثلا في تقدير ارود ارواداً زيدا ورد بان تقدير
الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها
مصادر معربة كسقياً ورعياً اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى

الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها (وان قال بعضهم) وهم
المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام
وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش
لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) على ما هو المختار
عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل
وعلى ضمير الفصل) وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة
أو افعل من ولو دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون
ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع (نحو كان زيد هو القائم
بالحرفية) لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون
معمولاً اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه
على صورته (خلافا لبعضهم) وهو بعض البصرية فانه (يقول
انه اسم لا محل له من الاعراب) قال في الامتحان هذا بعيد لعدم
نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة
نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال (واما اللام الداخلة
على الصفات) من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر
الى الانواع او الافراد (فقال بعضهم) وهو المازني (انها حرف
لا اسم موصول (كغيرها) اي كغير الداخلة عليها فتكون
مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها (وقال اكثرهم
وهو غيره (هي اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذي) في المذكر
او التي) في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها
من اعراب مع انه لبس فيها بل في مدخولها فبين وجهه بقوله
اعطى اعرابها) اي اللام (لما بعدها لما انتقل) اي لانتقال
ما بعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكراهتهم دخولها على الفعل

لالحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام ٭
وهو الذي التبس الخبر
بالنعت كما اذا وافقا اعرابا
نحو زيد هو قائم ٭

لكونها

لكونها في صورة الحرف (فاصل جاء في الضارب زيدا جاء في الذي
ضرب زيدا فالاول) اي الذي (معمول) لكونه فاعل جاء في
والثاني) اي ضرب (غير معمول) لكونه ماضيا واما اذا كان اصله
جاء في الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار
الاول لكونه اظهر في التمثيل (فلما غير) هذا الكلام بان غير الذي
الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاء في الضارب (صار
الاول) اي الذي (في صورة الحرف) اي حرف التعريف وهو
اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما (والثاني) اي ضرب
في صورة الاسم) اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى
فعلاً (فانعكس الحكم) بان انتقل الاعراب المحلي من الاول
الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول (ترجيحا
لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي
فالاعراب في الحقيقة للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني
الذي هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا
من الرضي فافهم ولا تكن من الغافلين (والثاني) من الاثنين
الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا
لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع
موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان
الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني) وهو
ما يكون معمولا دائما (فيكون معمولا وهو) اي القسم الثالث
اثنان ايضا) اي كالقسم الثاني (الاول الماضي فانه اذا وقع
بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم
شرطا او جزاء) بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم

فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجىء (يحكم على محله بالجزم
لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف) على ذلك الماضى (نحو
اعجبنى ان ضربت) انت (وتقتل) بالنصب عطفا على ضربت
المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا (وان ضربت
وتقتل) بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم
شرطا (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع
موقع اضربك المجزوم جزاء (وفى غير هذين الموضعين لايكون
الماضى (معمولا) لعدم مقتضى الاعراب (والثانى) من الاثنين
الجملة وهى على قسمين فعلية وهى) اى الجملة الفعلية على ماهو
راى صاحب اللباب ومختار المصنف فى هذا الكتاب الجملة
المركبة من الفعل لفظا) اى صريحا ولو تقديرا بدون اداة
الشرط او بها (اومعنى) والمراد به مايفهم منه معنى فعل مشتملا
على النسبة التامة بقرينة كون الكلام فى الجملة مشتقا اوغيره
بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لماكان
الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمني اكرمك) مثال
لماكان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية
ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والالاستحق بعروض
الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا اوفردا اوالخبرية اوالحالية
اونحوها وخرج عن الاسمية مايعرض له حرف عامل واستحق
ان يعد قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا (وهيهات زيد
مثال لماكان الفعل فيه معني غير مشتق اسم فعل (واقائم الزيدان
مثال لماكان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية
ويدخلان فى الاسمية ان فسرت الاولى بماكان جزؤه الاول

فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بماكان جزؤه الاول اسما مطلقا
كماهو رأي الجمهور وهو المشهور (وافى الدار زيد) مثال لماكان
الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه اياها فى الفعلية لكون
الظرف من معنى الفعل لالكونها مقدرة بفعل كما زعم
البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض فى الامتحان بانها
وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه
اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل
لايحتاج اليه لاملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء
استحقت ان تجعل قسما برأسها فلا مخالفة بين كلاميه
فى كتابيه كماظن (واسمية وهي) الجملة (المركبة من المبتداء والخبر
اومن اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد
بالجملة) مجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها
فلابد له) اي للفظها (من اعراب) لكونه فى حكم الاسم المفرد
لكونه مؤولا به كما سيشير اليه بقوله اي هذا اللفظ (حتى يجوز
وقوعها) اى الجملة التى اريد بها لفظها (فى كل ما موضع وقع
الاسم المفرد (فيه فتقع) تلك الجملة (مبتداء وفاعلا ونائبه
وغير ذلك) المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك
نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ) ونحو يقع زيد قائم فاعلا
وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اي مماذكر من الجملة التى
اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالي واذا قيل لهم آمنوا
لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق
ولذا فصل عماقبله بمنه (وكذا) اي كماذكر من الجملة التى
اريد بهنا لفظها فى انه لابد له من اعراب الجملة (ان اريد بها

ولو اسم فعل او صفة مصدرة بكلمة الاستفهام اوالنفي سه

عبدالعزيز التروى سه

معنى مصدرى امابواسطة ان) بالفتح والتشديد (اوان) بالفتح والسكون (اوما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغني انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالي وان تصوموا) اي صيامكم خيرلكم) ونحو اجلس مادام زيد جالسًا اى مدة دوام جلوسه اوبغيرها) اي بلاواسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التي اضيف اليها من الجمل التى اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول علية ضمنا بلا نسبة تامه فلايرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتهما تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتهما مع الزمان علي ماصرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة كقوله تعالي يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله الفعل اوالجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمصنف صحح الثانى فى الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تأويل كما اشار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف ماذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل الاسم فلا يخالفه وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضاً كما لا يخفى على من تتبع كلامه (ونحو قوله تعالى) ان الذين كفروا سوآء) اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى قوله تعالى تعالوا الى كلمة سوآء بيننا وبينكم (عليهم) متعلق به اي عندهم وهو مرفوع علي انه خبران وقوله (ءانذرتهم ام لم تنذرهم) مرفوع المحل اما على انه فاعله اوانه مبتداء وذلك

اى مبتداء اوفاعلًا اوغير ذلك *

بالفعلين على التنازع *

والفاعل قيده ليكون خارجا عن المضاف اليه *

خبره

خبره قدم عليه اعتناءً بشانه فالجملة خبران (اي) ان الذين كفروا مستواوسيان عندهم فى عدم الجدوي (انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى عن معنييهما فى قوله تعالى استغفر لهم اولا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعليه لما فيها من ايهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه الاشارة (ونحو) قول المنذر حين راى المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه (تسمع) بالرفع مبتداء بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتى وجه العدول مثل مامر واما على ماهو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه (بالمعيدى) منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير (خيرمن ان تراه) خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته (اى سماعك وهذا الاخير) اى مثل تسمع (مقصود على السماع) من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق (و) الواقع (فى غير هذين الموضعين) اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى الاخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابقى (لا يكون له اى للواقع فى ذلك الغير (اعراب الا ان تقع) اى الجملة (خبرا لمبتداء نحو زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان

لم يقبل لافادة الاستوآء لحصوله بدونهما فيكون دخولهما لتحقيقه لا لافادته ابتداء كانه قيل المستويان فى علمك اوفى صحة الوقوع مستويان فى عدم الجدوى فتامل *

لان الاستفهام اولى بالفعل الكائن فيها *

من الجملة التى اريد بها معنى مصدرى بلاواسطة الاشياء الثلاثة المذكورة وماهو المشهور ليس منها *

نحوان زيدا قام ابوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبرالهما (مرفوعة المحل او) تقع خبرا (لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او) خبرا (لباب كاد نحو كاد زيد يخرج او) تقع (مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة (معلقا عنها) نائب الفاعل (نحو علمت قائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية (او) تقع (حالا نحو جاءنى زيد وهو راكب فتكون) الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبركان الى الحال (منصوبة المحل او) تقع الجملة (جوابا لشرط جازم بعد الفاء) الذى يجئ للربط فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما يؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان (او) بعد (اذا) التى للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون (نحوان تكرمنى فانت مكرم فتكون) الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة المحل) لكونها جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم فى لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وسيجئ الفرق بين المحلى والتقديرى (او تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة تاويلها بها (نحو جاءنى رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب نحو زيد

ابوه قائم وابنه قاعد او) تقع (بدلا من احدهما) اى المفرد والجملة التى لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه فى تادية المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى فى تادية المراد الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب (او تاكيدا للثانية) اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم (او بيانا لها) اى للثانية لخفائها على رأى) اى راى اهل المعانى وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذه الجملة) اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا

كابن هشام فى مغنى اللبيب منه

قيد للثلاثة الاخيرة من البدل والتاكيد والبيان لما بين فى المعانى منه
اى كما لا يكون النعت نعتا للجملة من حيث كونها جملة منه

ان الجملة قسمان قسم فى تاويل المفرد فيكون له اعراب فى كل
موضع) كالمفرد اذا لكلام فى الالفاظ الواقعة فى التركيب
وذلك) القسم (ايضا) اى كالجملة مطلقة (قسمان) الاول
ما اريد به لفظه و) الثانى (ما اريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة
صرح بها مع ظهور مقسميتها لبعدها ولئلا يتوهم من اول الامر
ان هذا قسم من القسم الاول منهما (لايكون فى تاويل المفرد
بالتاويل المذكور وان صح كونها فى تاويله بغيره (فلا تكون معمولة
فى جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الا فى خمسة مواضع خبر
اى خبر كان (ومفعول) ثان وثالث (وجواب شرط جازم
مع الفاء اواذا وحال وتابع) لمفرد اوجملة لهما محل من الاعراب
ثم) اى بعد ما علمت ما لايكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان
المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية) اى بكونه
تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع
الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها
اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحدة منها الفعل المضارع
الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه
فى الاغلب جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد
امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل
معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتداء
فانه اسم مستقل لايقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى
لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذى
هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتداء وهى امارة الاصالة

وهو ما اشار اليه الشارح بقوله فيصح التاويل بقا ثم ابوه قيام منه

اشار باثبات قوله اعلم ان الى ان قوله المعمول بالنصب عطف على الالفاظ فى قوله اعلم ان الالفاظ والجبر على الخبر فتدبر منه

قدمه على المجرور لكونه ذا وجهين بخلاف الجر فانه يوجد فى الاسم ووجه تقدمه على المجزوم خصوصيته لما هو الاصل فى المعمولية وهو الاسم منه

واذ ثبت

واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتداء الذى لا نزاع فى اصالته بالنسبة
الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة
واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو
التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة
هذين الوجهين اصالة المبتداء فى المرفوعية التى هى المطلوبة
غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصالة فى كونه مسندا
اليه ومن الثانى افادة الاقوية فى كونه محكوما عليه وهما
غير مطلوبين هنا كما لا يخفى (وهو) اى الفاعل (ما) مرفوع
او محلا بقرينة المقسم (اسند) اى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه
اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحى خرج به
وبقوله او ما بمعناه المبتداء لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه
بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر
التقديم كما ذكر ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص
لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسماله كامر (المعلوم) خرج به النائب
قيل ذكر المعلوم يغنى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام
مهجورة فى التعريفات على ان اغناء المتاخر عن المتقدم مما لا باس به
كما لا يخفى (او ما) يلابس (بمعناه) من الصفات والمصدر واسم
الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع
ما اورده فى الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به
فيه لوجود النسبة الوقوعية التى هى نوع من مطلق النسبة فيه
فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه

القائل سيبويه منه

يشير الى ان ليس المراد بالاسناد الاصطلاحى الذى هو النسبة التامة التى يصح السكوت عليها منه

نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول لان النسبة فيها غير تامة لانها فى الاول غير معتبرة وانما المراد هو الحدث والمقصود الاصلى فى الاخيرين هو الذات وان اخذ النسبة منه

فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية فان قيل
قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدى
في المع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب
مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن
قد بين في هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع
العوامل وكيفية اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع
معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض فكون
ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف
المرفوع او المنصوب بسلاقته او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة
الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا
البيان فاورد عليه ما اورده (نحو ضرب زيد) مثال لما اسند اليه
الفعل التام المعلوم (واقائم الزيدان) مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة
غير تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اي بعد
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة
فعلية (والثاني) من التسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم
مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه
لا يتناول نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم
فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه قدمه
لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب (وهو ما) مرفوع ولو محلا
اسند) اي نسب (اليه الفعل) خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتداء
التام) خرج به ما اسند اليه الناقص (المجهول) خرج به الفاعل
او ما بمعناه) من اسم المفعول (نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان

حال كون ذلك الكتاب
ملابسا ✱
لكون المراد ذاتا ✱

ونحو

ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي ابوه
ولا يكونان) اي الفاعل والنائب (الا اسمين او) ما (في تاويله
اي الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما (فبر) الا
ان النائب قد يكون جارا ومجرورا) وقد سبق ان المتعلق
قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
نحو مر بزيد فيجب افراد عامله) اي النائب الذي هو جار ومجرور
وتذكيره) لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا
ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور
ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس
كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان
مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث (ولا يجوز تقديمهما
على عاملهما) بالاستقراء وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتداء
وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب لاخذه حكم
المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب (ولا حذفهما معا
لكون النسبة ماخوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر
فلا يفيد بدونهما (الا من المصدر) وقد مر بيان حذفهما معا منه
وكل منهما) من الفاعل والنائب (قسمان مضمر) وهو ما وضع
لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى (ومظهر) وهو
ما ليس كذلك (فالمضمر) الذي هو قسم منهما (ايضا) اي ككل منهما
على قسمين مستتر) اي منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده
اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته او بوجود آثار اللفظ فيه من كونه
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك (وبارز) متصل بقرينة
ما سياتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل (فالمستتر

وهو جعل ما في تثنيه
وجمعه حرفا دالا على
تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا
او جعل المظهر بدلا
من المضمر ✱

ابضا) اى كالمضمر (قسمان واجب الاستتار بحيث لايجوز ابرازه
ولايسند عامله الااليه) لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار
وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر
والاول) اى واجب الاستتار يكون (فى المتكلمين) اى المتكلم
وحده مطلقا ومعه غيره كذلك (والمخاطب المفرد المذكر
ولوامرا اونهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز
فاعل عند الجمهور كما يجئ (من غير الماضى) فان كلا منهما
يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا اومؤنثا من الماضى
الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع ومايتفرع عنه فلا يبرز
فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا
لكون المتكلم مبداء الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل
بل يستتر لينحط درجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصلي
قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه
ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية
وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا
المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد
مذكرا اومؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب
لعدم دخله فى تحصيل الكلام ولايظهر ايضا لكون المظهر
للغائب وهو خلاف مايقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب
الاستتار لعدم المجال لغيره (نحو اضرب) للمتكلم وحده
ونضرب) للمتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد
المذكر (و) فى (اسم فعل الامر نحو نزال) بمعنى انزل (وصه ومه
بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لايجب

أى المضارع الذى هو فرع الماضى *

الاستتار

الاستتار فى اسم فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد
هيهات (و) فى (افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل) اذ فيه
لايرفع الظاهر لماسبق فيجب الاستتار (نحو زيد افضل من عمرو
و) فى (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما) من الاسم
المستعار والمنسوب (و) فى (الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل) واو حكما كما فى اسم المفعول
وما بمعناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر ولايجوز اسنادها الى البارز لان البارز
المرفوع المتصل مختص بالفعل لايوجد فيما يشبهه لينحط
درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه (نحو
جاءنى ضارب اومضروب اواسد) اى مجترئ (ناطق اوهاشمى
منسوب الى هاشم (اوحسن ونحو فى الدار زيد) فان زيد مبتداء
مؤخر لافاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا
ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم ان يكون
زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى ثم ان
فى كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لايلزم
من عدم جواز عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر اخر عنه
جعل زيد مبتداء مؤخر الجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار
قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد حصل مماسياتى مثل زيد
فى الدار من جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والفرق
تحكم فافهم (و) يكون (فى تثنية اسم الفاعل والمفعول
مذكرتين اومؤنثين (وجمعهما السالم) مذكرا اومؤنثا
كونا اوزمانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما

وانما خص هذا بالمنع والاختصاص لاختصاره بالنسبة الى المنفصل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة الى مايشبهه *

ولابعدمه وسيجئ فى كلامه مايدل عليه ومن قال مذكرا اومؤنثا
فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام
وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم
كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته
وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل فى الظاهر او التاويل
البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم
مالزم فى تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة (نحو جاءنى رجلان
ضاربان اومضروبان اورجال ضاربون اومضروبون
ولم يتعرض لمثال مايوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق
من مثال المفرد (وفى عدا وخلا فعلين) وهو الاكثر احتراز
عن كونهما حرفى جر اذ حينئذ لا يتصور الاستتار فضلا
عن الوجوب (وفى ماعدا وماخلا) ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر (و) فى (ليس ولا يكون
فى باب الاستثناء) اى حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه
وانما وجب ليكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى
ولذا لا يتصرف تصرف الافعال (نحو جاءنى القوم عدا
اى جاوز الجائى منهم (زيدا اوليس) الجائى منهم (زيدا اولا يكون
الجائى منهم (زيدا) والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء (والثانى
اى جائز الاستتار يكون (فى الغائب المفرد والغائبة المفردة
نحو زيد ضرب اويضرب اوليضرب اولا يضرب) مثال الغائب
المفرد (وهند ضربت اوتضرب اولتضرب اولا تضرب
مثال الغائبة المفردة (ويقال ضرب زيد وكذا البواقى
فانه يقال ايضا يضرب اوليضرب اولا يضرب زيد وضربت

ولذا لم يقيدهما بقوله فعلين كما قيد عدا وخلا بدون ما *

اى لاجل كونه كالا *

اوتضرب اولتضرب اولا تضرب هند (فلا يستتر فيه ضمير
حينئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل
وفى شبه الفعل) عطف على قوله فى الغائب (مما ذكر
من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة
والظرف المستقر (اذا وجد شرط عمله) فى الفاعل الظاهر
غير التثنية والجمع المذكورين) من تثنية اسم الفاعل والمفعول
وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق
بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب اومضروب اواسد ناطق
اوهاشمى اوحسن اوفى الدار ويقال زيد ضارب غلامه
وكذا البواقى) فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه اواسد غلامه
ناطق اوهاشمى غلامه اوحسن غلامه او فى الدار غلامه
فلا يستتر) الضمير حينئذ لما مر آنفا (واما البارز المتصل ففى تثانى
الافعال وهو) اى البارز المتصل الذى فى تثانيها (الالف نحو
ضربا وضربتا وضربتما) والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع
والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما فى المفرد والالف علامة
التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة
الثانى فى كون الفاعل فى كل منها الفا (ويضربان وتضربان وليضربا
ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا و) فى (جمعها) اى الافعال
المذكور وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر (الواو نحو
ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا) بدليل عود الواو عند
اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته
ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده
وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال

اى سواء وجد شرط العمل اولم يوجد *

غائبا اوغائبة مخاطبا اومخاطبة لا الصفات والمراد من الافعال الماضى والمضارع والامر والنهى لافعل التعجب *

لان الميم دخلا فى تميز الواو عن الضمير الاخر *

احدهما بالاخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة
ولا يوجد فى آخر الاسم ولو تنزيلا غيرهو واو ما قبلها مضموم
لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم
وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها
واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقى الميم على
اصلها الذى هو السكون (ويضربون وتضربون وليضربوا
واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا (و) فى (جمعها) اى الافعال
المؤنث وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المؤنث (النون
نحو ضربن وضربتن) انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا
على التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم (ويضربن
وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانما
ابرز فيما ذكر من الثانى والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل
على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغائب المفرد
والغائبة المفردة اذ ليس فى صيغته علامة التثنية والجمع كما فى الصفة
وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او موئنثا والمتكلم وحده فى الماضى
وهو) اى البارز المتصل الذى فيهما (التاء نحو ضربت) ملتبسا
بحركات التاء) الثلاث (والمتكلم معه غيره فى الماضى) ايضا
وهو) اى البارز المتصل الذى فيه (نا نحو ضربنا) ووجه الابراز
فيه مر (وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو) اى البارز المتصل
الذى فيها (الياء) عند الجمهور وانما ابرز فيها لئلا تلتبس بالمخاطب
المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل
القوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث فناسب المؤنث الذى

وقيل اصله ضربتن
بالتخفيف فاريد كون ما قبل
النون ساكنا ليطرد بجمع
نونات النساء ويمكن
اسكان التاء لاجتماع
الساكنين وحذفها لكونها
علامة فادخل فادغم
منه

هو

هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة
واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم
يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه
اثقل من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس
كون الاول اخف من الثانى فلا يليق بالاصل الذى
هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب
وفاعلها مستتر فيها (نحو تضربين واضربى ولا تضربى
واما المظهر) الذى هو الفاعل او نائبه (فظاهر) غنى عن البيان
والتوضيح بالمثال (واذا اسند اليه) اى الى المظهر (العامل
يجب افراده) اى العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج
عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم
الا ان يجعل الامثلة الاتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان
فعلا او مولزنا له والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان
اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث النعت
وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
لو ثنى او جمعا او التاويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة
وغيبته) اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر
لما سبق (ولو كان) المظهر (مثنى او مجموعا) فوجوب الافراد
لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث
ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع (نحو ضرب الزيدان
او الزيدون وان كان) المظهر (مؤنثا حقيقيا) لا لفظيا او سيجئ ان
من الادميين) لا من غيرهم كناقة (مفردا او مثنى) لا جمعا (متصلا

من ان الفاعل او نائبه يبرز
فى المتكلمين والمخاطب
المفرد مذكرا او مؤنثا من
الماضى الذى هو اصل
نا لنسبة الى المضارع
وما تفرع عنه منه

بعامله) فعلا اوموازناله لامنفصلا عنه بغيره فان هذه المقيدات
لايجب تانيث عاملهما بل يجوز الوجهان كماسيجئ (يجب تانيثه
اى عامله ابدا اتيانا بتانيث الفاعل من اول الامر (ان كان) العامل
متصرفا) والا كفعل المدح والذم والتعجب لايجب تانيثه
لانه يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لايلحق به ماهو علامة
لقسيمه كنعم المراة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المراة هند اى يشبه الفعل
واما فعل التعجب فلايتغير اصلا لكنه كالمثل (نحو ضربت هندا اى قسيم الحرف
والهندان) مثال لما كان المظهر موءنثا حقيقيا من الادميين
مفردا اومثنى متصلا بعامله الذى هو الفعل (وزيد ضاربة
جاريته) بالرفع مثال لماعامله موازنه (وكذا) اى كما يجب
تانيث العامل اذا كان المظهر ماذكر يجب تانيثه ايضا (اذا اسند
العامل (الى ضمير الموءنث) حقيقيا من الادميين ام لا اوغير
حقيقى لما مر من ابذان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون
ذلك الموءنث غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند
الى ضميره لايجب تانيثه كماسيجئ (نحو هند ضربت اوضاربة
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الادميين ونحو الناقة سارت
اوسائرة من غيرهم (والشمس طلعت) اوطالعة مثال لما اسند
الى ضمير الغير الحقيقى (وفى) الاسناد الى (غيرهما) واوقال
واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير الموءنث الحقيقى
وضمير الموءنث المذكورين وذلك الغير ماكان موءنثا غير حقيقى
اوكان حقيقيا ولم يكن من الادميين اوكان منهم ولم يكن مفردا
اومثنى بل جمعا اوكان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله اى جمع المذكر المكسر العاقل
وماكان ضمير ذلك الجمع (يجوز تانيث عامله وتذكيره

ولما كان

ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس
مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان كما ارجعه الشارح الاول
ذلك الغير (موءنثا) وارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر
كما لايخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت اوطلع الشمس
مثال لغير الحقيقى (ونحو سارت اوسار الناقة) مثال للحقيقى
من غير الادميين انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتانيثهما لكون الاول من غير الحقيقى والثانى من غير الادميين
مع ان فى لفظهما مايشعر به بخلاف المضمر لعدم مايشعر به فيه
ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد
تانيثهما (ونحو جاءت اوجاء الموءمنات) مثال لجمع الموءنث
الحقيقى من الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من الموءنث
الغير الحقيقى لكون تانيثه بتاويل الجماعة التى هى من الموءنث
الغير الحقيقى وانما لم يعتبر حقيقة التانيث فى مثل الموءمنات
لان التانيث الطارى بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار
التذكير الحقيقى فى نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضى
اليوم امراة) مثال للموءنث الحقيقى من الادميين المنفصل عن عامله
وانما جاز التذكير فيه مع كونه موءنثا حقيقيا من الادميين لضعف
اسناد عامله تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا
من المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المراة
يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد
لكن لم يتعرض له لندوره (والرجال جاءت اوجاءوا) مثال لضمير
جمع المذكر المكسر العاقل (وجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع المندرج فى قوله بل جمعا
المذكر المكسر العاقل وجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة
ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقى وسيجئ وجه تانيث مااسند

الى ضميره وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف
معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما
وبمعرفة الاول يعرف الثانى لان الاعدام تعرف بملكاتها قال
والمؤنث) فى عرف النحاة (ما) اسم (فيه) اى فى آخره
علامة التانيث) بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا فى الاخر
والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء
اخت ليس بعلامة التانيث بل هى مقدرة فيها (لفظا او تقديرا
اى ملفوظة او مقدرة كدار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح
حكم بان التاء مقدرة فى الجميع لكنها فى الثلاثى اوضح وقال الرضى
واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا
على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو
قديمة ورئية فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف
للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية
اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهما
وانت بالكسر وباء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوته وهذه
وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها
بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة
وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظى يقصد به تعيين صورة
حاصلة وتمييزها عما عداها لا اسمى يقصد به تحصيل صورة
فلا يرد ان فى هذا التعريف دور التوقف معرفته على معرفة التانيث
وبالعكس كذا فى الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء
لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم (وهى
اى علامة التانيث (التاء الموقوف عليها) حال كونها (هاء

ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء
فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت
وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها
كما صرح فى الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل
ظهورها فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق
التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها
بالمصغر (والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى) الاول للحقيق
والثانى لغيره (والالف الممدودة نحو حمراء وهذا) اى كون
المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا جار (فى غير ثلاثة) بالفتح
والزائد عليها منتهيا (الى عشرة بمنتهيا فان مذكرها بالتاء) اعتبارا
بتانيث الجماعة (ومؤنثها بحذفها) التاء مع وجود تانيث الجماعة
فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان المذكر تقدما بالشرف والزمان
فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس (نحو
ثلاثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلاثة) والزائد منتهيا
الى تسعة مع عشرة اثبت التاء فى) الجزء (الاول فقط فى المذكر
ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من الثانى كراهة
اجتماع علامة التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة
واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء فى الجزئين
الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام
الكلمة بخلافها فى الاخيرين منهما كانت بجنس آخر وهمزة
الوصل فى اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا وانما



حذف التاء من احد عشر واثنى عشر مع عدم الاجتماع فيهما
حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض (نحو ثلاثة عشر رجلا
وفى الثانى) اى اثبت التاء فى الجزء الثانى (فقط فى المؤنث نحو
ثلاث عشرة امراة) تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم
الاثبات فى الاول ابقاء له بحاله الذى قبل التركيب والاثبات
فى الثانى لانتفاء المانع وهو اللبس (والتانيث) اى المؤنث (الحقيقى
او تانيث (ما بازائه) اى بازاء مسماه (ذكر من الحيوان) بخلاف
نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعنى المجرد عن التاء
الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى (نحو امراة) بازائها
رجل (وناقة) بازائها جمل (و) التانيث (اللفظى) ملتبس
بخلافه) اى الحقيقى يعنى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل كان تانيثه فى لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا
ولذا سمى لفظيا (نحو غرفة) مثال لما كان العلامة فى لفظه لفظا
وشمس) مثال لما كانت فى لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع
والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة
الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد اجمالا وباللغة
تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه
وما يقابله على التثنية فقال (والجمع المكسر) مطلقا (ما) اى جمع
تغير) للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للثقل
صيغة مفرده) ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا
كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر
هذا القيد ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع
كما ذكره المصنف فى شرحه ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه

وهو ثلاثة عشر وامثالها ✻

وهو المؤنث ✻

هى الثمرة ✻

هو ما ليس بثمرة ✻

مما كان الجمع والواحد
متحدا لفظا ✻
فى الاصالة واللزوم ✻

حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا القيد فى كتابه هذا والمراد
بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه
فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا
بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقى (نحو رجال
والاعتبارى كاساور واناعيم وكعباديد يقدر له عبدود ولما ظهر
من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك
تعريفه واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم) قدمه
لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا (ما) اى جمع (لحق) فى اصل
الوضع (آخر مفرده) انما لم يقل آخره كما فى الكافية لانه يلزم
حينئذ ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون
مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح
الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع
والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج
ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا
كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع
يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث
دلالتها على ثلاثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة
مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة
كذا ذكره المصنف فى تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع
جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين (واو
مضموم ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا
كمصطفون (او ياء مكسور ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا
كمسلمين او تقديرا كمصطفين (ونون مفتوحة) للتعادل انما لحق

فلا مدخل لحركة الاخر
وسكونه فى الصيغة فلا
يعتبر تغيره تغير الصيغة
✻

ومذاكير جمع ذكر يقدر له
مذكور او مذكار ومحاسن
جمع حسن يقدر له محسن
ومشابه جمع شبه يقدر
انه جمع مشبه ✻

هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مداول
مفرده مازيد عليه من جنسه ثابتة (فى غير الاضافة فان النون
تحذف فيها) لشبهها بالتنوين لا لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه
وحذفها فيها لا لنا فى كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم
والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح
كلام المصنف على خلاف مراده وهو فى اكثر المواضع من عادته
نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر
مفرده) حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او مذكرا — جمع صواحب جمع صاحبة منه
نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة
الف وتاء) للافادة المذكورة فى المذكر السالم قيل لابد من التقييد
بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء فى الاول اصلية
والالف فى الثانى منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبنى على الغفلة
عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشئ كما هو الشايع
فى السنتهم على ماذكره الفاضل العصام (نحو مسلمات والتثنية
اى المثنى (ما) اسم (لحق) فى اصل الوضع (آخر مفرده
ولو اعتبارا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل مامر لكن ينتقض
الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء
الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغى
ان يقول آخر مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام
واولم يجعل ماعبارة عن الجمع فى تعريف جمع السالم لا ينتقض
تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير — راجع الى ما المعبر عنه باسم منه
للاختصاص على ما هو الاصل فى الاضافة فيؤل الى ماذكره
الف او ياء مفتوح ماقبلها) اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح ماقبل

الالف

الالف لظهور لزومه كذا فى الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة
تقتضى الكسرة لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة
ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف (ونون
مكسورة) للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع
او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله فى الوحدة والجنس
فقط ثابتة (فى غير الاضافة وفيها تحذف) لمامر (نحو مسلمان
ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا
او لفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة — فيصير له نوع شرف والتانيث نوع نقص منه
واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) ولا يجوز تانيثه مع كونه — اى جمع المذكر السالم منه
بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء
والسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر
ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث فى مثل بنين وارضين — مثال لما كان مشابها بالمكسر بحذف الهمزة من مفرده الذى هو ابن منه
وسنين قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائل فالاول فى حكم الابناء
والاخيران فى حكم الجمع بالالف والتاء (فتقول جاء المسلمون
او رجل قاعد ناصروه) الاول مثال لما عامله الفعل والثانى لما عامله
موازنه (واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم
يجب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير يا باه السابق
واللاحق (جمعا مذكرا) بان يتصل به الواو الضمير الذى هو
مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ باتصاله به يعد جمعا — علة لوجوب كون الصفة جمعا مذكرا الا الفعل لانه لا يقتضى العلة لا ستلزام جمعيته حين اسناده الى ذلك الضمير البتة منه
مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا
الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان
بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل
اذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤا اويجيؤن اوجاؤن
واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند) العامل (الى ضميره
فيجب ان يكون عامله مفردا موءنثا) ايذانا بتانيث الضمير
المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه (اوجمعا مذكرا
سالما اومكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا
فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير
وهو الواحد المبهم من الامرين ولاينافى ذلك جواز الواحد
المعين منهما ولذا عطف باوهنا وقال فيما سبق يجوز وعطف
بالواو (نحو الرجال جاءت اوجاؤا اوجائية اوجاؤن) ولو مثل
بالمكسر ايضا لجاءة لكان اولى (وغيرهما) اى غير جمع المذكر
السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع) وهى
جمع الموءنث سالما اومكسرا من العقلاء اوغيرهم من الحيوان
اوغيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان اوغيره مذكرا
اوموءنثا (اذا اسند الى ضميرها) نائب الفاعل لاسند ولاضمير
فيه اوضميره الى العامل (يجب) وجوبا مخيرا (كون عاملها
اى ضمائر الجموع المذكورة (مفردا موءنثا) لما سبق من الايذان
بتانيث الضمير (اوجمعا موءنثا) سالما اومكسرا كما اذا كان العامل
صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع الموءنث او جمع
المذكر الغير العاقل اجراءله مجرى الموءنث لعدم اصالته
فى التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذى وضع
لجمع الموءنث عاقلا اوغيره اولجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال
هذا الضمير به يعد جمعا موءنثا وان كان الجمع فى الحقيقة هو
هذا الضمير لاالفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا موءنثا

فانه يفهم منه اشارة الى
ان الجمع المذكور لاصالته
فى التذكير يجب كون المسند
الى ضميره جمعا مذكرا
للايذان بالضمير المستتر فيه
ضمير الجمع المذكور ✱

اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا
مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب ولوقال اوجمعا غيرواوى
اذا كان صفة كما فى لب الالباب لكان اسلم واشمل (نحو
المسلمات جاءت اوجئن اوجائية اوجائيات) اوجواء مثال
لما اسند الى ضمير جمع الموءنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير
جمع الموءنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت اوجئن ومثال
ما اسند الى ضمير جمع الموءنث السالم الغير العاقل من الحيوان
مثل الحشرات ذهبت اوذهبن الى آخره ومن غيره الثمرات جذت
الى آخره (والاشجار قطعت اوقطعن اومقطوعة اومقطوعات
مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير
الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو
الافراس جاءت الى آخره (و) المرفوع (الثالث) من التسعة
ما يطلق عليه لفظ (المبتداء) ولما كان مشتركا لفظيا بين
حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما فى حد واحد كما فى المستثنى
اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كل منهما فقال (وهو نوعان
ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المستثنى قال النوع
الاول الاسم) لاالصفة بقرينة المقابلة (اوالموءل به) واما ضارب
زيد قائم ففى تقدير شخص ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل
عند من قال ان المبتداء اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه
صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به الخبر الذى ليس
بصفة اوالمطلق والنوع الثانى من المبتداء واما الاسماء المعدودة
فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل اللفظية

اذلاصفة الا وهى جارية
على موصوف محقق
اومقدر ✱
واما ما كان صفة فخرج
بقيد اسم ✱
اوحمل على الثانى ✱
وهو المبتداء اوالمعمول
لانها غير داخلة فى المعمول
على ما عرفت فى بحثه فتدبر
✱

بان لا يكون له عامل لفظي اصلا ولو قال عن العامل اللفظي
كالبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت ماهو المراد بالتجريد
وخرج بهذا القيد اسماؤها (نحو زيد قائم وحق انك عالم) الاول
للاول والثاني للثاني (ولابدله) اي الاول (من خبر) ولا تقديرا
اذلافائدة له بدونه (و) النوع (الثاني الصفة) اي اللفظ الدال
على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب نحو افريشي اخواك والمستعار
نحوا اسد الزيدان (الواقعة بعد كلمة الاستفهام) حرفا كالهمزة
وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى
واين وكيف وايان (او) كلمة (النفي) حرفا وهي ما ولا وان او اسما
نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة
اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام
والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المصنف
في شرحه لفظة الحرف حشو مخل وبين عمومها كما بينا فلو لم يذكر
ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم (رافعة لظاهر) المراد به
ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتي
ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم
انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتداء
بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس بمجرد قائم بل هو مع فاعله
والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال
المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام
داخل في المعنى على المبتداء الذي هو ازيد كذا في الامتحان فيكون
التقدير ازيد قائم ابوه واما كونه زيد اقائم ابواه فلا يجوز لكونه

في صورة

يعني قوله بعد كلمة
الاستفهام او كلمة النفي
خرج عنه هل واسم
الاستفهام

في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم
يجي في كلامهم زيد اقائم ابواه كما جاء زيد اقائم ابواه كما صرح به الفاضل
العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام
التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتداء لا يغني عن كونه خبرا
والصفة اذ كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي
استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها
فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها
ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما
اذا لم تجعل مبتداء بان عمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغني
عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى واما
اذا لم تجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل
في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا
فلان كون المسند مبتداء خلاف الاصل حتى قيل انه مبتداء
اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه
مبتداء ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل
اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتداء مؤخرا
خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فبالنظر الى الاول
جعلت مبتداء لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني
جعلت خبرا واحدهما يغني الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت
نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون) والصفة فيهما متعينة
للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها
مبتداء اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد
فانه يجوز فيه الامران (ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل

لكون الاستفهام والنفى بالفعل اولى (بل فاعله سد مسد الخبر
ولذا جعل المجموع فعلية كما سبق (ولا يجوز تعددا لمبتداء
اى النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق
يسوق اليه يعنى انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة
الاستقراء واما التعدد معنى اولفظا بعاطف فيجوز ثم ان كان
خبر كل مخالفا لخبر الاخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع نحو
الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو
وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون (والاصل) فى المبتداء
والاولى (تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر
والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكرا
ليتوافقا (وشرطه) اى شرط صحة كونه مبتداء (ان يكون معرفة
لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين
لا يفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو
الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان
مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع
هذا الحديث كذا فى شرح لب الالباب (اونكرة مخصصة
اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها
وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان الجمهور
شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهى قد توجد بدونه ككوكب
انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون
من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوى حيث قال لو يفيد
فالموافق له ان يقول اونكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار
الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة

واما التعليل بامتناع قيام غرض واحد فى حالة واحدة فى محلين فقد ابطله فى الامتحان فى بحث الفاعل والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وعلل كلامه بما ابطله ١٢

بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما
راوا ان المبتدى لا يفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على
النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنه الفائدة (نحو قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ما قيد بقيد صفة كان
او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى اوغيرهما نحو افضل منك
افضل منى فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به
بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق
كذا الانسان كذا مع تساويهما بل تركى كذا مع كونه اخص منه
ويجوز حذفه) اى المبتداء (عند قيام القرينة نحو زيد
فى جواب من القائم اى القائم) زيد بقرينة السؤال (و) المرفوع
الرابع من التسعة (خبر المبتداء وهو المجرد عن العوامل اللفظية
تذكر ماذكر فى المبتداء ورافعه (المسند به) اى الذى الصق
الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر
اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام فى الشرح خرج به
النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك المسند به (غير الفعل
ومعناه) خرج به نحو يقوم فى مثل يقوم زيد ومثل قائم فى مثل
اقائم الزيدان وفى مثل زيد قائم ابوه فان المسند به فى الاول فعل
وفى الاخرين معناه ولكن النسبة فى الاول تامة وفى الثانى ناقصة
وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا
بل هو اما جامد او مركب كالمشتقات وما يجرى مجراها فان الخبر
ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح فى الامتحان وبما قررنا
ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق فى تعريف الفاعل
لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة

اى الثانى لقربه ١٢

وهو الشارح الاول ١٢

بعد الاستفهام او النفى والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المصنف ينتقض التعريف حينئذ منعا بمثل قائم فى المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم فى نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم فى مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المصنف فى الامتحان فى تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى (نحو قائم فى زيد قائم ويجوز تعدده) اى الخبر لفظا بلا عاطف بن غير تعدد المبتداء لجواز اجتماع الاعراض الغير المنافية فى محل واحد (نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفى الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة مذكور فى الرضى ويجوز فيه العطف ايضا (ويكون جملة اسمية او فعلية) وقد عرفت ما هو المراد بهما يعنى ان الاصل فى الخبر كونه مفردا ليوافق الركان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة (فلا بد فى الخبر الكائن جملة (من عائد) يربطها الى المبتداء لانها من حيث هى هى مستقلة لا تقتضى التعلق بما قبلها وهو الضمير فى الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار ولعموم المشتمل على المبتداء نحو انه من يتق ويصبر

فاذا قصد ان تجعل جزءا من الكلام لابد مما يربطها الى الجزء الاول منه

فان الله

فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اى ما هى (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان) فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوى بينهما لكونها عبارة عنه (نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه) الاول للاول والثانى للثانى (ويجوز حذفه) اى العائد لو ضميرا لفظا لا معنى يعنى ان حذفه ليس منسيا (لقرينة) اذ لا حذف بدونها الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اى منه) بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا فى غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل فى الخبر والاولى له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتداء عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معرفة) فان ذا لا ينافى الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما و (نحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا القصد الافادة (ويجوز حذفه) اى الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتداء بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره) فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثانى او الحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول (نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة) الشعر اى فى وقتها

ونحو القارعة ما القارعة منه

قال بعض الكملة الى الاستثناء لان التفسير ليس ادون فى الربط من العموم ووضع الظاهر وجعلهما من الربط دون الاول تحكم منه

كقوله) اى الشاعر (اما القتال لاقتال لديكم) والعائد هنا العموم المشتمل على المبتداء فان لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا فى عراض الكواكب (او لضرورة (اضمار القول) الذى هو مدخوله استغناء عنه بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان) اى المبتدا اسما موصولا بفعل اوظرف) اى بجملة فعلية اوظرفية هى قسم منها فهما مجاز ان تسمية للكل باسم الجزء القوى (اوموصوفا به اى بالموصول المذكور (اونكرة موصوفة باحدهما) اى بالفعل اوالظرف (اومضافا اليهما) اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر (او) كان (لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة (اوغير موصوفة) اصلا (جاز دخول الفاء فى خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية اوظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزءا فى الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتداء (وكذا) اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتداء المذكور اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره اذا دخل عليه) اى على المبتداء المذكور (ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتداء حرفا كان) نحو ليت ولعل وكان وما ولا اوفعلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار

يشير الى انه معطوف على لضرورة بحذف المضاف ولو اسقط الكلام لكان اظهر منه

اى الشارح الاول منه

اى على المبتداء المذكور منه

صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تاثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى افادة التحقيق والحق بهما ايضا لكن للاشتراك فى جواز العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القران الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتى فى المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هذا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة ومنع كان لدخوله فى السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه فى الامتحان جوز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه فى كتابيه تدافع ظاهر فافهم نحو الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم) قال الفاضل العصام الاولى اوالذى فى الدار لئلا يتوهم ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال للمبتداء الموصول بفعل اوظرف (وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقات الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما فسره الرضى لا حاجة الى هذا التاويل فافهم (ونحو رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم) مثال للنكرة الموصوفة باحدهما (وغلام رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم مثال للمضاف اليهما ونحو غلام الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم

لانها مؤكدة له والتأكيد تقوية الثابت لا تغييره منه

نحو ان زيدا قائم وعمرو قاعد ونحو ما جاءنى زيد ولكن عمرا حاضر وبكرا قاعد منه

ونحو غلام الرجل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله درهم) مثال الكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم) مثال الكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفى غيرها اى المواضع المذكورة (لا يجوز) دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من التسعة اسم باب كان) اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين فى بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتداء والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتداء كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان (وحكمه كحكم الفاعل) فى انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفى عدم جواز تقديمه على عامل وفى عدم جواز حذفه من غير المصدر وفى كونه مضمرا ومظهرا وفى كون المضمر مستترا وبارزا الى آخر ما ذكر فى بحث الفاعل و) المرفوع (السادس خبر باب ان) اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر (وامره) اى حكمه كامر خبر المبتداء) فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد ان ان ابن زيد ممتنع مع جواز ابن زيد (لكن لا يجوز تقديمه) اى خبره (على اسمه) لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما (الا ان يكون ظرفا) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب

اونكرة (نحو ان فى الدار رجلا) وقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره لما مر (والسابع خبر لا لنفى الجنس) اى لنفى الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق (وحكمه ايضا كحكم خبر المبتداء) كما ذكرنا فى خبر باب ان لانهما من نواسخهما لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب فى بنى تميم ان دل عليه قرينة فينبغى ان يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن) من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس) وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه كحكم المبتداء) لما مر (والتاسع المضارع الخالى عن النواصب والجوازم) واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم كما مر (نحو يضرب ويضربان) الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثانى لما بالحرف (واما المنصوب فثلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب (الاول) منها (المفعول المطلق) سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعل الباقية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اى معنى انما ذكر الاسم فيه وفى امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لا حتيج الى تكلف تقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال

انما قيد بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضربى ...

باسم المدلول (فعله فاعل عامل) اى قام به بحيث يصح اسناده اليه
مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التاثير
المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عد فى الامتحان ان يراد به
القيام بلا قرينة تكلفا ليلايم ما فى الحد للمحدود باعتبار معناه
اللغوى ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما فى العامل
لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول
كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد
ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو
الداخل فى مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل
مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام
به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام
على ما حققه الفاضل العصام وقال و يصدق على مثل موتا
فى المثال المذكور انه مما فعله فاعله عامل مذكور وان اريد بالفعل
معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة
الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون
ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلابد
من الصرف عنه وما ذكره فى الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد
بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد القاضى ليكون وجها لعدوله
عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه
ما اورده ههنا ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح
ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به
ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له
وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحى

لئلا يخرج مثل ضرب ضربا
على صيغة المجهول وذلك
تكلف اذ فيه الجمع بين
الحقيقة والمجاز او عمومه
او الجرى على اصطلاح
الغير مع انه لا قرينة لهذه
القرينة منه

وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو ضربته ضربا
او تقديرا) نحو فضرب الرقاب اى اضربوا اخرج به ما لم يذكر عامله
اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده فى الامتحان على
حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمى
مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم
بمعناه) صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة
اشتراكهما فى معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربى ضربا
او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا
اوضربى ضربة ذكره فى الامتحان وهذا ظاهر وان خفى على الفاضل
الجامى حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه
خلاف الظاهر غير متمش فى النوع والعدد ومعمول المصدر
والمصنف حمل مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله
عن حد ابن الحاجب ولا احتماله لتوجيه حسن كما نقلنا •
عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تاديبا فى مثل ضربته تاديبا
لان التاديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب
وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهتى فى مثل كرهت
كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك فى المدلول ان يقصد
باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد
بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا
وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب
وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما بين كونه معمولا لعامله
ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل

وما بمعناه بنصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب
من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربى شديد
اذ لم يبق فى كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد فى كلام المصنف
ولذا عدل القاضى عنه فى اللب هذا غاية ما تيسر لى فى هذا المقام
والعلم بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو
للتاكيد (وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالفتح
مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه
فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملابسا
بغير لفظه) اى اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملايم
للسابق ويجوز العكس اما مادة (نحو قعدت جلوسا) او بابا نحو
انبت الله نباتا (وقد يحذف فعله) الاصطلاحى والتخصيص به
لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل
فى التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه
على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير
اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق
لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم
لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا (نحو ايضا
اى آض ايضا اى عاد ثم غلب فى معنى مثل ما سبق (ويجوز تقديمه
اى المفعول المطلق او اسم ما فعله (على عامله) او للنوع او العدود
واما او للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا فى الامتحان
ولا يلزم) اى المفعول المطلق (لعامل) كما يلزم الفاعل حيث
لا يجوز حذفه بلا نائب فى غير المصدر مع انهما سيان فى كونهما
مقتضى النسبة التى هى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر

وان

وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على
ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل
بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفى اللزوم جواز تركه لا مساواته
لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد فائدته والا كان
ذكره عبثا (و) المنصوب (الثانى المفعول به) قدمه لشدة شبهه
بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا بخلاف غيره (وهو
فى اللغة الذى الصق به الفعل) به نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام
ذكره فى الامتحان وفى الاصطلاح (اسم ما وقع عليه) اى تعلق به
حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة
والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة
بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت
زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط لشئ
على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اى حدثه القائم به
والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا
فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل اعطى زيد درهما
اذ زيد حينئذ لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق
على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل
والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا
مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم
يفد النفى نفيه (وهو على قسمين عام) للازم والمتعدى (وهو
المجرور بالحرف) الجر سوى فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول
الاول مفعول فيه لا به والثانى مفعول له لا به كما مر فى بحث
حرف الجر (وخاص بالمتعدى وقدمر) بحث المتعدى واللازم

وفاتحه فى الفاتحة على ما
صرح به مولا خسرو فى
حاشية البيضاوى منه
بان لم يجعل كل من اللام
والضمير جزءا من المنقول
بل كلمة براسه كما كان قبل
النقل منه

فى بحث العامل القياسى (ويجوز تقديمه على عامله) لقوته
فى العمل وعدم المانع عنه والمراد به مالبس اسم فعل ولا مصدر
لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر
كما سبق فى بحثهما ولا مضافا اليه لشئ اذا لمعمول لا يتقدم على
ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا
ضربت) وبه مررت (وحذفه مطلقا) اى بقرينة نحو اهذا
الذى بعث الله رسولا اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل
الاعطاء وهذا تكرار لما سبق فى بحث العامل القياسى
وحذف فعله) اى عامله مر نظيره (لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال
من اضرب) اى اضرب (و) المنصوب (الثالث) من ثلاثة
عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقة للكافية
لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس فى اللب
لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه (وهو اسم ما
اى شئ (فعل فيه) اى فى ذلك الشئ (مضمون عامله) اى ذلك
الشئ فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول
على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل فى مدلوله
مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم
ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن
التوجيه فى فيه فافهم يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هو الحدث
مطابقة كما فى المصدر او تضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
ولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد
يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة
فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه

ای جواز التقدیم والحذف

من الحمل على التسامح او على حذف المضاف

بل

بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم
الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل (من زمان
او مكان) بيان لما واشارة الى قسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما
وشرط نصبه) لا شرط كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور
فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها
فمفعول غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله
مفعولا فيه وتبعه المصنف كما مر فى بحث العامل (لفظا) لا محلا
فانه لا يحتاج الى الشرط (تقدير فى وقد مر شرط تقديره) فى بحث
حرف الجر (ويجوز تقديمه) اى المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن
نائب الفاعل على مامر فى بحث حرف الجر (ولو كان) العامل
معنى فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز
على غيره اولى (وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله
لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت (و) المنصوب
الرابع) من ثلاثة عشر (المفعول له) مثل مامر غير مرة قدمه
لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول
المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل
لاجله) اى وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا
او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله
اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل
وجدت التاديب الذى ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه
بقيد الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب (وشرط نصبه) لا كونه
مفعولا له (لفظا) اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام
وقدمر شرط تقديره) ايضا فى بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه

اى بقرينة اولا منه

على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل كاملا اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ماسبق (و) يجوز (حذف عامله لقرينة) كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته (و المنصوب (الخامس المفعول معه) قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه مما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ماهو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الاية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب حينئذ المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور (وهو المذكور) اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه

فرفعه تقديرى لاشتغال الاخر بالفتحة منه

غير

غير معنوى مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور المذكور سابقا (بعد الواو) خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه والا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت وزيدا) ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيد (ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه التقديم

ولذا لم ينصب ضيعته فى كل رجل وضيعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل اومفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل اومضاف اليه وكل منها لايجوز تقديمه على عامله (ولا) يجوز تعدده) كما لايجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التميز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه (وهى فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال ما بمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرفوعة تدل على زمان انت فيه وفى عرف النحاة (ما) اى منصوب اسما اوجملة (يبين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التميز لانه يبين الذات وخرج ايضا فتهما اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لاوجه له ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه اومتعلقه نحو جاءنى زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة اومقدرة

من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف والى المفهوم المشتمل على الدال على ذلك الموصوف ✻

فلا يكون امرا خلقيا فلا يقال جاءنى زيد احمر واطول ✻

رد للشارح الاول ✻

مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة اوحكما بان يتصف بها غالبا اولا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها اومع المادة فالاولى نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا اومعنى) اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا اومفعولا به فى اللفظ اومعنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا اومبتداء كما فى مثال المتن اومفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا اومعه فانه فى المعنى اما فاعل اومفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم اومضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه فى المعنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين (مثل ضربت زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به اللفظى (وهذا زيد قائما) حال من اسم الاشارة كما هو راى الفاضل العصام اومن زيد كما هو راى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا (وعاملها) اى الحال (الفعل) مطلقا (اوشبهه) كذلك اومعناه) وقد مر ماهو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع به (وشرطها ان تكون نكرة) لان الغرض منها وهو

هذا مما استصعب دخوله فى حد الحال حتى قال بعض الكمل ان مثل هذا مجاز تنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لامر حقيقى فلا اشكال بخروجها ✻

يعنى ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء محمول على المبالغة فى قطعهم ✻

وهو وان كان مبتداء فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى ✻

وهو وان كان خبرا فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى ✻

تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتداء فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه فى المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل فيه التنكير

ولا تتقدم) اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوى) لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب واو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتداء على الحال نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على ذى الحال ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع فى عبارة الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض لجواز مثل راكبا جاءنى زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يودى بالتقديم ايضا لكن لا يسمى حينئذ فاعلا بل مبتداء بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية

فانها فيه تقدم على العامل الذى هو الكاف لانه من معنى الفعل لان المراد بالعامل المعنوى هو هو فتدبر كذا قيل

جواز

لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك فى المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبد الله فى شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدمامنى فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ فى غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها فى تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الان او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد) ولا جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف ونقل عن البعض الجواز فى الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به فى حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اى الا للناس كافة والمصنف لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤول بالشئ لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى فى هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لا تصلح الاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احدا

اى عدم جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور مطلقا

اى جواز تقديم تقديم الحال على ذى الحال المجرور بحرف الجر

وهو ابن كيسان وابو على وابن برهان

وكونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما فى مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع لبس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله عنه ان رجلا كان به جراح فساله كيف يتوضا فقال كفه بخرقة اى اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يابأه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال لبس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فخالية كافة حينئذ ركيكة لد لالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ماذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ماذكره الرضى فلا يخلو عن الايهام ولو كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذى الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اى غير مخصصة بما سوى التقديم (وجب تقديم الحال عليها) بشهادة الاستقراء وقيل لئلا تلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف اوغيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتداء بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان يصلح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى مسلم واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم

قال الدمامنى وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلاثة ابنية نسابة وفروقة ومهدارة غير متجه لان غايته شهادة على نفى فى مقابلة شهادة على اثبات معتبر على ان الحصر فى الثلاثة باطل لثبوت راويه منه

كما فى نحو فى الدار رجل اوامراة منه

اشارة الى ان ماهو الماول بالشئ لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه منه

وتكون

وتكون) اى الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة كما لمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر (خبرية) لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ ولما كان الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلا بد فيها) اى فى الحال الكائنة جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت) مع فاعله اذ الكلام فى الجملة فلا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال من التجرد عن حرف النفى نحو وقفت واضحك وجهه وقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله اليكم ماول بتقدير المبتداء او جعل الواو للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما فى التسهيل لم يحتج فى الثانى الى التاويل (نحو جاءنى زيد يركب او) الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده فى غيره) اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط فى كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها (لكن الغالب فى الاسمية) وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانه لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان

فهو كـنفى داخل على الاسمية (الواو) اما مع الضمير لقوتها
فى الاستقلال وعدم التعلق بذى الحـال لانها الدلالتها على الثبوت
غير واردة على اصل الحـال او على نهجها فناسب ان يكون
الرابط فيهـا فى غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول
الامر فيكتفى بهـا وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية
و انفرادهـا متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
و قال الفاضل العصام الضمير لربط الحـال بذى الحال ولابد
من ربطها بالعامل لانهـا لتقييده والرابط به فى المفرد هو النصب
وقد اختفى فى الجملة فذكر الواو بدله لدلالتهـا على المقارنة التى
باعتبارها ربط الحـال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر فى الاستقلال
غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيمـا ليس
مشابهته بتلك المشـابة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف
لعدم الدلالة على الربط من اول الامر (نحو جاءنى زيد لايركب
بالضمير وحده (اوولايركب) به مع الواو (اوولايركب عمرو
بالواو وحده مثال المضـارع المنفى (او) جاءنى زيد (ركب
بالضمير وحده (اوو ركب) به مع الواو او وركب عمرو بالواو
وحدها مثال الماضى المثبت (او) جاءنى زيد (هو راكب) بالضمير
وحده (اووهو راكب) به مع الواو و وعمرو راكب بالواو وحده
مثـال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولهـا فى الفعلية عنده
كما مر ولا للشرطية ايضا لانهـا لاتقع حالا بحالها لان الشرط
يقتضى الصدارة وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الابجعلها
خبرا عن ضمير ذى الحـال فيربط بالمبتداء لكونه لا زماله فتكون
من قبيل الاسمية نحو جاءنى زيد وهو ان تسئله يعط او بانسلاخ

ومثال الماضى المنفى نحو
جاءنى زيد ماركب الى اخره
منه

معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم تاتنى (ويجوز تعدد الحال
كالخبر (نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله) اى الحال
بقرينة) مقـالية اوحالية (نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر
اولمن تهياله اوشرع فيه اى سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد
بنفسك مهديا فيما لابد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغى تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه
على الثانى لايكون ممـا نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم
قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت لان بماذكر فى وجهه لايتم التقريب
كماذكـره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين
من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضـارع
المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كماذكره صـاحب التسهيل
و) المنصوب (السابع) من ثلاثة عشر (التمييز) ويقـال له
التبيين والتفسير و المميز بكسر اليـاء وهو الانسب للتعريف
وبفتحها ايضـا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع
الابهام قـدمه لانه معمول بلاحاجة الى الواسطة بخـلاف
المستثنى (وهو ما) اى نكرة (يرفع الابهـام) لم يذكر المستقر
كماذكر ابن الحـاجب والوضعى كما ذكر البيضاوى لان الغرض
من ذكرهمـا اخراج صفة المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع
غير داخلة فى المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد (عن ذات) فيخرج
الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع (مذكورة
تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق) فى بحث الاسم المبهم التام
او) عن ذات (مقـدرة) اشارة الى تقسيم التمييز فى نسبة كائنة
فى جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد) بالاضافة و التمييز

اذ حينئذ ليس عامله محذوفا
بل يكون راشدا المسابين
منه

كما سبق الاشارة اليه
وسيصرح به منه
من المصنف حيث قال
فى بحث الاسم المبهم التام
وينصب اسما نكرة على
التمييز فتدبر منه

فيه عين غيراضافى خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه
لاابهام فى المنسوب اليه وهوزيد ولوابدل لانهدم الابهام ويستغنى
عن التميز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف (لاريب
او فيما ضاهاها) اى شابه الجملة من اسم الفاعل (نحو الحوض
ممتلئ ماء) اى ممتلئ شيئه والتميز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه
وفاعل مجازى فى المعنى واسم المفعول نحو (الارض مفجرة عيونا
والتميز فيه فى حكم الفاعل لكونه نائبه (و) الصفة المشبهة نحو
زيد طيب ابا) والتميز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طاب ابوه
اوابوته لم يذكر فى المشابه المثال الذى يكون فيه التميز فيه خاصا
لما انتصب عنه اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيهما الامثلة التى
ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذلافرق فى التميز بينهما (وابوة
عرض اضافى (ودارا) عين غيراضافى خاص بالمتعلق (و) زيد
حسن وجها) جزء المنتصب عنه (و) افعل التفضيل نحو زيد
افضل من عمرو وعلما) عرض غيراضافى (او) فى نسبة كائنة
فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا وابوة) ودارا وعلما ووجها (وهذا
التميز) اى ما رفع الابهام عن مقدرة (فاعل فى المعنى) حقيقة
او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التميز لايجب ان يكون عين الذات
المقدرة ونحوه ولا عليها كما يجب فى المذكورة بل يكفى اشتماله
على المحمول ومثل العيون فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فاعل
فى المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما فى الجامى
اوفى حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت عيونها كما فى شرح
التسهيل وفى قول المصنف والارض مفجرة عيونا اشارة الى الثانى
فافهم (فلهذا) اى لاجل انه فاعل فى المعنى (لايتقدم على

عامله) كالفاعل والمازنى والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل
وشبهه اذ المأول بشئ لايجب ان يكون فى حكمه من كل وجه وفيه
انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا ينافى الغرض من التميز
وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا (والتميز لايكون الانكرة) بدليل
الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر (و
المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه فى العرف لفظ (المستثنى
قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه
ولما لم يكن تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا
فسماه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما
لان لكل منهما احكاما خاصة لايمكن اجراؤها عليه الابعد معرفته
بتعريفه فقال (وهو نوعان متصل وهو) الاسم (المخرج) باعتبار
الحكم والمراد (عن متعدد) علم دخوله فيه باعتبار المفهوم
اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء
كان من جهة الجزئيات كجاءنى القوم الازيدا او الاجزاء نحو
اشتريت العبد الانصفه (بالا او احدى اخواتها) لم يفسرها
اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث بيد انه فاته بيد ولما بمعنى الا وقال
الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح
فلا بأس بالنقص وعدم التصريح (ومنقطع وهو المذكور بعدها
اى الا او احدى اخواتها حال كونه (غير مخرج) مدلوله
عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءنى القوم
الاحمارا او المراد كجاءنى القوم الازيدا مشيرا الى جماعة خالية
عن زيد وعدم الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفى الحكم بباب الا واما فى المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل

سواء كان ذلك المتعدد
لفظا مثل جاءنى القوم
الازيدا او تقديرا نحو
ما جاءنى الازيدا اى
ما جاءنى احد الازيدا منه
لابد من تقييده بغير الصفة
كما فى بعض نسخ اللباب
ويمكن دفعه بان عطف
اخواتها عليه يغنى
من تقييده به لانه لا اخوات
لا لا الصفة منه

يعنى ان المصنف ذكر
الاخوات كلها الا بيد
ولما بمعنى الا. منه

القسمين (والمستثنى) مطلقا ولذا اظهر (منصوب) وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احتراز عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه فى موجب تام غير الصفة) بيان للواقع لئلا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه (فى كلام موجب) اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب فى غيره بل يجوز هو ويختار البدل (تام) اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح فى الموجب الا قليلا كما سيجئ قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول فى كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما فى حكمه وقيل ان البدل فى قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب فى المستثنى ايضا واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا (نحو جاءنى القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى منه) عطف على خبر كان وهو فى كلام موجب و بعد الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان فى هذين كما اعاد فيما بعدهما فتبصر وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه

على

المستثنى او المفعول والاول اولى كما لا يخفى ✱

على المتبوع (نحو ما جاءنى الا زيدا احد او منقطعا) وجه الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاءنى القوم الا حمارا) اى لكن حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين فى مقام آخر وانما ذكر هنا لتتميم بحث المستثنى والمنقطع وان بين فى مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله فى كونه بعد الا وفصل بينه و بين جائز النصب بما ليس لبس من ذلك الملحق للاشتراك فى وجوب النصب (او) اذا كان بعد خلا او) بعد (عدا) لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاءنى القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او عدا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون اشبه بالا وخلا فى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمين فى باب الاستثناء ليكون ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب (فى الاكثر) اى المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان فى اكثر الاستعمال او) بعد (ما خلا او) بعد (ما عدا) لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءنى القوم ما خلا او ما عدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم

لدلالة الفعل على صاحبه كما يدل على مصدره ✱ منكر يدل عليه قوله او بعض منهم والفصل المتقدم لقلة عموم النكرة فى الاثبات اذا كان فاعلا كاستعمال البعض بمعنى الكل وانما لم يرجع الى الكل لان الفعل مفرد ✱

لانها موضوعة للاستثناء بخلاف ما عداها فانه موضوع لمعان آخر استعمل فى الاستثناء بضرب من المناسبة ✱

زيدا اوقت خلو الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذ سافر فيستغنى عن التزام حذف قد (او) بعد (ليس او) بعد (لا يكون) لكونه خبرا عنهما والمستثنى بعمه كما يعم المفعول به نحو جاءنى القوم ليس اولا يكون زيدا اى ليس اولا يكون الجائى منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا تستعمل الا فى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وحينئذ لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها لما راوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل) لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل (فى كلام غير موجب) بعد الا اذ فى الموجب يجب النصب كما مر (والمستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل (نحو ما جاءنى القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب) اى المستثنى (على حسب العوامل) اى اقتضائها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) فان كان العامل رافعا فهو مرفوع

وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور نحو ما جاءنى الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا فى الموجب قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب (و) المستثنى (مخفوض) اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة (بعد غير وسوى) بكسر السين وضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا الا انهما فى الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا (و) بعد (حاشا) لكونها حرف جر (فى) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية فى الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله تعالى عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما حرفى جر (فى الاقل واصل غير ان يكون صفة) لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر فى الاستعمال (ويحمل) على خلاف الاصل مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (فى الاستثناء) لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال (ويعرب) المحمول على الا اى يظهر الاعراب فى غير المحمول على الا ولو حرفا فى المعنى لكونه اسما فى الاصل والصورة (كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما لم يجر به (على التفصيل المذكور من وجوب نصبه او فى موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل فى غير الموجب التام والاعراب بحسب العامل فى المفرغ (واصل الا الاستثناء

لكونه موضوعا له ولذا كثر فى الاستعمال (و) قد (يحمل على غير
فى الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذا تعذر الاستثناء
بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان
على الاحتمال اذا لحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة
فيكون ما بعدها صفة) فى الظاهر واللفظ والا فالصفة فى التحقيق
والمعنى هى الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا فى الاصل والصورة
اجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه
لا مستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون فى الجمع المذكور الغير
المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى فى السماء والارض (الهة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله فحمل
على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اى لخرجتا
عن الانتظام وقد يكون فى المعرف كجاءنى الرجال الا زيد اذا لم يوجد
قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء
على ما صرح به الاندلسى والمالكى وقد يكون فى غير الجمع نحو جاءنى
رجلان الا زيد وقد يكون فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيد
و) المنصوب (التاسع) من ثلاثة عشر (خبر باب كان) اى الافعال
الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره
كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الاتى فانه معمول
الحرف (وامره) اى خبر باب كان (كامر خبر المبتداء) فى كونه واحدا
ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله
دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية (عند
قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عمله (خيرا فجزاؤه
خيروان) كان عمله (شرا فجزاؤه (شر ويجوز فى مثله) اى مثل هذا

فى مغايرة ما بعد كل منهما لما قبلهما منه

الكلام فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب الاول
ورفع الثانى كما فى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته
وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف
لضدى على الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف الجر
ليس بقياس بل سماع نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان) وجه
عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام
وهو كالمبتداء) الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر
ذكره الفاضل العصام (لكن لا يجوز حذفه) الا للضرورة لان كونه
معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف قال
فى الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله
فعل صريح (والحادى عشر اسم لا التى لنفى الجنس) قدمه لان عامله
مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا يختص ببعض اللغة
بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما (نحو لا غلام رجل جالس عندنا
وقد مر شرط العمل فى بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا (عند
وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف
نحو لا عليك اى لا باس (والثانى عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس) قدمه
لانه اسم وهو اصل فى المعمولية (وهو مثل خبر المبتداء و) المنصوب
الثالث عشر) من ثلثة عشر (المضارع الداخل عليه احدى النواصب
الاربع (نحو لن يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة (فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر) بيانه فى بحث
حرف الجر (والثانى المجرور بالاضافة) معنوية او لفظية (ولا يجوز

بخلاف اسمه لانه لكونه عمدة كالجزء منه منه

اما الاول فلان حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير لاسيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا واما الثانى فلان الظاهر المتبادر من هذا الكلام ان الشرط بكون الجزاء خيرا كون نفس العمل خيرا لا ان فيه خيرا فافهم منه

قوله الاجحاف بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اى اذهبته كذا فى الصحاح منه

بخلاف الاتى فانه فعل ليس باصل فى المعمولية بل فى العمل منه

تقديمه) اى المجرور بالاضافة (ولا) تقديم (معموله على المضاف
لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه باخر المضاف فى اللفظ
والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى (الا ان يكون
المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا
غير ضارب لكونه بمعنى لاضارب) لتضمنه معنى النفى ولذا اكد بلا
فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا
اضافة (ولا) يجوز (الفصل بينهما) اى المضاف والمضاف
اليه (بشئ فى السعة غيرما) اى شئ سمع من العرب وحفظ
اى يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع فى السعة (ولا يقاس
عليه) ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلاثة مفعول المضاف
وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر
رحمه الله زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب
الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده
رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك وهواها
سعى فى رداها وكقوله عليه الصلوة والسلام وهل انتم تاركو بى
صاحبى والقسم نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما
بشئ (فى الضرورة) الشعرية (الا بالظرف) كقوله لله در اليوم
من لامها قال فى الامتحان والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح
ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جائز فى السعة وهو ما سبق واربعة
تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته
وبالنداء الاول كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها اى تسقى
ندى ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والثانى كقوله ولاعدمنا
قهر وجد صب اى قهر وجد صبا بالاضافة ثم رفع الوجد

ونقل عن ابن مالك فى توجيه
هذه القراءة وجوه احدها
كون الفاصل فضلة
صالحا لان لا يعتد به
والثانى كونه غير اجنبى
لتعلقه بالمضاف والثالث
كونه مقدر التاخير
من اجل ان المضاف اليه
معدر التقديم بمقتضى
الفاعلية المعنوية ✻
بفصل الصفة المضافة
الى مفعولها الاول بالثانى
ويمكن فيه اعتبار الوجوه
الثلثة فافهم ✻
قال الدمامنى ويحتمل
عدم الاضافة بان يكون
النون محذوفة كحذفها
فى قراءة الحسن وما هم
بضارى به من احد ✻

وكان

وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن
ابى طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد اى كان
برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه فى كتابيه من التنافى
و قد يحذف المضاف) بقرينة (فيعطى اعرابه للمضاف اليه
لقيامه مقامه (وهو) اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف (القياس
والغالب (نحو قوله تعالى وسئل القرية اى اهل القرية وقد يبقى
مجرورا على الندور) وهو ليس بقياس (نحو قوله تعالى يريد
الاخرة بجر الاخرة على قراءة اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف
اليه) بقرينة ايضا (و) قد (يبقى المضاف على حاله) بلا تنوين
عوض ولا بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف
فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن (نحو) قوله
يا من راى عارضا اسر به (بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى
الاسد) وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد رابعة
النجم من منازله (او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم
بالنصب (تيم عدى) حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة
المذكور وبقى المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافى
ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد
لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه
منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم فى سوءة عمر
والتيم قوم عمر بن لجاء وعدى اخوانكم والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم يا تيم
المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم
اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمران يهجونى

يعنى ان ذلك الفرس صغير
كالحمار المزبور ✻

فيلقيكم فى سوءة اى مكررة من قبلى يعنى مهاجاته اباهم (والا اى وان لم يعطف ولم يكرر كذلك (فلا يبقى بل (ينون المضاف) اى يعطى التنوين اياه (عوضا عنه) اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور (ان لم يكن) المضاف (غاية وحسب ولا غير ولبس غير منونا فيها المضاف اليه (نحو وكلا اتيناه وحينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان) المضاف (غاية وهى الجهات الست وقد سبقت فى بحث حرف الجر (وحسب) عطف على غاية ولاغير ولبس غير منويا فيها) اى تلك المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه) بلا عرض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ ولقلة الاخير لم يتعرض له بنى) المضاف فى كل منها الشبهه بالحرف فى الاحتياج (على الضم جبرا لنقصانه بأقوى الحركات (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة (ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) فى بحث العامل فى المضارع (فان كانت الجوازم (كلم المجازاة) حرفا او اسما وقد مر معناها (تقتضى شرطا وجزاء) لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما ولا تعمل فى الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل فى الشرط وهما او الشرط وحده فى الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى وقد مر وجه التسمية بهما وفى التسهيل انهما اسمان للجملتين

وصوبه

وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت الجملة اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية (فان كانا) اى الشرط والجزاء مضارعين) وذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم (او الاول اى الشرط فقط (مضارعا) والثانى ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية (بغير فاء) يعنى ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولاحظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم) بها لفظا او تقديرا (فى المضارع) شرطا وجزاء بلا فاء واجب) لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد

اى لاجل ان اطلاق المضارع عليهما انما هو باعتبار صدريهما لان الجزم انما يظهر فيه

فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر
وعلى هذا ينبغى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال
ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الاول ماضيا
والثانى مضارعا) بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضى فافهم (جاز الجزم) بها لفظا اوتقديرا
لوجود الجازم وصلاحية المحل (والرفع فى الثانى) لضعف التعلق
لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا اوتقديرا وليوافق الاول
لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحوان اتانى
آته اوآتيه (وان كان الجزاء ماضيا) سواء كان الشرط ماضيا
ايضا اومضارعا انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم
فيه ليظهر وصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع
و وصف المضارع بكونه منفيا بلم اولما (متصرفا) لا غير
متصرف كائنا (بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه (اومضارعا
منفيا بلم اولما) لا بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات يجئ
فلا يجوز دخول الفاء فيه) لتحقق تاثير اداة الشرط فيه بقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى
ولا يمكن الجزم فيه لفظا وتقدير البناء الاول وانجزام الثانى قبل
دخول الاداة فيكون محلا (نحو ان ضربت ضربت) اى اضرب
اولم اضرب) اى لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب
ضربت والشرط فى الاخير مجزوم لفظا كما عرفت و فى غيره محلا
وان كان الجزاء جملة اسمية) سواء كان الشرط ماضيا اومضارعا
كما يشير اليه فى الامثلة (او) جملة (ماضية) بتشديد الياء اى منسوبة
الى الماضى بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سيأتى من الامرية

وحق الشرط والجزاء الانجزام ما امكن منه
فى عدم الانجزام منه

الى الدعائية اوتحقيقها اى ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها
وصفا بحال جزئها كما فى (غير متصرفة) على الاول اى غير متصرف
جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو
وعدمه انما يعتبر فى الفعل وفى هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل
وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم الداعى
للعدول من هذا المسلك وليناسب ما قبله (او) ماضيا (بمعناه) اى
بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل
مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله اومضارعا مقترنا لكن
سقطه من قلمه اومن قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض النسخ
ما بمعناه واما اول الساقط اوعبارة عنه و يمكن ان يكون المعنى
او ماضية ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
اوماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة
الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده
مما لا يخفى (فلا بد حينئذ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه
من قد ظاهرة اومقدرة) ليكون نصا على ان الماضى بمعناه
اومضارعا) اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان
الاقتران بالسين اوغيره صفة المضارع لا الجملة (مقترنا بالسين
اوبسوف اولن اوما) ليكون نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلاثة
الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تحدث
الاستقبال ولا تبدل اليه الحال (او) جملة (فعلية) وفيه اشارة
الى ما نقلناه عن الفاضل العصام فى وجه التصويب (انشائية كا
لجملة (الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والنهية) اى المنسوبة
الى النهى (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء

اى كما كان وصف الجملة بالتصرف وصفا بحال جزئها منه
كون ما اول الساقط منه
هذا على الاول واما على الثانى فلا يكون ساقطا حتى يكون اوله منه
كما توهم الشارح الاول منه
لجريان الحكم فى الجزاء الماضى الذى بمعناه والذى هو المتصرف فمن لم يتدبر وقصر فقد قصر فتدبر ولا تقصر منه
اذ مع النص على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال منه

والتمنية والعرضيــة والتحضيضية (يجب دخول الفــاء فيه اى الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدهــا فى البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلاجزم فيه لمامر ان الفــاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال للاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال النــاقصة (و) نحو فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا) وهو خير لكم مثــال الغير المتصرفة من الافعال المقاربة (وان كان قميصه قد من قبل فصدقت) اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضى بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاءه عــلى المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقــاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تاويله بامر استقبالى وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك (وان تعاسرتم فسترضع له اخرى) مثال المضــارع المقترن بالسين (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) مثال المضارع المقترن بلن (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثــال الامرية (اوفلا تضربه) مثــال النهيية اوفهل تضربه) مثال الاستفهــامية (وان تكرمنى فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتنى فليتك مكرم اوفلا تنزل (وان كان اى الجزء (مضارعا بغيرها) اى بلا سين وسوف ولن وما (مثبتا اومنفيا بلا فيجوز الفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها

وهو الفاء لانه لا يتاع الشئ للشئ فيدل على ان الجملة جواب لا كلام منقطع ﷻ

مثــال العرضيــة والتحضيضية لانها تستلزم العرضية ﷻ .

لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى مع) جواز (الرفع) نظرا الى مامر من ان الفاء يمنع الجزم (و) يجوز (حذفه) اى الفــاء (مع الجزم) نظرا الى وجود التاثير من حيث انها خلصته للاستقبال اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى بلا فلانهــا للنفى المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم (اوفاضرب) بها مع الرفع مثــال للمثبت اولا اضرب) بالحذف مع الجزم (اوفلا اضرب) بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف فيكون اسمية فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتداء لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف لان ما ذكر فى وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا فى وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفــاء كما مر ويعتبر الجزم فى محل الجملة واما المعمول بالتبعية) وهو الثانى من النوعين الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير لاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما فى اللب ما تبع سابقه فى الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدئ لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هــذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتــاج الى مجرد معرفة الاصطــلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقســامه على ان مفهوم التعريف حاصــل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفى تعريف ابن الحــاجب خلل آخر بينه فى الامتحان (فخمسة) بالاستقراء

فيه لطف لا يخفى ﷻ

ومعنى التبعية اتحادهما فى النوع مع كون اللاحق لاجل الســابق لا وقوعه بعده فلا يرد الاخبــار المتعــددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب ﷻ

حيث قال التوابع كل ثان باعراب سابقه انتهى قوله ثــان اى متــاخر وقوله باعراب اى ملتبس باعراب سابقه ﷻ

ولايجوز تقديم شئ منها) اى الخمسة (على متبوعها) فى السعة
واما فى الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله
عليك ورحمة الله السلام (وعاملها عامل متبوعها) كما هو
مذهب سيبويه اما فى الصفة والتاكيد وعطف البيان
فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كمفرد منسوب
اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا
ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا
كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة
الى اللفظ كالشاذ النادر اومقدر كما ذهب اليه البعض فخلاف
الاصل ايضا فلايصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالامر الجلى
واما فى البدل فلان المبدل منه فى حكم المطروح فكان العامل
باشر الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب
واما جعل العامل فيه نظير الاول لانفسه كما جعل الاخفش
والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين فخلاف الظاهر ايضا
والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع
اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو
مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما استدلال بان البدل
مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق
لا مذهبهم كما زعموا واما فى العطف بالحروف فلان كون الحرف
واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها
كما ذهب اليه الفارسى وابن جنى خلاف الظاهر

بخلاف غلام زيد فى جاءنى
غلام زيد فان المنسوب اليه
وان كان لغلام مع زيد الا
ان الثانى ليس هو الاول
معنى فلم يعمل العامل فيهما
معا ﷺ

اى فى الصفة والتاكيد
وعطف البيان ﷺ

ولم يعمل فى الاول ولم يباشر
ﷺ

والتسمية ببدل الاشتمال
باعتبار المجرور وفائدة
اللام التاكيد ليس الا ﷺ

والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه
البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق العامل
واعرابها) اى الخمسة (كاعرابه) اى متبوعها ولو محلا
اوموهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدالى انى لست مدرك
مامضى ولا سابق شيأ اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا
عطف على مدركا مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه فى موضع
يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين
فى المثال المذكور فليس باعراب ولا ابتناء بل هو لمجرد
المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول
الاول) من تلك الخمسة (الصفة) قدمها لكونها اشد متابعة
واكثر استعمالا واوفر فائدة وهى تابع) خرج به غيره من المعمولات
يدل) بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية اوالتزامية صارت
بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام
فى الاطول شرح تلخيص المفتاح (على معنى) ثابت (فى) مداول
متبوعه) ولايدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل
الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل حسن فان حسن
باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت فى الرجل
والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار
اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه
مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل فى المتبوع
وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمى وصفا بحال المتعلق مع
انه يصدق ايضا انه يدل على معنى فى متبوعه لجريان الاعراب
على مايدل على حال المتعلق وللتميز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا

مطلقا) غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحرف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتأكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده المصنف بانه اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني ويجوز تعددها) لما مر في الخبر (نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة) حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني كما لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او خير منك (بالجملة) لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد (الخبرية) لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز

صاحب الكشاف عه
وعند البعض يجوز لحوق الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق كما قيل في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء عه

يكون

كون الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتداء ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية (ويلزم فيها الضمير) الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظنت في بادى الراى اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر (نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف) الضمير (لقرينة) نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس اى فيه (ويوصف) اى يقع الوصف (بحال الموصوف) بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما (وبحال متعلقه) كذلك فزيد الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى اعتبارى حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال (فالاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى (في التعريف والتنكير) حقيقة او صورة كما في الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث) والاعراب تركه حذرا

لانه يجوز ان يقول زيد اضربه بلا تاويل ولا يجوز جاءني زيد اضربه بلا تاويل كما سبق عه



في الكون بحسب الدلالة وفي الشمول للمفرد والجملة عه

عن التكرار ولاوجه لاستثناء مايستوى فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو فى الجمع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكرا والا فى الاثنين (نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى امراة صالحة والثانى اى الوصف بحال المتعلق (فى الاولين) من السبعة اى التعريف والتنكير (فقط) دون الخمسة الباقية وحكمه فيهما قد علم فى بحث الفاعل ولذا لم يقل وفى البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق فى كلامه ذلك على ان هذا فى كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد (نحو جاءنى رجال راكب غلامهم او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين فى بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال و (المعرفة) ولله دره حيث لم يخرج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا ما) اى اسم (وضع) وضعا جزئيا او كليا (لشئ) ملتبس (بعينه اى بذاته المعينة من حيث انه معين فيخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن اليه لا يلتفت لا معهما وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها واسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال فى الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة

ولو ضمنا كما فى المفرد ✻
وكذا المذكر اذ لم يسبق تعريفه الصريح ✻
قوله محضا بخلاف مفهوم النكرة فانه وان كان معينا بعضه وهو ما وضع لكن ليس بعضه بمعين وهو لا بعينه فتدبر ماتدبر ✻

الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازانى والاحسن ماقيل ان المعرفة ماوضع ليستعمل فى شئ بعينه والنكرة ماوضع ليستعمل فى شئ لا بعينه فالمعتبر فى التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل فى الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ماوضع ليستعمل فى شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ماوضع لافادة شئ بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنها داخلة فى النوعى فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وماذكره فى الامتحان بالنظر الى الشخصى الذى هو المتبادر عند الاطلاق وفى كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة ماوضع لشئ لا بعينه) اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى او لشئ لا ملتبس بتعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالشوينى وغيره ورجحه السيد السند فى تصانيفه قاله الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع

يعنى ان فى لفظ المعرفة اشارة الى ان مفهومها معهود معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها وان كان معلوما للسامع ايضا اذا الكلام فيما كان عالما بالوضع والا لم يفد التخاطب لكن ليس فى لفظها اشارة الى تلك المعلومية ✻
اى كما كان معلوما عند المتكلم ✻

لاحظاولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها
بخصوصه بحيث لايفهم الا واحد بخصوصه على ماهو راى المحققين
من المتاخرين لابازاء القدر المشترك كما هو راى المتقدمين قدمها
لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم
المخاطب لوجود الالتباس فى الجملة فانه يتطرق فيه مالا يتطرق
فى المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة
وضع اليد عليه (وهى اربعة اقسام) بالنظر الى ما قبله والى اعرابه
الاول مرفوع) محلا (متصل) قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل
فى الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل (وقد سبق
فى بحث الفاعل (والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو هو هى هما
للتثنيتين ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين
كما فى عبارة غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال
هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر (انتما) كلاهما (انتم انتن انا نحن
انما بداء بالغائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بداء بالمتكلم رعى اسلوب
التنزل (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل
لايفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان
ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير الضاربه قيل
مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل
الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه ضربها ضربهما) مثل هما
ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى
ضربنا ونحو له الى آخره) لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا
والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك

فتعقله آلة للوضع لانه
موضوع له فالوضع كلى
والموضوع له كلى متشخص

الاترى انك اذا قلت انا لا
يلتبس بغيره واذا قلت انت
جاز ان يلتبس باخر
فيتوهم ان الخطاب له

وان كان اللايق ذكرهما
بعد تثنية المؤنث لكنه ذكر
هما بعده لاشتراكه بينهما

اياك

اياك اياكما اياكم اياكن اياى ايانا) و (النوع الثانى) من الستة (العلم
وهو مالا يتناول غيره بوضع واحد جزئى تركه لما فى الامتحان ان نحو
اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه
عدم الفرق فى الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ماقال ابن الحاجب
والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف (وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم
جنس) عينا او معنى (نحو اسامة وسبحان) علما لحقيقة التسبيح
على راى قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله
متعين بحيث لايشاركه مايماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لاتعين لها
وضعا بل استعمالا (والنوع الثالث) من الستة (اسماء الاشارة
ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة فى الحسية الحاضرة
فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة
وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قدمها
على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط
بخلافها فانها بالعين ايضا (وهى) مبتداء خبره محذوف (ذا) مبتداء
خبره (للمذكر) المفرد اى للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتداء ثانيا
بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر
الاول (ولمثناه اى المذكر خبره مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان
رفعا مبتداء مؤخر او ان بتقدير منها كذا (وذين) نصبا وجرا (وللمونث
المفرد (تا) بقلب الذال فى المذكر تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها ولذا
جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام (وذى) بقلب الالف ياء
فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التانيث فى تضربين قيل هى
الاصل لكونها بازاء ذا (وتى) بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق (وته وذه

مع التانيث والوصف
بالمعرفة نحو هذا اسامة
المقبل ووقوع الحال بعدها
بغير وصف وصحة الابتداء
بها نحو اسامة اجراء من
ثعالة قال الدمامنى ان مثل
هذا علم بحسب اللفظ لا
المعنى فانه كالنكرة وقال
بعضهم اطلاق المعرفة
عليه مجاز اذ لايخالف
معناه معنى اسد

هذا مفهوم من قوله ولمثناه

بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف
وبكسرها بلا ياء (وتهى وذهى) بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها
(وللمثناه) اى المؤنث (تان وتين) قال فى الامتحان وهذا يدل على ان
الاصل تا (ولجمعهما) اى المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا
فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالى
حرف جر وحمل عليه الممدود (ويلحق اوائلها) اى اسماء الاشارة
حرف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار
اختصاص اما والا بالجملة مالم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هاذلك
وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ماللبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان
نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب) تنبيها على حال المخاطب

بل يلحق اكثر بامالقريب
وقد يلحق ماللمتوسط *

من التذكير والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه
من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما او عدم
القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر
مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو
الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة
الممنوعة واني هذا (فيقال) فى المذكر المفرد (ذاك) بالفتح وفى المؤنث
المفرد (ذاك) بالكسر وفى تثنيتهما (ذاكما) وفى الجمع المذكر (ذاكم
وفى المؤنث (ذاكن) انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف
لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته فى الحرفية (وكذا
اى مثل ماذكر او لفظ ذا فى تصرف حرف الخطاب المتصل باخره
البواقى) من ذان الى اولاء نحو ذانك الى آخره وتاك الى آخره وتانك
الى آخره واولئك الى آخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب
خمسة انواع اشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف

الخطاب

الخطاب فيضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ماذكر وقال

اى اسم الاشارة وحرف
الخطاب *

البيضاوى وجاء افرادهما مطلقا (ويجمع بينهما) اى حرف التنبيه
كاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الاخر (نحو

اى فى جميع الاحوال سواء
كان المشار اليه او المخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا
بتاويل ماذكر او نحوه *

هاذاك ويقال) اى يقول العرب (تلك) فى تى (واولالك) فى اولاء
بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة
فى الثانية وهو جائز على ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى
بفتح التاء وحذف الالف من تا لما مر لكنه قليل ولم يحذف الالف
فى ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل فى تحريك الساكن
وذانك وتانك مشددتين) اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل
من هذه الكلمات الاربع (للبعيد) لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد
وارتضاه الرضى واستحسنه الدمامنى ورده الفاضل العصام بانه
ينبغى ان تكون للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل
النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد
صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد
فى افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله
واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد الاصل ذانك

العوضية والبعد *

او تانك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون
الادغام بجعل الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع
لوجود اطرد وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير
الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون
الثانى وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين
ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام

مع بقاء السكون فسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل لبعد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدمامينى ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد معها كما لا يصح ها ذلك وقد جاء اقول بحيثه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفه باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك بابدال النون ياء واما ثمه) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير (وههنا وهنا) بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر (وهنالك فللمكان) الحقيقى الحسى خاصة) لا تستعمل فى غيره الا مجازا والثانى للقريب وما سواه للبعيد والنوع الرابع) من الانواع الستة للمعرفة (الموصول) بغيره وهو معنى الاسمى واما الموصول به غيره فمعنى الحرفى ذكره الفاضل العصام وهو فى الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا بخبرية وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدئ لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزءا فى الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاحى ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسم الاشارة فى كونه من المبهمات (ولابد له) اى للموصول فى جزئيته من الجملة (من صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية معلومة للسامع) فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما

معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم فى المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فى من مثلا بين ان يكون موصولا او موصوفا فى مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثانى لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعى والتفصيل يطلب من الرضى والدمامينى شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدمامينى والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب وان تغلب الهوى فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه (فيها) اى الجملة (ضمير عائد الى الموصول) للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل او خلفه اى الضمير وقال الدمامينى فى شرحه المراد به الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله الطمع اى فى رحمته لكن قال ابو على منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه فى الخبر ففى الصلة اولى فظهر من هذا ما فيما فى الامتحان ان العائد عام كعائد المبتداء كذا فى التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول

اوالموصوف خبرا عن المتكلم او المخاطب نحوقول على رضى الله عنه
ان الذى سمتنى امى حيدر ونحو انت الذى قلت واما اذا كان
كل منهما مخبرا عنه باحدهما اومشبها به فلا يجوز الا الغيبة
نحو الذى قال انا اوانت اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار
بانا اوانت ونحوانا حاتم الذى وهب المائين واما اذا وجد ضميران
جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذى قلت
وضرب زيدا (ويجوز حذفه) اى الضمير كثيرا لومفعولا
وقليلا لومبتداء اومجرورا (عند قرينة) اذ لاحذف بدونها
الامنسيا ولايجوز هنا ولومفعولا لكونه جزءا من الصلة (وهو
اى الموصول (الذى) هو (للواحد) المذكر واللام الاولى
حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به
كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوع
الاوصاف وشئ منها لايكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية
اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل
بين الاولى والذال الساكنة التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت
قال الفاضل العصام هذا مما لايجلبه مناسبة فضلا عن شاهد
ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة
براسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه
للزومها له (ولمثناه) اى الواحد (اللذان) رفعا (واللذين
نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع
وحمل عليه اللذان واللتان (ولجمعه) المذكر وقيده التسهيل
بالعاقل (الذين فى الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجر
والتى) كالذى هى (للواحدة) المؤنث (ولمثناها) اى الواحدة

ولكون هذا مخالفا للقياس
اشد المخالفة قال المازنى لولم
اسمعه لم اجوزه فقال الشيخ
عبدالقاهر لولا اشتهار
مورده لرددته ✻
نحو اهذا الذى بعث الله
رسولا اى بعثه ✻
نحو من يمن بالحمد لاينطق
بما سفه اى بما هو ✻
مثل فاصدع بما تؤمر اى به
ومثل فاقض ما انت قاض
قاضيه اى ✻

اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (ولجمعها) المؤنث
اللواتى) وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا (واللائى
بالهمزة والياء (واللاى) بالياء فقط ساكنة اومكسورة
واللاتى) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر
واللوائى) بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله فى شرح
لب الالباب الظاهر ان هذا واللواتى جمع الجمع (وذا) عطف
على الذى الواقع (بعدما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا
صنعت اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال
فى كونهما اسمين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى
اى شئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا فى كونهما
فعلين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف (ومن) لذى العلم
الا انه يجوز (وما) فى الغالب لغيره ولصفات ذى العلم والمبهم
امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
كذا ذكره الفاضل العصام (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (والالف
واللام) اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى
لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا
فالوجه ان يقول ال كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا مخالف
لما سبق ولعله تمشى فى احد الموضعين على احد الرايين وفى الاخر
على الاخر الكائنين (فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى
فى المذكر (او التى) فى المؤنث (والنوع الخامس) من الستة
المعرف باللام) سواء كان (للعهد) الخارجى على ما هو المتبادر
عند الاطلاق كما اذا اشيربها الى حصة معينة من ماهية مدخولها
اما فردا اوافرادا (نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل) المعهود

كقوله تعالى ومنهم من يمشى
على بطنه الاية ✻
ويجىء لذى العلم قليلا
✻

المذكور (اوللجنس) كما اذا اشير بها اليه من حيث هوهو فيسمى
لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه (خير من المراة) اى جنسها
اومن حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله
تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين الاية او فى ضمن بعض الافراد
بلا تعين فيسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر
اللحم حيث لاعهد (و) المعرف (بحرف النداء اذا قصد به
معين نحو يارجل) والافنكرة نحو يارجلا والمتقدمون لم يذكروه
لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ اصل يارجل مثلا ياايها
الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا (والنوع
السادس) من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات
اوبالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة
الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لايصح الاضافة الى المعرف
بالنداء وماذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل فى الابهام كمثل وغير
وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا (نحو غلام زيد) اوزيد
غلامه وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع
الثانى) من الخمسة (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها قدمه
مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه
مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجئ ولانه بدخول
الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ فى التاكيد
وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء
وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله
وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التى هى
للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق

ومثال المضاف بالواسطة
مثل جاءنى الرجل صاحب
لجام الفرس ✱

وهو هو المقصود بالنسبة
مع متبوعه ✱

كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راى
والتاكيدات الواردة بالفاء اوثم لمجرد التدرج والارتقاء
نحو بالله فبالله و والله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل
جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف
ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد
اثر الكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للاخر مما لم يقل
به احد (وهى) اى تلك العشرة ولقد احسن فى عدها هنا
وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل
الواو) للجمع مطلقا (والفاء) له مع الترتيب بلامهلة وتراخ
فيكون للتعقيب (وثم) للترتيب معها (وحتى) له معها ايضا
لكنها فيه اقل وهى فيه ذهنية لاخارجية كما فى ثم والمعطوف به
جزء قوى اوضعيف من المتبوع ليفيد قوة اوضعفا فيه فيصلح
لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه
على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان
الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك (و و
واما وام) لاحد الامرين اوالامور مبهما غير معين عند المتكلم
وهذا يان للمعنى المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان
للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام
وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا بايهما احد المستويين
والاخرام ويجاب بتعين احدهما اوكليهما اونفيهما لانهم اولا
لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعين فبطلبه

واما على راى آخر فحال
وانما لم تتقدم مع كون
ذى الحال نكرة محضة
لعدم اللبس بوجود الواو
✱
احدهما كونه صفة لزيد
فى المثال المذكور تابعة له
بتبعية المعطوف عليه
واخرهما كونه معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعاله
✱
اى بلادلالة على الترتيب
ولاعلى المعية ✱
اى ليدل عليهما حتى يتميز
الجزء باحدهما عن الكل
فيصير كانه غيره ✱

والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فيستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاة وفى الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو (ولا) لنفى ما اوجب للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو وفهى لازمة للايجاب (وبل) للاضراب مع الايجاب كجاءنى زيد بل عمرو واما مع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول ولاثباته لما بعده على آخر (ولكن) فى عطف المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا وفى عطف الجملة للاثبات بعد النفى وللعكس فهو نظير بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو ولم يجئ وماجاءنى زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق النفى (واذا عطف) اى العطف بالحروف اووقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزا اومستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لاشرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل) ويقبح تركه يعنى ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التاكيد مؤخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت انا وزيد) ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة

عند قصد الاضراب عن الاخبار الاول والشك فى الثانى ✻

فكانه لم يحكم فى المعطوف عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ✻

وذلك لوجوب تغاير طرفيها معنى والمفرد المعطوف فلا يكون منفيا لان حرف النفى انما يدخل الجمل فيجب كون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير ✻

قال المصنف فيما علقه على الامتحان مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان القتل والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فانه مجاز باعتبار الكون فمن لم يفهم هذا لدقته فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول كما جعله شراح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف انتهى وقس عليه واذا عطف العطف ✻

ولايجوز

ولايجوز العطف على التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا اباؤنا (فيجوز تركه) اى التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما فى الاية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر فى التاكيد مما لا يغنى انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد اوغيره ليحصل به النقصان فى التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذى هو غير مستقل وهى سبب استقباحهم العطف بدونه وفى الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهى ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوى لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم فى المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه فى حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة (نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على

الذى هو خلاف الاصل ✻

لفظا وان كان مستقلا معنى ✻

لكونه غير مقصود بالنسبة فيسوغ انحطاطه عن التابع بالجزئية ✻

المضمر المجرور) لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار (اعيد الخافض) حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار (نحو مررت بك وبزيد) وجر بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قوله (والمال بينى وبينك) اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثانى كما فى الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية فى حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له) من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعنى لزوم اجتماع آلتى التعريف او لم يجرد مفقود فى المعطوف وسبب بناء زيد اعنى كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق) لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب

ولا مجال للتاكيد لعدم المجرور المنفصل *

واحترز بهذا عن الاحول العارضة له من حيث نفسه فقط كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والتثنية والجمع فان المعطوف ليس فى حكمه فيها *

كعمر فى قولنا زيد عن القائم وعمرو فانه فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم من كونه مبتداء واجب التعريف محصور فيه القائم بضمير الفصل *

والبيضاوى بمفهوم قوله (ولا يجوز) عطفهما بواحد (على معمولى عاملين مختلفين) اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر كالقاضى مالم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف فى كلام الغير لغوا باعنى المبل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا فى الامتحان (الا عند تقدم الجار) الذى هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف او لا (على راى) وهو راى الكسائى والفراء والزجاج والمروى عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام فى المغنى (نحو فى الدار زيد والحجرة) بالجر (عمرو) وفى الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرفع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما فى المثالين او انفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامينى فى شرحه وعزى هذا القول الى الكسائى والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى اعلم الشنترى وهو ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدمامينى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا

تكلفه ظاهر وكونه باردا لان استعمال عطف بعلى كثير فيكون تعلقه بمحذوف باردا *

استاذ ابن الحاجب *

وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنترى وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر فى المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ماقبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل (والثالث التاكيد) والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يوتى العاطف فى اللفظى لامر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها فى البيان كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو مايقرر المتبوع على مايفهم من كلام البيضاوى بان يدل صريحا على مايدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليها (وهو قسمان لفظى) سمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما يجىء (وهو تكرير اللفظ الاول) اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف

لان الاعلم علله باستواء آخر الكلام اوله فى تقديم الخبرين على المخبر عنهما وابن الحاجب لم يرض به لاستلزامه جواز مثل زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لوجود استواء اول الكلام آخره مع انه لم يجزه وعلق ✱

اى ما يطلق عليه لفظ التاكيد ✱

بورود السماع ✱

وهذا معنى قول ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون المطابقة المعتبرة فى التاكيد ✱

الاخير

الاخير (او مرادفه فى الضمير المتصل ويجرى) اللفظى (فى الالفاظ كلها) اسما او فعلا او حرفا او مركبا قال المصنف ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ محصورة كالمعنوى ولا يخفى مافيه من التكلف (نحو جاءنى زيد زيد) او حسن بسن وضربت انت وضرب ضرب زيد) ولا لا او نعم نعم فى جواب اقائم زيد (وزيد قائم زيد قائم ومعنوى) لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعاف) من الاسماء لا يجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجالا ودراهم (وهو) اى المعنوى (نفسه وعينه) بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءنى زيد بنفسه او بعينه كذا فى التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والموئث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول جاءنى زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه (وكلاهما) للمذكر (وكلتاهما للموئث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما (وكله) يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرات الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن (واجمع واكتع وابتع

اى ومن جريان اللفظى فى الالفاظ كلها ✱ بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والموئث كراهة اجتماع التثنيتين ✱

وابصع) بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا فى ذى اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التاكيد بهما فائدة (وهذه الثلاثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية (اتباع) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع (لاجمع) تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لا جمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله (ولا تتقدم) هذه الثلاثة (عليه) اى اجمع اذا اجتمعت معه (ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود لما مر (فى الفصيح) وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية (واذا اكد المضمر المرفوع المتصل) بارزا او مستكنا (بالنفس والعين) اى باحدهما (اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه فى البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس فى ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه المحتمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغيره التاكيد وكل وكلا المضاف فبن

الى

الى الضمير لا يقعان غير التاكيد الا مبتداء فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه) وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار فى الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما تفرع عليه عكس ما فى الكافية لتتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما فى الاول فافهم (والرابع البدل فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) فى الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما فى الكافية وهو بما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ فى مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هى مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى البدل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقى ولخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضيفى زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شيء وما اختاره المصنف من قوله بالنسبة عما صوبه الفاضل

قوله بالنسبة ليس صلة القصد بل الباء للسببية اى المقصود بسبب النسبة ومن جعله صلته فقد انقطع من توجه الكلام ولم ينل من سعيه الا الملام والعلم عند العلام منه

عن تعريف ابن الحاجب منه

قيل جامى وهندى وغيرهما منه

العصام (دونه) اى المتبوع فيخرج ماعدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بداء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لافرق بين الاضراب قسمى بدل الغلط الا فى وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا فى الامتحان وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايهذا فى ايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل) اى بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اى البدل والمبدل منه الكلان (على) شئ (واحد) وان لم يكونا مترادفين اومتساويين (نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض) اى بدل هو البعض من الكل ان كان) مدلول البدل (جزء) مدلول (المبدل منه فى الخارج (نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال) اى بدل مسبب

غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر (ان كان بينهما تعلق وملابسة (بغيرهما) اى الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط بل يكفى التعلق لكن لا مطلقا بل (بحيث ينتظر النفس) اى نفس السامع (بعد ذكر الاول وهو المبدل منه (وتتشوق الى الثانى) وهو البدل (نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضى كون غلامه فى جاءنى زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) اى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل منه غلطا) صريحا اوغيره فيشمل اقسامه الثلاثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الى آخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم الاخير مهملا مع لا يقع فى كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شامل لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان (نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع فى كلام الفصحاء بل يورد دونه بل ويجب وصف النكرة المحضة (المبدلة من المعرفة) فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف كجاءنى رجل غلام زيد بدل الكل) ان لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون

فالاضافة فى هذين القسمين بيانية منه

المقصود انقص من غيره من كل وجه (نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقى لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار (و) التابع الخامس) من الخمسة (عطف البيان وهو تابع يجئ به لايضاح متبوعه) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه) اى فى متبوعه (نحو اقسم بالله ابو حفص كنية (عمر) بن الخطاب رضى الله عنه عمر عطف بيان له فمجموع ماذكرنا من المعمولات) على ماذكرنا (ثلاثون) واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ماذكره فستة وعشرون زاد فى المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم الباب الثالث فى الاعراب) تذكر ماسبق (وهو) فى الاصطلاح شئ) حركة اوحرفا اوحذفا (جاء من العامل) بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل فلا نقص بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعنى جاء منه ذاتا وصفة معا كما فى الاعراب بالحركة اوصفة فقط كما فى الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة

المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون اوتقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان فى اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثانى عند ورود الناصب والجار لكنها اما غير دالة على شئ اودالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعانى الموجبة للاعراب ويتعدد الدلالة فى بعضها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة كما يحدث به فى الاعراب بالحركة صفة هى الحركة الدالة على المعانى المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع اليه (يختلف به اى بسببه صفة (آخر المعرب) لفظا او تقديرا اومحلا فالمراد بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقى كدال زيد والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون على ماهو المختار عنده من ان كلا منها كلمة براسها قال المصنف للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا نفسه فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظى وان منع حال فى آخره فتقديرى او فى نفسه فمحلى وهذا تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحى والا ينتقض التعريف بخروج المحلى الذى فى المبنى فلو قال آخر الكلمة كما فى تعريف العامل لكان اصوب

فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة له ذكره المصنف فيما علقه على الامتحان اللهم الا ان يقال يجعل ذكر الجمع المذكر السالم والمثنى فى بيان محل الاعراب قرينة له لكن فى كون اللاحق قرينة للسابق مع تباعدهما خفاء لا يخفى ولذا قال ظاهر مه

فى الامتحان فى بحث شرح المرفوعات مه

متعلق باقتضاه اوحال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع بقوله فيوجد آه فافهم مه

وهو الرفع والنصب والجر والجزم هنا مه

واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص و بالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا لايناسب المرام كما لا يخفى على ذوى الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لايخفى على كل من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به ولو اريد بالمعرب مايشملها وزيد في تفسيره اوحمل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهي من البعيدة لكن ياباه مانقلنا عنه وتعريفه للعامل (وله) اى للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم (تقسيمات اربعة) بالاستقراء (متداخلة) اى يدخل اقسام بعضها في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب اومبني (التقسيم الاول) منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) ولذا قدمه (فنقول هو) اى الاعراب (اما حركة) وهي الاصل فيه

عما لايتعلق بشيء اصلا منه

لخفتها

لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (اوحرف) وهي ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (اوحذف) اى حذف احدهما للجزم ولذا اخرعنهما (والحركة ثلاثة ضمة) سميت بها لضم الشفتين عندها (وفتحة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع) اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثاني) منها تقسيمه بحسب المحل فهو) اى المحل الذي بحسبه هذا التقسيم (اما معرب او ملابس (بالحركات المحضة) لا مع الحذف اوبالحروف المحضة) لامعه (او بالحركات مع الحذف اوبالحروف مع الحذف والاول) وهو ما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب ملتبس اومعرب (بالحركات الثلاث) في الاحوال الثلاث غير تابع بعضها البعض في بعض الاحوال (بالضمة رفعا) اى مرفوعا اوحالة الرفع (والفتحة نصبا والكسرة جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فانا لواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فماوجد فيه هذان الاصلان وهو ماذكره بقوله (فهو اى تام الاعراب مما بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لاالمثنى

اى كما كان الحركة هي الاصل منه

والمجموع بقرينة ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده ه للجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذا اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص المنصرفان) لا يحتاج الى علة و بيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجئ احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف على ما فسره ه غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجئ (نحو جاءنى رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص الاعراب بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله (اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد) وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثانى ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله (واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اى ما بالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجئ نحو جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى وهو ما بالحروف المحضة (ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة) فى الاحوال الثلاث على ما هو الاصل كما فى الاعراب بالحركة (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو) اى تام الاعراب مما بالحروف المحضة (الاسماء الستة

المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غير ياء المتكلم) اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجئ (المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف (المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة فى حال الاضافة سماعا بخلاف دم محذوفة نسيا فى حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما فى التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا و بخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك فى التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصل الحركة ذكره فى الامتحان (واما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا) هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما فى الكافية واللب (والياء نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم) وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير فى نحو سنين وارضين وشبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية (واولو) جمع ذو من غير لفظه (وعشرون واخواتها) اى نظائرها من ثلاثين الى تسعين (نحو جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون) رجلا (ورايت مسلمين واولى

لم يقل لا ماتها ليشمل عينه فم وذو وفان لاميهما الما حذفا نسيا فى كل حال صار عيناهما آخرين كلام الاربعة الباقية منه

عدل عن قول الفاضل الجامى حين الاعراب حذرا عن لزوم المصادرة منه

خبر بعد خبر لا واخرها والمراد بالحذف عدم التلفظ فيعم القلب فى فم منه

هذا فى ذو فرضى حملا على اخواتها اذ لا يقع عن الاضافة اصلا منه

مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو) اى ناقص
الاعراب بهذين الحرفين (المثنى) وقد سبق ماهو (واثنان) وكذا
اثنتان وثنتان (وكلا) وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة قال
الفاضل العصام (مضافا الى مضمر) اذ لو كان مضافا الى مظهر
لكان معربا بالحركة التقديرية (نحو جاءنى مسلمان واثنان
وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق
الاشارة اليه فى الاسماء الستة واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس
فى الاحوال الثلاث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة
احق بالامتياز الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف
ولكونه ضميرا فى نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة
اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا
ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى
التثنية والجمع لم تمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر
وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على تمكن حذرا عن الساكنين
فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام
والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
فى التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر
لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى
فراعوا فى الاضافة الى المظهر الاصل اللاحق بالاصل الاخف
جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا
اصل فى الاعراب وكذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر

اى كلا لانهما على معنى
التثنية او الجمع منه

يعنى ان الواضع اعتبر عند
الوضع دلالة هذه الحروف
على المعانى الخفية ايضا
وعدم تمحضها فيها وعدم
امكان الحاق التنوين بعد
التركيب فزادوا نونا عوضا
عنهما ولا منافات بين هذا
وبين ما سبق فافهم منه

لكونها

لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولوا وعدم النون للزوم الاضافة
كذا فى الامتحان (والثالث) وهو ما بالحركة مع الحذف (لايكون
الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان لان محذوفه اما حركة
او حرف فالاول) وهو ما كان محذوفه حركة (الفعل المضارع
الذى لم يتصل باخره ضمير) مرفوع بقرينة الاتى اذ باتصال
المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للحال
وهو فى عرفهم ما ليس آخره حرف علة (فرفعه) اى رفع ذلك
المضارع (بالضمة ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كما فى الوقف
ولا يخفى ان لبس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه
بحذف الحركة) ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده (نحو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب) ولم يضرب القوم (والثانى) وهو
ما كان محذوفه حرفا الفعل (المضارع المذكور) الذى لم يتصل
باخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) واوا او ياء او الفا (فرفعه
بالضمة) تقديرا لاستثقالها عليها (ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا
كما اذا كان الاخر الفا (وجزمه بحذف الاخر) مطلقا لان الجازم
لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (نحو يغزو) ويرمى
ويخشى (ولن يغزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يغز) ولم يرم
ولم يخش (والرابع) وهو ما كان بالحرف مع الحذف (لايكون
الا ناقص الاعراب وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل
باخره ضمير مرفوع غير النون) الذى هو للجمع المؤنث اذ المضارع
لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتى
فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه) لان الضمير المرفوع لما عد
جزءا بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده

ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب بناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فناسب بدله فيحمل عليه فى الافعال ايضا (نحو يضربان) ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين (ولن يضربا) ولن يضربوا ولن تضربى ولن يرميان ولن يرموا ولن ترمى (ولم يضربا) ولم يضربوا الى آخره (فالمجموع) اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكاما اخر لابد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال (والمراد) فى الاصطلاح (بالمنصرف) سمى به لكونه صرفا فى الاسمية ولذا سمى امكن اولرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة اولتغيره بدخول الجر والتنوين اولازدياده به قدمه لاصالته ولكون مفهومه وجوديا (ما) اى اسم (دخله الجر) بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق (والتنوين) لعدم مشابهته بالفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف (وبغير المنصرف) سمى به لعدم ماذكر فى المنصرف (اسم معرب بالحركة) فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به فى الامتحان (لايدخله الجر) بالكسر قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض (والتنوين

للتمكن

للتمكن لانه لما شابه الفعل فى تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم فى الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشئ منع منه ما منع من الفعل اعنى الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى عليها الاحكام وهذه لاتحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وهى لا تتيسر الا بالتفصيل الآتى بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة لتقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به فى الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال فى الجملة وحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتى فافهم (وهو) اى غير المنصرف (على نوعين) الاول (سماعى وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع) قال الرضى هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء فى الشعر فصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسى الى تساعى هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع فى عشرة مع وجوده فى الشعر لانه لاينفع فى مفعل ولا فى فعال فى السعة ولم يجعل ايضا ماجاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسى مع انه لايفيد فى مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد

ولذا خصها المص
بالذكر منه

المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل
جاءنى القوم احاد اوموحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقى
واخر) جمع اخرى مونث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه
فى الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن
او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة المعدول المعدول
عنه فى التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها
كامر ولبس فى اخر شئ من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا
الوجه ضعيف لان هذه القاعدة فى تقدير الاضافة لا فى فرضها
فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه
ان جاءنى الرجل والرجل الاخر وجاءنى الرجل ورجل آخر
لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ماذكر اولا
ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فروعى المناسبة بين الحال
والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين منعت تلك
الالفاظ اوميلت بها حال كونها (صفات) اذ او كانت اعلاما
للذكور صرفت على الاكثر لان العدل فى هذا الباب تابع للوصف
فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل
الاصلى مع العلمية ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق للتانيث
مع العلمية لكنها لايكون حينئذ مما نحن فيه والسبب فى كل منهما
العدل الحقيقى والوصفى اذ العارضى صار اصليا فى المعدول
لاعتباره فى وضعه (و) نحو (جمع وكتع وبتع وبصع) حال كونها

اى التفضيل على ماذكر
منه

جوعا

جوعا) فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياسه تكسير فعلاء
صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ
وان كان اجمع فى الاصل افعل تفضيل بجمعاء شاذ وقس
عليه البواقى والسبب فيها العدل التحقيقى والوصف الاصلى
على الاصح ولايضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافى
لانه بتقدير جميعهم حيث لايؤكد بها الا المعرفة وعدم ملاءمة
ظهور الاضافة لمنع الصرف لايستلزم عدم ملائمة تقديرها
وقيل التعريف الوصفى وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه
العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما فى الاول وانما قيد
مجموعا لانها لوكانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق
(و) نحو (عمر وزفر وزحل) اسم نجم من الخنس (وقزح
اسم جبل فى مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها
العدل التقديرى والعلم ولولم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت
لبقائها على سبب واحد (و) الثانى (قياسى) وهو مالايتوقف
منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية
موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلى فى قوله
وهو كل علم على وزن) اى هيئة (مخصوص بالفعل) فى الوضع
الاول فلا يوجد فى الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم (كضرب
مجهولا (وشمر) مشدد العين علم الفرس الحجاج معناه فى الاصل
اسرع فى المشى وبقم منقولا من العجم (وانقطع واجتمع
واستخرج) وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة
او مجهولة وكذا فوعل مجهولا (او فى) محل (اوله)
اى الوزن او مجازا بالحلول (احدى زوائد المضارع) التى لها

بضم الهمزة وفتح الواو
منه

انواع اختصاص به وهى حروف اتين حال كون ذلك الوزن
غير قابل للتاء) المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه عن كون
ذلك الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف
للعلمية والتانيث كيعملة وارملة اذا سمى بها فيد خل فى قوله كل
علم فيه تاء التانيث لا وزن الفعل كما لا يخفى (نحو يزيد ويشكر
واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل ؛ وكل افعل التفضيل
والصفة) اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل
او الصفة (نحو افضل) للتفضيل (وابيض) للصفة والسبب
الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما
من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل
عدمه قطعى اذ موئنث الاول فعلى وموئنث الثانى فعلاء (وكل
اسم اعجمى) غير عربى فى الاصل (استعمل فى اول نقله
الى العرب علما) سواء كان علما فى العجم ايضا او اسم جنس نقل
علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون
علمية فى العجمية وما وجه من التعميم الحقيقى والحكمى فجمع بين
الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثانى
ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيها ظهور
العلة للكل وفى وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا فى الامتحان ووجه
الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك
لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير
فيكون كاللفظ العربى فيضعف العجمة فلا تؤثر (وهو
اى والحال ان ذلك الاعجمى (زائد) حروفه (على
الاحرف (الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون) كان فى لغة

الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع
لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف (وابراهيم
هما مثالان للزائد على الثلاثة الاول للثانى والثانى للاول (وشتر
وسقر فممنوع منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة
كالتانيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ماه وجور فيجوز فى نوح
الوجهان كهند فهذا للزمخشرى وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقى
وله علامة فظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة لها
ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح
واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط
منع الصرف فى نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك الاوسط
فى العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره فى التانيث لقيامه مقام
الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التانيث فى الجملة وهذا لا يعقل
فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شىء فلا وجه للتقوية
بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد
والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة
للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا موديا الى القلة
فى لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جمز بخلاف الرباعى وهذا لسيبويه
واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر
وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة
وانما يظهر الثمرة فى نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان
وتبع ابن الحاجب فى هذه الرسالة (وكل موئنث) علما اولا (بالالف
مقصورة) كانت (او ممدودة) والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها
والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم

ولو قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع

على وزن عضد

وهو ابو نوح

نحو حبلى وحمراء) قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا
مثلا لا يقال حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض
كالعلمية ورده المصنف بانه ان ارادوا عموم السلب فى التاء فنقوض
بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان
نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجئ التاء للفرق مطردا فى بعض
الصفات فكذا المقصورة فى افعل التفضيل الا ان يدعوا مع عدم التغير
للصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلبا لتاء هاء
وهى حرف خفى كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين
فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التأنيث لفظا
زائدا على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحمزة
او تقديرا) انما اشترط فيه العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء
حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
وهو) اى والحال ان العلم الذى فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه
على) الاحرف (الثلاثة) علم المؤنث اولا (نحو زينب او) هو
متحرك الاوسط) حال كونه (علم المؤنث نحو قدم اسم امراة
وينبغى ان يقول او عجمة ليشمل ماه وجود وجه هذا الاشتراط
ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شئ فى اللفظ
مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم
ظهورها فى عقرب مع وجوبه فى مثل قديمة وحركة الوسط
قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف فى مثل جمزى مع جواز
مثل حبلوى والعجمة وان لم تكن مؤثرة فى الثلاثى الساكن الاوسط
على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف هذين لا يؤثران

الا فيما فى مسماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث
قيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد
السببين ومزاحمتها لتاثيره ورده المصنف بانه لا طائل له اما اولا
فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم
الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها
الثقل بل حصول الخفة فى الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف
نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور يدل على ان مدار الاشتراط
وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيئا فى الحالين
ولو سمى به) اى بذلك المتحرك الاسط (مذكر صرف) لغاية
ضعف التانيث حينئذ فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فلو سمى
بالزائد على الثلاثة منع لو تانيث اصليا والا فنصرف فى كل حال
ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعات ولا يلزم
الجواز تاويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمى به مذكر صرف (ولو كان
علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه) لضعف تانيثه
ومنعه) لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا (نحو هند
وكل علم) فى الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة
وهذا اولى من قولهم ليامن من الزوال فيحصل له نوع قوة
ذكره فى الامتحان (مركب من اسمين) فى الاصل لان نحو النجم
وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد
بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا
ويزيد مع الضمير وتابط شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف
ليس احدهما عاملا فى الاخر) بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل
احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظهر

بان لم يحتج الى تاويل ١٢

فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت فى المضاف الصرف فلا تؤثر
فى المضاف اليه المنع لان غير المختار لايؤثر الضدين فان النار
لاتؤثر الاحرارة والماء الابرودة (ولاالثانى صوتا) فى الاصل
مثل سيبويه فانه مبنى اومحكى بناؤه (ولا متضمنا لمعنى الحرف
فى الاصل عاطفا اوجارا كخمسة عشر وجارى بيت بيت
علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع
ولقد اصاب فى زيادة هذين القيدين كما اصاب
فى زيادة اسمين لكن لابد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا
عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا
بل لوزاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا فى الاخر ولو زاد
ايضا ولامبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله
مركب بدون النسبة اومع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع
والثانى اوضح كما لايخفى (نحو بعلبك وحضرموت) على اللغة الفصيحة
كما سيجئ وسبب المنع العلمية والتركيب (وكل مافيه الف ونون زائدتان
فى الاخر لا اصليتان ولذا سميتا مزيدتين وسميتان مضارعتين لشبههما
بالفى التأنيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما مزيدتين (علما
لمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما (اووصفا لايدخله التاء
لما مر من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون
والعلمية (وسكران) مثال لوصف له مؤنث لايدخله التاء كسكرى
ورحمان) مثال لوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب
الالف والنون والوصف (وكل جمع) حاليا او اصليا كحضاجر
تحقيقيا اوتقديريا كسراويل (على وزن فعالل اوفعاليل) بان يكون
اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان اوثلاثة احرف

على من نظر فى الامتحان وحاشيتاله *

اوسطها ساكن ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح
ومثل دواب وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير
مرة اخرى وتكرار الجمعية فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع فيقوى
الجمعية لم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فوارزنة ومدائنى بناء
على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر
من المثال على ان المختار عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزءا فيخرج
باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان
نحو مساجد ومصابيح) وفى التمثيل بهما دون نحو دراهم
ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيرى لا التصريفى
وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن
بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن
الزائد بلفظه كما فى التصريفى ويقال له وزن عروضى ايضا
كما صرح به الفاضل العصام (ويجوز صرفه) اى لايمتنع جعل
غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر
من تعريفه (لضرورة الشعر) بان يخل بالوزن اوسلاسته
اومنع فالاول كقوله صبت على مصائب لوانها صبت
على الايام صرن لياليا والثانى كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ماكررته يتضوع (او للتناسب) اى لتحصيل
المناسبة بينه وبين مايليه من المصرف (نحو سلاسلا
على قراءة نافع والكسائى صرف ليناسب اغلالا بعده
وقواريرا) ليناسب قطريرا بعده (وكل ما لاينصرف اذا
اضيف) الى شئ (اودخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد
فيه البيان اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين

وهو الشارح الاول *
ومن فسر بجعله فى حكم
المنصرف فقد انصرف
عن مذهب المصنف
ونسى تعريفه للمنصرف
وغير المنصرف *

للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم (نحو مررت بالاحمر
مثال للثانی قدمه علی مثال الاول لئلا یقع الفصل بین المثال
والممثل (او احمرنا) مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فیه
فافهم (والتقسیم الثالث) منها تقسیمه (بحسب النوع وهو
ای الاعراب بحسبه (اربعة) بالاستقراء (رفع ونصب) هما
مشترکان بین الاسم والفعل) غیر مختص کل منهما بکل
منهما لکن معناهما فی الاسم علم الفاعلیة والمفعولیة وفی الفعل
مایشبههما فمعناهما المشترک علم الفاعلیة والمفعولیة ومایشبههما
کذا ذکره الفاضل العصام (وجر مختص بالاسم) لا یوجد
فی غیره معناه علم الاضافة (وجزم مختص بالفعل) معناه
مایشبه الجر فی الاختصاص (وعلامة الرفع) ای علامة هی الرفع
فالاضافة کشجر الاراک او علامة دالة علی مادل علیه الرفع
لان الاعراب عنده عبارة عن الحرکة والحرف واما علی رای
من جعله نفس الاختلاف فالمعنی علامة دالة علی الرفع الذی هو
الاختلاف وهو ظاهر (اربعة ضمة) فی الاسم والفعل (وواو
ای واو الجمع المذکر السالم و الاسماء الستة فی الاسم (والف
ای الف التثنیة فی الاسم (ونون) ای نون التثنیة والجمع المذکر
والواحدة المخاطبة فی الفعل (وعلامة النصب خمسة فتحة
فی الاسم والفعل (وکسرة) فی الاسم الذی هو الجمع المؤنث
السالم (والف) فی الاسماء الستة السابقة (ویاء) ای یاء
التثنیة وجمع المذکر السالم (وحذف النون وعلامة الجر
ثلاثة کسرة) فی المنصرف (وفتحة) فی غیر المنصرف (ویاء
ای یاء التثنیة والجمع المذکر السالم والاسماء الستة (وعلامة

الجزم ثلاثة حذف الحرکة) من آخر المضارع الصحیح الذی
لم یتصل باخره ضمیر (وحذف الاخر) من المضارع المذکور
اذا کان معتل الاخر (وحذف النون) المذکور (والتقسیم
الرابع) من التقسیمات الاربعة للاعراب تقسیمه (بحسب الصفة
فهو) ای الاعراب بحسبها (ثلاثة لفظی یظهر فی اللفظ) ای
لفظ ما له الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور
وتقدیری ومحلی فلنذکر الاخیرین حتی یعلم ان ماعداهما
لفظی) لانحصار الاعراب فی هذه الثلثة ولا حاجة الی الذکر
وفیه بحث لان من مواضع التقدیری ما لا یدخل فیما ذکره
من المواضع السبعة له وهو ماسکن آخره لمجرد التخفیف او للادغام
فیما بعده نحو بارئکم بتسکین الهمزة فی قراءة ابی عمرو ونحو الرحیم
ملک یوم الدین فی قراءة ابی عمرو وغیره ومایتبع حرکة آخره
بحرکة غیره اعرابیة او لا للتناسب نحو للملائکة اسجدوا بضم التاء
علی قراءة ابی جعفر والحمد لله بکسر الدال علی قراءة الحسن
البصری ونحو یازید الظریف بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر
الجواری فی خرب اذ لیس حرکة آخره بنائیة ولا اعرابیة بل للمناسبة
والاعراب مقدر صرح به الدمامینی فیکون التسمیة بالجر للمشاکلة
اللهم الا ان یقال ان الاول ملحق بالموقوف علیه دلالة للاشتراک
فی اشتغال الاخر بالسکون والثانی بالمحکی للاشتراک فی اشتغال
الاخر بالحرکة الغیر الاعرابیة فافهم (فالتقدیری ما لا یظهر
فی اللفظ بل یقدر فی آخره لمانع فیه غیر الاعراب الحقیقی) اذ لو کان
حقیقیا یکون محلیا کما یجیء (ولا یکون) التقدیری (الا فی المعرب
الاصطلاحی (کاللفظی وذلک) التقدیری (فی سبعة مواضع

وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف نقصها وجعلها خمسة
بان ادخل فى الثانى ماجعله رابعا وجعل السادس مشتملا
على ماجعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه
ولاتكن من الغافلين الموضع (الاول) معرب (مفرد اخره الف
وان حذف لالتقاء الساكنين) لالمجرد الخفة فهو منوى لامنسى
فيكون كالملفوظ (فان كان) ذلك المفرد (اسما فاعرابه
فى الاحوال الثلاث تقديرى) لتعذر الحركة على الالف ملفوظا
اومقدرا (نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه
تقديرى) لوجود ذلك الالف فى تينك الحالين (وجزمه) بحذف
ذلك الالف (لفظى) لوجوده فى اللفظ (نحو يخشى) ويخشى الله
ولن يخشى) ولن يخشى الناس (ولم يخش و) الموضع (الثانى ما
اى اسم معرب مطلقا (اضيف الى ياء المتكلم) ولوحذفت
اوقلبت حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون
اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى ومسلمى ومسلمى
بالتشديد (فان كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم
فرفعه تقديرى) للزوم القلب والادغام (فقط) دون نصبه وجره
فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى تقديمه كما فى الاوانى (نحو
جاءنى مسلمى اصله مسلموى) قلبت الواو ياء وادغمت (وان كان
غيره) اى غير جمع المذكر السالم (فالكل) اى كل اعرابه (تقديرى
سواء كان مفردا اوجمعا مكسرا اومؤنثا سالما لوجوب الكسر
اوالسكون اوالفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون
والحركتين مثلين اوضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة
والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف

نحو يا ابت ويا غلاما ١ﻫ

الثابتة

الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل
باختلاف العامل بخلافهما ولاوجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور
اذ الاضافة الى الضمير لايوجبه نحو غلامك وغلامه (نحو غلامى
وابى (ورجالى ومسلماتى و) الموضع (الثالث ما) اى اسم معرب
مطلقا (فى آخره اعراب محكى) اى حركة اوحرف محكية
والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ لبست باعراب فى الحال كما اشار
اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديريا
للزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثانى ولذا قدم على الرابع
عكس مافى اللب حال كونه (اماجملة) فى الاصل (منقولة) فى الحال
الى العلمية نحو تابط شرا) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل
مبنى كما قبل العلمية (اومفردا فى قول) القوم (الحجازى
واما بنو تميم فلا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة
منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال
عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت
زيدا و) نحو (دعنى عن تمرتان) اعرابه بياء مقدرة والملفوظ
حكاية (لمن قال الك تمرتان وكذا) اى كالمذكور فى كون اعرابه
تقديريا لاشتغال الاخر بالاخر (كل علم مركب جزؤه الثانى
معمول) فى الاصل (لما لا اعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار
اعرابه فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا (نحو ان زيدا وهل زيد
ومن زيد) اعلاما فان كلا منها معمول فى الاصل لما لا اعراب له
وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث (بخلاف نحو
عبد الله و) نحو (مضروب غلامه) علمين من العلم المركب الذى
جزؤه الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل (فان اعراب الجزء

بالحركة اوالحرف
اومركبا مفردا ١ﻫ

الاول) ای الاعراب الذی یظهر فیه اذ لا اعراب له فی الحال
لکونه جزءا کزاء زید بل للمجموع علی ماهو المختار عنده کما حقق
فی الامتحان (منهما) ای من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه
(لفظی) لظهوره فی لفظ ماله الاعراب وان کان فی وسطه
لکونه مما له اعراب فی الاصل ولمانع فی آخره وذلك اولی
من اهدار الاعراب وجعله تقدیریا کما اذا کان الجزء الاول مما
لا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب
وان جارا فمجرور (والثانی مشغول باعراب الحکایة) ای باعراب
ملتبس بها ولذا لم یظهر فیه الاعراب المذکور مع انه الاخر
(او) مافی آخره (بناء محکی) والتسمیة بالبناء کالتسمیة بالاعراب
(نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم یکن علما یکون جزاه مبنیین
کما سیجیء واذا جعل علما یکون معربا باعراب تقدیری (علی الاشهر
لانتفاء موجب البناء الذی سیاتی وتعذر ظهور الاعراب فی لفظه
لمانع هو الحکایة وقیل یکون مبنیا کما قبل العلمیة ومثله سیبویه
کما صرح به فی الامتحان (و) الموضع (الرابع ما) ای اسم او فعل
معرب (فی آخره) الاولی ترك فی کما فی الاول (یاء مکسور ماقبلها
وان حذف لالتقاء الساکنین) فانه کالملفوظ لکونه مقدرا
لا منسیا حتی یکون اعرابه لفظیا کما فی ید (فان کان) ذلك المعرب
اسما فرفعه وجره تقدیری) للزوم تسکین الیاء المذکورة لاستثقال
الضمة والکسرة علیها واما نصبه فلفظی لخفة الفتحة علیها
(نحو القاضی وقاض) وقاضی البلد (وان کان فعلا فرفعه فقط
دون نصبه وجزمه اذ هما لفظیان (تقدیری) لاستثقال الضمة
علیها بخلاف الفتحة (ان لم یلحق باخره ضمیر) مرفوع فانه

في بحث غير المنصرف قال لانهما محكيان على البناء

لوجود الفتح والجزم الذی هو حذف الاخر فی اللفظ

او لحق به فان کان نون جمع المؤنث یکون محکیا وان غیره
یکون لفظیا فی الاحوال الثلاث نحو یرمیان ویرمون وترمین
وان یرمیا ولم یرمیا الی آخره (نحو یرمی) هو (وترمی) انت او هی
(وارمی) انا (ونرمی) نحن (والخامس) منها (فعل آخره
واو مضموم ماقبلها) اذ لم یوجد اسم کذلك (فرفعه فقط
دون نصبه وجزمه اذ هما لفظیان (ایضا) ای کفعل آخره یاء
مکسور ماقبلها (تقدیری) لمثل مامر من استثقال الضمة
علی الواو المذکور (ان لم یلحق باخره ضمیر) مذکور اذ لو لحق به
یکون اعرابه لفظیا او محکیا کما مر (نحو یغزو) هو (وتغزو
انت او هی (واغزو) انا (ونغزو) نحن (والسادس) منها
اسم) معرب (اعرابه بالحروف ملاق لساکن بعده ای کلمة
فی اولها همزة وصل) تفسیر للساکن فانها تسقط عند الملاقاة
فیجتمع الساکنان فیحذف حرف الاعراب (فان کان) ذلك الاسم
من الاسماء الستة المذکورة) من المفردة المکبرة المضافة
الی غیر الیاء (فاعرابه فی الاحوال الثلاث تقدیری) لعدم ظهوره
فی اللفظ لمامر (نحو جاءنی ابو القاسم ورایت ابا القاسم ومررت
بابی القاسم وان کان جمع المذکر السالم فان کان ماقبل حرف
الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفین) بفتح النون
فی النصب والجر (فتحرك الواو) دفعا للساکنین (بالضمة
للمجانسة (والیاء بالکسرة) لما ذکر (فیکون اعرابه لفظیا
فی الاحوال الثلاث) لظهوره فی لفظه (نحو جاءنی مصطفوا
القوم) بضم الواو (ورایت مصطفی القوم ومررت بمصطفی
القوم) بکسر الیاء فیهما وان لم یکن) ماقبل حرف الاعراب

الا نادرا وهو هو

مفتوحا بحذفان) اى الواو والياء للساكنين (فيكون) اعرابه
تقديريا فى الاحوال الثلاث نحو جاءنى ضاربوا القوم ورايت
ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان) ذلك الاسم
تثنية فرفعه تقديرى) لحذف الالف للساكنين (وفى نصبه
وجره تحرك الياء) للساكنين (بالكسر) للمجانسة (فيكون
اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك) بحذف الالف (ورايت
غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (و) الموضع
السابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) اى الذى وقف
عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان اعرابه
بالحركة) لابالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون و يضربون
فان كان) ذلك الموقوف عليه (غيرمنون بتنوين التمكن) منونا
بتنوين المقابلة اولا (او كان فى آخره تاء التانيث فاحواله الثلاث
اى اعرابه فيها (تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ (نحو احمد
فى الاحوال الثلاث مثال لغيرالمنون (وضاربة) كذلك مثال
لما فى آخره التاء (وضاربات) مثال المنون بغيرالتمكن (وان كان
منونا) بتنوين التمكن (بغيرها) بلاهمزة اوبها اى حال كونه
بلا تاء التأنيث او بلا هاء منقلبة عنها (فرفعه وجره تقديرى
لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه يوقف عليه بالالف
فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ماقبله الذى هو النصب (نحو زيد
فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا
بالالف (واما المحلى) وهو مالايظهر فى اللفظ ولايقدر فى آخره
بل فى نفسه لمانع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما
الاحسن الاول اوالاخر بدل الثانى (الاسم المعرب المشتغل آخره

باعراب غيرمحكى) لما عرفت انه لواشتغل بمحكى لكان اعرابه
تقديريا (نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب
على المفعولية) فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار
لان الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى العامل الى المعمول فهى
اذاً من جملة العامل فلايكون من جملة المعمول كذا فى الامتحان
وكذا المجنى ضرب زيد ومرّ بزيد فزيد مرفوع المحل على
الفاعلية) اومنصوبة على المفعولية (فى الاول والنائبية فى الثانى
والثانى) منهما (المبنى) العارض الذى يتوارد عليه المعانى
المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى انما يكون
فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى فيما
لايستحقه فالمانع فى نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا
ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى
المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس
اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا اومخصوصا ككونه مبنيا
اومضافا اليه اومدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقى مجردا المحلية والاستحقاق له
فسمى محلياً حتى لوزال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا
اوتقديرا نحو يازيد وادعوا زيداً وزيد ضارب عمرٍو وعمراً ومررت
بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه
ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته
على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به
بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى
كونه محليا انه فى محل لووقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد

فقول بعض المعربين
الجار مع المجرور منصوب
المحل مسامحة اوتجوز
تسمية الكل باسم الجزء *

الاول مثال للمطلق
والاخيران للمخصوص
*

ولما لم يسمع حذف الجار
فى مررت بزيد مثّل لزوال
المانع بهذه الاية الكريمة
*

عليهم ان المحلى قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا
ان زيداً فى مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد
منصوب المحل واما نحوتابط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه
تقديرى لكون المانع فى الاخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية
والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع فى بازيد ومررت برجل
ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع
فى نفس اللفظ لا فى الاخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما فى الباب
ان ذلك المانع اوجب فى الاخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى
باعتبار المانع الاول دون الاخر فلذا لو زال الاول وبقى الثانى صار
الاعراب تقديريا نحو تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه (وهو) اى
المبنى عارضا او اصليا بالاستخدام (ما) اى كلمة (كان حركته وسكونه
اى حركة آخره وسكونه (لا بعامل) اى لا بسببه ولو دخل عليه بل بان
الاصل فى البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجئ
وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع ان كونها
مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشرى وهو
كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان لان حركتها تكون
بعامل لو دخل عليها ملتبس او ملتبسا (بخلاف المعرب) فانه
ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب محل
اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ محل
لوصفه (فهو) اى المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق
عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال (ما) كلمة (كان
حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (بعامل) اى بسببه
بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق

كما سبق الثانى وسيجئ الاول ﷺ

بشئ

بشئ على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين
التعريفين للمبنى والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران فى الاقسام
لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما بالحرف بعدم جعل
التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام وانه لو اراد
الشمول بهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما لصدق تعريف
المبنى على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده
يحصل صفة له وهى الدلالة ولا دلالة له فى المبنى حتى يراد به هذه
الصفة كما فى المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريف ابن الحاجب
لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة
الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع
المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفيه
لا يفيدان مع اختلافهما فى نفسهما لانه اطلق المركب واراد
جزءه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة
المنفية المناسبة التى توجب البناء وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل
علل جميع انواع المبنيات واراد بمبنى الاصل الحرف والماضى
والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى
بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على
الاستعمال فى الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما
عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل
وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى
واثره المرتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره
المرتب على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه
المطرزى بما عرفه المصنف به بعد تعريف المعرب بالاختلاف

مبنيا فى المعرب ومبنيا فى المبنى ﷺ

اى بتعريفه ﷺ

ولا يخرج غير المنصرف عن تعريف المعرب ويدخل فى تعريف المبنى ﷺ

والمبنى) مطلقا ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب
من اوّل الامر (على نوعين مبنى الاصل) اى مبنى هو الاصل
ومبنى العارض) اى مبنى هو العارض (والاول اربعة الحرف
قدمه لكماله فى الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضى
فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر (والماضى
قدمه لكون الامر مختلفا فيه (والامر بغير اللام عند
البصريين) قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام
مقدرة كما مر (والجملة) من حيث هى هى اخرها عن الجميع
لكون بنائها مختلفا فيه واعتبارا اذ قد يوجد فى جزئيها الاعراب
وجه البناء عدم توارد المعانى المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها
على المستقل المطابق واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى
مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى (والثانى) ايضا (على نوعين
لازم وغير لازم واللازم) منهما (ما لا ينفك عن البناء) اصلا
وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات) وجه البناء الاستغناء
بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة على المعانى
الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضعه هذا
هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان فى بحث المعرب وقيل
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ
حرف الخطاب والفصل (واسماء الاشارة) قيل بنيت لتضمنها
الاشارة وهى لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها
حرف كما فصلها الرضى وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف
وحمل عليه ماعداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق

اى متصف بالبناء بحسب الاصالة لا العروض *

وهو الحضور وتقدم الذكر فى الضمير والمتعلق فى الحرف *

والموصولات) وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير
او وضع بعضها وضع الحرف (غير اىّ واية فانهما معربان
مالم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة
فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجيء ان الاضافة فيهما كلا اضافة
فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكد شبههما
بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي فشابها الغايات
ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا وينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارة
تثنيتهما لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه فى الامتحان
بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا
كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب
الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجيء (واسماء
الافعال) بناؤها لمشابهتها المبنى الاصل اعنى الماضى والامر
فى المعنى او للفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب
كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كذا فى الامتحان (وقد سبقت
هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها
وما) اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا) معرفة
كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور (او صفة نحو يافساق) و ياخباث
بمعنى يافاسقة وياخبيثة (او علما للمؤنث نحو حذام) اسم
امراة قيل بناء هذه الثلاثة لمشابهتها فى الزنة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل رده المصنف بان جهتى

وهى الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن *

المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ماذكره فى بناء
المنادى المفرد المعرفة كما سيجيء فان قيل لم لم يعتبر العدل
فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج
باعتباره لعدم التخلف فيه قلت لان قياس المساواة لا ينتج
باعتباره ايضاً لانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لادليل لهم عليه والاصل
فى كل معدولٍ ان لايخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج
الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اى بلاداع للعدول عن هذا
الاصل فلا يرد ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال
من الفعلية اليها كخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد
اذ هو لداع كما لايخفى ثم قال فان ادعى فى هذه الثلاثة العدل المحقق
فـا الدليل عليه وثبوت الاصل لايدل على العدل عنه لجواز
ترادف لفظين فى معنى لايكون احدهما معدولا عن الآخر
وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما
فى منع صرف عمر فلادليل على كون الاصل المحمول عليه معدولاً
كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عند اهل
الحجاز) قيد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الا ما فى آخره راء
فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه لانهم احرص الامالة
لاسيما فى ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل
لان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة وقال المصنف وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما
انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل

وان

وان ضموا ماذكره الحجازيون للغا ما ذكروا لكفايته الا ان يقولوا
هو ضعيف لايبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا والحصر
للاصل دون الضميمة (والاصوات وهو) اى الصوت فى عرف
النحاة كل (لفظ حكى به صوت) اى لفظ غير موضوع للمعنى
بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات اوالجمادات
كغاق) والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق اوخ
اواخ واما بمشابهه نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب
اوقلت غاق قاصداً اصدار مايشابهه صوت الغراب عن نفسك
من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم
لشمولها للكل معنىً وحكماً والغرض الاصلى من النحو معرفة
التراكيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مالم يقع غير معقول
مع انه حينئذٍ لم ينحصر المبنيات فيما ذكر والتعليل بانه حينئذ
اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف
النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ماصوت للحيوان اوصدر عن طبع
وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير
القسمان قسماً واحداً سهو اذ الثانى نفس ماصوت والداخل
فى الاول حكايته ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو
انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب
الزمخشرى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه
جواز الساكنين فى نحو زيد مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية
كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندى
انه لما تعسر اوتعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية

قيد به لئلا يرد الدور لانه
اخذ فى التعريف صوت
فافهم

المشابهة فنعوا عن الاعراب لئلا ينتقض وتحريك آخر نحو غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابهما تقديرى ذكره فى الامتحان فعدهم هذا القسم من المبنى لبس كما ينبغى اوصوت به للبهايم كنخ) بفتح النون وكسر الخاء المعجمة اوفتحها مع تشديدها اوبسكونهما مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق لدخوله فى حدها كذا فى الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للمتوجع واخ للسعال وهذا القسم لبس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال اوصوت به للحيوان اوصدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهايم وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب فى مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف (وبعض المركبات اذ لبس كلها من المبنيات فمنه ماصار اسماً واحداً كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه وهنا كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) فى الاصل اوفى الحال فيشمل ستة اقسام (لبس احديهما عاملة فى الاخرى فى الاصل سواء كانت الاولى عمالها اعراب اولا احتراز عن مثل تابط شراً ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا اعلاماً اذ كل منها محكى اعرابه تقديرى وينبغى ان يقول اسمين كما فيما سبق

للاحتراز

من ان اعرابه تقديرى لامحلى

ليشمل علا الاخر للتصويت من فضاء تعجب اوتسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الثالث

اعلم ان التراكيب المستعملة فى النحو ستة لا تستوعب بالاستقراء تعدادى كخمسة عشر واسنادى كضرب زيد واضافى كغلام زيد ومزجى كبعلبك وتوصيفى كالحيوان الناطق وصوتى كسيبويه

للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معربين قبل العلمية للاحتراز عن زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لوقال كل اسمين لبس بينهما نسبة لكان اصوب (جعلنا اسماواحدا) بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد وان كان الثانى صوتا بنيا) اى الجزآن اما الاول فلانه لبس محل للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الغير والا فقد مر ان الصواب عنده انه لبس بمبنى قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديرى (وكسر الثانى) عند الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا فى التحريك (وفتح الاول) للخفة (نحو سيبويه) معناه قبل العلمية الراغب فى السبب وهو التفاح اوالرايح اياه اى الواجد ريحه سمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه اولكثرة شمه اياه وان لم يكن) الثانى (صوتا بنى الاول على الفتح) لما مر (ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك) اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج اوالصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم اومن بك عنقها اى دقها (وحضرموت) اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا اسما واحدا (وعلى السكون ان كان آخره (حرف علة) لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة وان كان فتحة (نحو معدى كرب واعرب الثانى) حال كونه غير منصرف) للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثانى فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا

اوتجوزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب معا
اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط
تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا اوتقديرا على حسب
العامل وقيل يجوز فى مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه فى نصبه
ويعرب الثانى ايضا تشبيهاله بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع
منع الصرف على رأى ان قدر انه اسم للموءنث كما اذا قدر ان كرب
اسم للكربة وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك
ومررت ببعلبك بالحركات الثلاث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال
الثلاث ومع الصرف على رأى آخر ان قدر انه اسم للمذكر
كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم لمكان اوصاحب البلد
فيكسر الكاف فى الاحوال الثلاث ويبنى الثانى ايضاً على رأى
تشبيهاله بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية
على تشبيه ما لبس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة وجعل
كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى فى الاصل
على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى عقيب الاول غير
صالح للسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما
غير مبنيين وان قياس المساوات غير منتج فيه كما مرّ (وان لم تجعلا
اي الكلمتان (اسماً واحداً ولكن تضمن الثاني حرفاً) عاطفاً
اوجاراً (فان لم يكن الاولي لفظ اثنين بنيا) اى اللفظان
اوالجزآن قيل اما الاول فلوقوع آخره فى وسط الكلمة الذي
ليس محلاً للاعراب واما الثانى فلتضمنه الحرف وقال المصنف وفيه
انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضاً
يلزم عدم انحصار سبب البناء على ماسبق بيانه والذي عندي

واما اذا لم يكون التقدير
بالموءنث وبصرف كالموت
فى حضرموت *

اى معناه ففى العبارة
مسامحة اوتجوز بتسمية
الدال باسم المدلول *
يشر الى ان الضمير راجع
الى اللفظين اوالجزئين
لا الكلمتين اذ لوكان كذلك
لقيل بنيتا تدبر *

ان

ان التضمن للجزئين معاً فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك
الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان) آخرهما (حرف علة) لما مر (نحو احد عشر واحدى
عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة
والزائد عليها منتهيا (الى تسع عشرة وتاسعة عشر) يريد به مادون
العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول
او الواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى
اذ ليس المعنى وحادى وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد
من المتعدد اسماً على صيغة الفاعل مشتقاً من ذلك المتعدد ولم يتيسر
ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم
الفاعل على اول الجزئين ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة
ومن حيث المعنى على العدد المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو
حادى عشر وبقى فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحوهو
اى فلان (جارى بيت بيت) اى ملاصقاً بيتى وبيته او بيت منه
الى بيت منى وملصق بيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين
اى وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد
وبين الردى اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كان
الاولى لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثاني) لما مر من التضمن (واعرب
الاول وحذف نونه) قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف
فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى
وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب
هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس

لان الشبه المذكور عارض
بسبب البناء فرجع الى
إصله الذى هو الاعراب
*
وقال الفاضل العصام
هذا اقرب الى الضبط
وابعد عن التحكم فى الفرق
بين اللذان واثنى عشر *

المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ماهو بمنزلته ويدلّ عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلاثة عشرك (نحو جاء نى اثنا عشر رجلا ورايت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلًا وبعض الكنايات) لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام على السّامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى عنه (وهو اى ذلك البعض (كم) ويجئ لمعنيين محتاجين الى التميز ففرقوا بين تميزهما فى الاعراب تميزا بينهما اشار اليه يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب مابعده على التميز حملًا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم (نحو كم رجلا و) يكون (للخبرية عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تميزا بينهما (بمعنى التكثير فيضاف الى مابعده نحو كم رجل اورجال لانه نقيض رب اومثله فحمل عليه فى الجر به فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعاً للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها (وكذا عطف على كم يكون (للعدد) وقد يجئ لغيره ايضاً نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب ما بعده على التميز) لما مر فى كم الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة

وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين ✻

كما ذكره ابن الحاجب وغيره ✻

بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (نحو عندى كذا درهما) قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون (وكيت وذيت) بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان (للحديث) اى الكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر غير اى واية) فانهما معربان لما مر (وبعض الظروف) لان جميعها ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصنف ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذى للحال والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه (نحو امس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع السّاكنين وكونه اصلا فى تحريك السّاكن (وقط) بفتح القاف وضم الطاء المشدّدة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله مثل ما رايته قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها

بالحرف لانها مثل لما فى استغراق النفى (وعوض) بفتح العين
وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها
وهو للزمان المستقبل المنفي فعله نحو لا اراه عوض اي ابداً
وبناؤه على الضم لكونه مقطوعاً عن الاضافة كقبل بدليل
اعرابه معها نحو عوض العٰا يُضبن اى دهر الداهرين
والداهر ما بقى على وجه الارض (ومذ ومنذ) وبناؤهما
لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل
ولذا بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول
على السكون لعدم اجتماعهما واذا لقى الساكن يضم آخره للاتباع
اولان اصله منذ بدليل انه لوسمى به يصغر على منيذ ويجمع
على امناذ فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم قدمه
على منذ لما مر وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ
محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا لثبت ان منذ لبس
اصلا له والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولانه غالب
فى الاسم ومنذ فى الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف
لا يلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لا يخفى على من له ادنى
استعداد (واذا) بنى للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها
فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحاً
فكانه محذوف كما فى الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله
واذ) بنى لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا بنى على السكون
مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل العصام
فى شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون
وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم

لاستثقال اجتماع الضمة مع الواو وليحصل الخفة بالاول ولكون الثانى اصلا فى تحريك الساكن ✱

اى فى كون المخفف غالبا فى الاسم والاصل فى الحرف ✱

اى عند الاضافة ✱

من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى
وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين ردهم ابن
جزوف بصحة (لما) اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة
وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله فى المضى
اوفى عدم العمل اوفى الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه
ابن هشام بانه يختص بالماضى وبالاضافة الى الجملة قوى القول
بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء
ما مر (ومتى) استفهاما اوشرطا للزمان (وانى) استفهاما اوشرطا
للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما (وايان) استفهاما للزمان
وكيف) استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان
بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ
فحال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف الى الجملة
اكثريا وجه البناء فيه ما مر فى اذا (ولدى) بالف مقصورة قال الرضى
لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامله
معاملة على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى
سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور
لا اصل لالفه سوى هذه الثلاثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع
الالتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد فيلتقى
الساكنان فيدفع بفتحة اوكسرة اوكسر النون او حذفه اشار اليه
بقوله (ولد) بفتح اللام اوضمها وسكون الدال وقد يتصرف بنقل
الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون اوحذفه فيقال لدن اولد
وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد

بمعنى الصفة لا الزمان ✱

الا انه لا يستعمل الا ماهو حاضر قريب منك وعند يستعمل فى بعيد فى حرزك ذكره الفاضل العصام ✱

بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف
تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة
الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة
والمعتبرة فى البناء حال الاخر دون الوسط والقول بان الاخر
فيهامنسى و المعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لاينسى نعم
يصح ذلك فى لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين
بحذف الحرف الصحيح لانظيرله لكن جراهم على ذلك حذف النون
فى لد بلاعلة انتهى قيل ينبغى لو وضع بعضها وضع الحروف
وحمل الباقى عليه ورد الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف
ماكان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف فالوضع
وضع الحروف لايصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام
بانه لايجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه
فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها
الابتداء الذى هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب
ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا فعلى هذا
لاحاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضى (والكاف
الذى بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافتها (وعلى) بمعنى فوق نحو من عليه (وعن
بمعنى الجانب نحو من عن يمينى (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة
والقرينة على اسميتها دخول الحرف الجر عليها لامتناع دخولها
على حرف الجر (وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الاول
ما) اى اسم مطلقا (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف
اليه بلاعوض اذلو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو

> لانه لما حذف بلاعلة راو اخذ فه لدفع الالتقاء اولى
>
> اى بعضها وهو لدن الذى هو الاصل والباقى محمول عليه

فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلاً ضربنا له الامثال
وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والمعنى فى الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى
ومنسى فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول (منويا فيه
المضاف اليه) اذلو كان منسيا كما فى الظرف يعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى فى غيره (نحو
قبل وبعد وتحت) وفوق (وقدام) وامام (وخلف ووراء
واسفل ودون ومن عل ومن علو ولايقاس عليها مابمعناها نحو
يمين وشمال (ولاغير وليس غير وحسب) وجه البناء فى الجميع
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا
للنقصان باقوى الحركات (والان) عطف على ما ولو قدمه
لكان اولى واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف فى عدم التصرف
بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التعريف والظاهرة زائدة وعده من غير اللازم مبنى
على رأى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملان
لم يتغيرا والاصل من الان حذف نون من وكسر نون الان لدخول
من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بنائيا
الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدمامينى وفيه نظر لعل وجهه
ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر
ولم يثبت (و) الثانى (المنادى) وهو ما نودى بحرف النداء لفظا
او تقديرا نحو يازيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا
مثل ياالله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب
المفرد) لا المضاف ولا المشابه به (المعرفة) قبل النداء او بعده

> اذ شرط حرف التعريف ان تدخل على النكرة والان لم يسمع مجردا عنها
>
> اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المستند اليه بالمنادى باعتبار ما كان

فانه مبنى على مايرفع) ذلك المنادى فى غيرصورة النداء لفظًا اوتقديرا اومحلا (به) راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة التى هى الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع انمابنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا فى مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنى ذكره فى الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لاتعريف فى كاف الخطاب الحرفية والافراد لايكفى فى المشابهة والا لبنى النكرة المفرد ثم قال والاشبه عندى ان بناءه لتضمنه معنى الامر كنعال واجب وانمالم يبن المضاف لمعارضة الاضافة بسبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغيرمعين لان الامر خطاب المعين والمقول لغيره ليس بخطاب فى الحقيقة فلايناسب الامر وانمابنى على مايرفع به للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركة المبنى وحروفهما كذافى الرضى هذا هو الاصل لايعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله (ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة اوالندبة) هذا الشرط انمايفيد فى الواحد اذ الالف مادام الفا مناف لضم ماقبله دون المثنى والمجموع اذهما مبنيان على مايرفع به لحق باخرهما الف اولا نحو يازيدانا ه ويازيدوناه لانتفاء المنافات حينئذ لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انمايتصور فى الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولوغير لحوق الالف بناؤهما ايضا على مايرفع به لبين حكمهما ايضًا ولك ان تريد بالاخر مايراد به فى تعريف الاعراب فحينئذ لايلحق بآخرهما

عبثى الثروى

ولايخفى ان الشرط الاول غير مفيد فى حقهما على هذا المعنى ايضا فلاتغفل

الف

الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا باوله لام) للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لايبقى البناء فضلاً عن كونه على مايرفع به (نحو يازيد) مثال للمعرفة قبل النداء والمبنى على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام ويامسلمان) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الالف بلاالف ولالام ويامسلمون) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما وياهذا و فى ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد مايقابل المثنى والمجموع بل مايقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله (وان كان) المنادى (مضافا اومشابهاً به) اراد به مااتصل به شئ من تمامه معمول له اونعت له جملة اوظرف اومعطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد (اونكرة ينصب) على انه مفعول به اى يبقى على ماكان عليه من النصب لفظا اوتقديرا اومحلا الذى هو الاصل لايعدل عنه الى الضم اوغيره لعدم الداعى ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلايرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذقيل كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا اوتقديرا يشكل بمثل يايوم لاينفع مال ولابنون ويامثل ماينفعنى وياغير مايضربنى مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظاً اوتقديرا بل محلا مع انه مضاف (بفعل مقدر) عند سيبويه وهو الصحيح فاصل ياعبدالله ادعوا وانادى عبدالله حذف فعله انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتاكدا لوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته

مثل للمبنى على الضم محلا

نحو ياعبدالله و ياخيرا من زيد) مثال لشبه المضاف وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة اوظرف نحو يا حليما لا يعجل ويانخلة من ذات عرق بخلاف يازيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلثين عددا اوعلما بخلاف يازيد وعمرو (ويارجلًا) لغير معين بان اريد من ياتى ايّ رجل كان (وان لحق باخره) اي آخر المنادي المفرد المعرفة (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ماقبله (نحو يازيداه وان اتصل باوله لام) مذكور (يجب جره لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغير يا نحو باللكهولة وللشباب تكسر فى المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم (نحو يالزيد) فى مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجز الحكم الآتي فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضه قيد عين التابع الجاري فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (والبدل) من المنادى المبنى على ما يرفع به مطلقا (والمعطوف) عليه (الخالى عن اللام) اذ الحكم الآتي لايجري فى غيره (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول (نحو يارجل زيد) فى المفرد

سواء كان كل منهما مفردا اومضافا اومشابها به اونكرة منه

المعرفة (و) الثانى نحو (يازيد وعمرو) كذلك ونحو يازيد اخا عمرو واخا عمرو فى المضاف و يازيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا فى شبهه و يازيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا فى النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه لبس كما ينبغى اذ يلزم حينئذ ان لايكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة و المجاز والاشبه ان الرفع فى العاقل مثلا فى مثل يازيد والعاقل لبس باعراب ولا بناء كالجر الجواري صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبنى كما لا يخفي على الزكي (وحروف النداء) مبتداء خبره مجموع (يا) وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل فى الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقية كقولك يازيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعى ياالله و يارب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخصٍ من حبل وريده لكن الداعى يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعى لا برهان فان الداعى يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامنى فظهر ان لا اختصاص له للبعيد (وايا وهيا هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا الوجود فيهما وقدم الاول علي الثانى لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده وآ واي

كما هو مختار ابن الحاجب وارتضاه الرضى منه

بالمد هما للبعيد ايضا كما فى التسهيل (واى) بالقصر للقريب
وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته لبافى كونه على حرفين (والهمزة
للقريب (ووا) عده منها لان الحق عنده كون المندوب
من المنادى كما صرح فى الامتحان وهو (مختص بالندبة) لا يستعمل
فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لا
التى لنفى الجنس اذا كان مفردا) اذلو كان مضافا اوشبهه
لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية (نكرة متصلة بلا) اذلو كان معرفة اومفصولا عنهما
لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها
غير مكررة) اذ حكم المكررة سيجيئ (نحو لا رجل) فى الدار
ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات انما بنى لتضمنه معنى
من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل
قبل البناء ذكره الرضى واقول هذا مخالف لما ذكره فى المنادى
من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الى آخره فلابد من بيان الفرق
حتى يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد ينعزل عنه
فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى وهو النصب
ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى
فانه قوى لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير
هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم
الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
بنى به لكون الاخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على
الماضى (اونون التأكيد) خفيفة او ثقيلة انما بنى بهما

نكرة اومعرفة مفرداً اومضافا اوشبهه

فيصير الاسم ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب

اما فى المعرفة فلا امتناع اثرا فيها واما فى المفصول فلضعفه عن التاثير حينئذ

لكونهما بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط
الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى على الضم
فى جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة
الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره
فى الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع
بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع
الفصل بينهما بالضمير ونظر النحرير ادق وبالقبول احق لان
هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا
من الفعل استدلالا بسكون آخر ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا
مثال الاول (نحو يضربن للغائبة (وتضربن) للحاضرة (و) مثال
الثانى (هل يضربن) بفتح الباء اوضمها (وهل تضربن) بفتح الباء
اوضمها اوكسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة (وهذه الالفاظ
من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود
شروطها وان كان بناؤها غير لازمة لانتفائه عند عدم احدها
واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة (و) الى (اذ) المضافة
اليها (فانها) اى الظروف المذكورة (يجوز بناؤها
لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها (على الفتح) لخفته
نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين) صدقهم (و) نحو (حينئذ
و يومئذ) اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم
لزوم الاكتساب (وكذلك) فى جواز البناء على الفتح للاكتساب
والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ما و) الى (ان) المصدريتين
مع مدخولهما (و) الى (ان) المشددة كذلك مثل قيامى مثل ما قام زيد
وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول

عبثى الثروى

والمتصل بجزء الشيء متصل بذلك الشيء

بل يجوز اعرابها ايضا

واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا (المتصل بها
المفرد النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة
والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لا حول) عن المعصية
(ولا قوة) على الطاعة (الا بهداية (الله) وعنايته (فانه يجوز
بناؤهما على الفتح) على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد
اوجملة بتقدير الخبر للاول (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السؤال
لانه جواب ابغير الله حول وقوة (وفتح الاول) على الاصل المذكور
مع نصب الثانى) عطفا على لفظه الاول او محله القريب منونا لاعرابه
ورفعه) عطفا على محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف
على النصب (ورفع الاول) بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء
العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على الاصل المذكور
وهذه) الوجوه (خمسة اوجه تجوز فى) اسماء (امثاله) اى
امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها اسمها
مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امراة فيها (وصفة اسم لا) عطف
على الظروف او اسم لا (المبنى) صفة لاسم لا احتراز عن المعرب
فان صفته لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة
المتصلة به) اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة
فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثانى
عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا
بل تعربان رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها) اى الصفة المذكورة
على الفتح) حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفى اليها حقيقة فكانّ لا باشرها (نحو لا رجل ظريف
بالفتح (ويجوز اعرابها رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا

لعدم الاتحاد فى الاول
والاتصال فى الثانى ❊
فان معنى لا رجل ظريف
نفى ظرافته لا نفسه بخلاف
صفة المنادى المبنى كيا زيد
الظريف فانها غير
مقصورة بالنداء ولهذا
لم يبن ❊

حملا

حملا على لفظه او محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالرفع
وظريفا) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا فيرفع حملا
على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب ولا يجوز
بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه
فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص
عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عداهما كتوابع المنادى

اى معطوف اسمهما
المبنى ❊
وهو نصبه بلا قبل البناء
❊
اذ لو كان معرفة وجب
الرفع ❊

قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار بعون
الملك العزيز الغفار على يد اضعف الورى الشيخ
مصطفى فى الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء السابع
والعشرين من رمضان المبارك
من سنة خمس وثمانين
والف



قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الله الملك الوهاب
فى دار الطباع العامره للدولة العلية العثمانيه لازالت محفوظة
بتأييدات الصمدانية بمعرفة الفقير الى آلاء ربه القدير
عبد الرحمن المدرس والرئيس بدار الطباع العامره
وذلك فى عام تسع وعشر بعد المأتين والف
فى اواسط شوال المكرم

نصر فعل ماضي ومعنى الفعل المجموع الحدث والزمان والنسبة الي فاعل ما
وقوعه مسنداً انما هو باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع وههنا اشكال
وهو ان الفعل اما اللفظ او المعني لا سبيل الي الاول لانه اسم كما اشهر ولا الي
الثاني لان الفعل قسم من الكلمة التي هو من مقولة الالفاظ لا يقال ان
الفعل هو اللفظ باعتبار المعنى لانا نقول اسمية الكلم ايضا باعتبار دلالة
لفظه علي المعني فلا يدل ذلك على الفعلية

والجواب الصحيح

ان يقال ان في لفظ نصر اعتبارين احدهما دلالة مجموع مادته اي النون والصاد
والراء وهيئته على لفظه والآخر دلالة مجموع المادة والهيئة على معناه فبالاعتبار
الاول اسم وبالاعتبار الثاني فعل فان قيل دلالة للشئ علي نفسه قلنا
التغاير الاعتباري كاف في امثاله لان الدال معتبر بعنوان كونه دالا والمدلول
معتبر بعنوان كونه مدلولا فافهم واحفظ فانه نفيس

تم

كالا

الف او غراسه لامه ولوربي اشتباه اكري
مقارب حكمني آخذ ايدر اكر اكري اكرد وعري